بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

جامعة شندى

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبه

بعنوان:

أثر تطبيق نظام المقاصة الالكترونية في زيادة ربحية البنوك

دراسة ميدانية علي البنك الاسلامي السوداني

إعداد الطالبة : ابتهاج فضل الله الخضر حمودة

إشراف الدكتور: صلاح الامين الخضر عطاالمنان

1436 هـ – 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال تعالي :

(قَالُوْا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلا مَا عَلمْتَنَآ ، إِنكَ
أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ)

صدق الله العظيم

(سورة البقرة،الآية32) .

ا لإ هـد ا ء

أتقدم بهذا العمل إلى:-

من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضي الرحمن

وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

- والدتي الحبيبة امنة عبدالله حسنين حفظها الله وبارك في عمرها -

إلى من يسرلي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة

- والدي الغالي حفظه الله وبارك في عمره-

- إلى أخواني -

أخواتي وكل أفراد عائلتي كما اخص اخي صلاح فضل الله الخضر

إلى كل زميلاتي في مسيرتي الدراسية

إلى جامعتي جامعة شندي الغراء

وإلى كل من دعا لي دعوة صالحة في ظهر الغيب

الـشكـر و الـتقـديـر

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل ، فهو القائل

(ولئن شكرتم لأزيدنكم).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(التحدث بنعمة الله شكر ، وتركها كفر ، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير ، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله") .

ولا أنسى بعد فضل الله فضل جامعة شندي تلك المنارة الشامخة والتي خرجت القادة والعلماء فلها مني كل الشكر والتقدير.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في أتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة

وأتوجه بخالص الشكر والامتنان للدكتور الفاضل صلاح الأمين الخضر، على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى جميع التوجيهات المقدمة من طرفه طيلة فترة البحث.

فكان نعم المشرف.

كما أتوجه بخالص الشكر لكل أساتذة الكلية

واخص بالشكر الدكتور مهند جعفر حسن حبيب

وختاماً ، أتقدم بالشكر لأسرة البنك الإسلامي السوداني وعلي راسهم الاستاذ / معتز الصادق بمدي ما احتاجه من معلومات عن المقاصة الالكترونية.

أشكر كل هؤلاء على مدهم يد العون لي.

المستخلص

تناول البحث اثر تطبيق المقاصة الالكترونية على زيادة ربحية البنوك دراسة ميدانية على البنك الاسلامي السوداني , حيث هدف البحث الي التعرف على وسائل الدفع الالكترونية في البنوك ودورها في زيادة الارباح اضافة الي بيان اثر تطبيق المقاصة الالكترونية في البنوك الاسلامية ومقارنتها بالنظام التقليدي ودورها في إتمام العمليات الحسابية ، تكمن مشكلة البحث في المخاطر التي تتعرض لها نظم التشغيل الالكترونية والمتمثلة في استخدام المقاصة الالكترونية في زيادة ربحية البنوك، واستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات البحث باستخدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية. توصل البحث الي عدد من النتائج اهمها ان وسائل الدفع الالكترونية توفر قدراً كبيراً من الامان والسرعة والدقة للعملاء ، إضافة الي إن إدخال المقاصة الالكترونية في البنوك السودانية ساهم في تقليل مصروفات العميل كما انها لها اثر إيجابي في زيادة ربحية البنوك. كما أوصى البحث بعدد من التوصيات أهمها ضرورة استخدام نظام المقاصة الالكترونية في البنوك بالإضافة الي تكثيف الدورات التدريبية علي نظام المقاصة الالكترونية لكافة موظفي البنوك مع ضرورة إنشاء قسم خاص للمقاصة الالكترونية بالبنوك .

Abstract

This research dealt with the impact of the application of electronic clearing in increase the banks` profitability – implementing on the Sudanese Islamic Ban , the goal of research is to identify the means of electronic payment to banks, and their role in increasing profits in addition to the statement of the impact of the application of electronic clearing in Islamic Banks and comparing them with the traditional system, and its role in completion of calculations.

The problem of theresearch in the risks which exposed electronic operating systems use of eleactronic clearing to increase the profitability of bnaks .

The researcher adopted the descriptive analytical methodology, in addition to the case study method and the statistical method for analyzing the study dada using SPSS statistical software.

The study reached to a number of findings including; that the electronic means of payment provide a great deal of safety, speed and accuracy to customers, in addition to that, the introduction of electronic clearing in Sudanese banks contributed to reduce the client`s expenses, also it has a positive impact in increasing the profitability of banks.

The research suggested a number of recommendations including; the necessity of the use of electronic clearing system in banks, as well as to intensify the training sessions on electronic clearing system for bank employees with the need to create a special section for electronic clearing banks.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ي
فهرس الملاحق	م
المقدمة	
اولاً : الإطار المنهجي للبحث	2
ثانياً : الدراسات السابقة	6
الفصل الأول : الاطار النظري للمقاصة الالكترونية	
المبحث الأول: مفهوم المقاصة الالكترونية واهدافها	15
المبحث الثاني: مقارنة بين المقاصة الالكترونية والمقاصة التقليدية	20
المبحث الثالث: مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية	28
الفصل الثاني: ربحية البنوك والمخاطر المصرفية	

المبحث الأول: ربحية البنوك	40
المبحث الثاني: الخدمات المصرفية	50
المبحث الثالث: المخاطر المصرفية	59
الفصل الثالث:الاطار النظري لنظمالمعلومات المحاسبية المحوسبة	
المبحث الأول:المحاسبة كنظام للمعلومات	68
المبحث الثاني : مفهوم واهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي ومقوماته	78
المبحث الثالث : خصائص نظم المعلومات واهميته	87
الفصل الرابع : الدراسة الميدانية	
المبحث الاول: نشأة وتطور البنك الاسلامي السوداني	101
المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة الميدانية	110
المبحث الثالث:مناقشة واختيار الفرضيات	132
الخاتمة	
اولاً : النتائج	150
ثانياً : التوصيات	152
قائمة المصادر والمراجع	155
الملاحق	162

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/1)	الفرق بين المقاصة الالكترونيه والمقاصة التقليدية	22
(1/1/2)	واقع الربحية في البنك الاسلامي السوداني من 1999ـــ 2003م	47
(2/1/2)	واقع الربحية في البنك الاسلامي السوداني من 1999ـــ 2003م	48
(3/1/2)	اثر الربحية على الدور التنوي والاجتماعي من2004ـــــ2007م	49
(1/1/4)	اهم مؤشرات تأثيرالمقاصة الاكترونية قبل تطبيق نظام المقاصة الالكترونية	107
(2/1/4)	اهم مؤشرات تأثيرالمقاصة الاكترونية بعد تطبيق نظام المقاصة الالكترونية	108
(1/2/4)	التوزيع التكراري لإيجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	111
(2/2/4)	التوزيع التكراري لإيجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	112
(3/2/4)	التوزيع التكراربلإيجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	113
(4/2/4)	التوزيع التكراربلإيجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	114
(5/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى	115
(6/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية	116
(7/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة	117
(8/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة	118
(9/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة	119

(10/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة	119
(11/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة	120
(12/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة	121
(13/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة	122
(14/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة	123
(15/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر	123
16/2/4	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر	124
(17/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر	125
(18/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر	126
(19/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر	126
(20/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر	127
(21/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر	128
(22/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة عشر	128
(23/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة العشرون	129
(24/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الواحد والعشرون	130
(25/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية والعشرون	131
(26/2/4)	المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى	132
(27/2/4)	نتائج مربع كاى لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الأولى	134
(28/2/4)	المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	136
(29/2/4)	نتائج مربع كاى لدلالة الفروق لإجابات المبحوثينعن عبارات	137

	الفرضية الثانية	
(30/2/4)	التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الاولى	138
(31/2/4)	التوزيع التكرارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	142
(32/2/4)	المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	143
(33/2/4)	نتائج مربع كاى لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الثالثة	145
(34/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة	148

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/4)	نظام المعلومات المحاسبي	78
(2/2/4)	التدفق بين نظام المعلومات المحاسبي والاداري	79
(3/2/4)	الفرق بين معاجة المعلومات ومعالجة العمليات	80
(4/2/4)	ووظائف ومهام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية	81
(1/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	82
(2/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	93
(3/2/4)	التوزيع التكرارى لإجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	95
(4/2/4)	التوزيع التكرارى لإجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	98

فهرس الملاحق

الموضوع	الصفحة
الاستبيان	162
محكمو الاستبانة	167

المقدمة تشتمل علي :

أولاً : الإطار المنهجي للبحث

ثانياً : الدراسات السابقة

أولا : الإطار المنهجي للبحث :

تمهيد

تعتبر البيئة المصرفية بيئة سريعة التطور من حيث اعتمادها على النواحي التكنولوجية خاصة قطاع المصارف الذي يعتمد بشكل متزايد على نظم المعلومات المحوسبة لتغطية جميع جوانب النشاط .

وبما أن القطاع المصرفي يشهد تطوراً ملحوظاً من حين لآخر حيث إن هذا التطور أسهم في ظهور خدمات لم تكن موجودة من قبل مما أدى إلى تعدد القنوات التي يتم من خلالها تقديم الخدمات للعملاء هذا مما يتطلب توفير قاعدة من البيانات تعمل على بنية حاسوبية قوية تربط هذه القنوات عبر برامج تعمل كوسيط لحمايتها وتحديث البيانات وفق المعاملات المحاسبية , وهناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك التي تتعامل في ظل هذه الحوسبة التقنية منها البنوك المتطورة وبنوك النت والبنوك الإلكترونية وقد أثر تفاعل الحاسوب مع تقانة الاتصالات وعلى شتى مناحي الحياة المختلفة فانعكس ذلك على تحويل الاقتصاد من اقتصاد يرتكز على الصناعة والإنتاج إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة الإلكترونية وقد أسهم هذا التحول في نماذج الاتصالات مع صناعة الحواسيب أو ما يسمى بصناعة الترقيم والتي تعني استخدام البيانات بتقنيات متطورة تمكن العملاء من إجراء جميع عملياتهم المصرفية والتجارية وغيرها بشكل إلكتروني والتي يعد الإنترنت من أهم أشكالها مما وفر كثير من الوقت والجهد وقلل من تكاليف العمليات المصرفية والتي تعد المقاصة الإلكترونية من أهم صورها التي تعمل على تبادل صور وبيانات الشيكات الممغنطة بدلاً عن الورقية.

مشكلة البحث:

بما أن البيئة المصرفية بيئة سريعة التطور ولكن اعتمادها على النواحي الالكترونية يجعلها عرضة لكثير من المخاطر المتعلقة بالمدخلات والمخرجات والتشغيل الالكتروني ، ويمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :ـ

ما هي المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف؟

- ما هي أسباب ومعدلات حدوث هذه المخاطر ؟
- ما هي متطلبات الحماية اللازمة التي تتبعها المصارف لدرء المخاطر ؟

- ما هو أثر استخدام المقاصة الالكترونية في زيادة سرعة إجراءات التقاصى بين البنوك؟
- ما هو اثر استخدام التقنية الالكترونية في تحديث الخدمات التي تقدمها البنوك وما مدى استفادة البنوك من هذه التقنية ؟
- ما هي الآثار الايجابية والسلبية لاستخدام المقاصة الالكترونية ؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية التقنية المصرفية حيث تشكل أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية نظراً لإسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار والتنمية ، لذلك تنبع أهمية هذا البحث في قياس مستوى التطور والتقدم الاقتصادي للتكنولوجيا الحديثة التي تمثلت في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الإلكتروني مما أدى إلى تحقيق الاستفادة مما تتيحه هذه التكنولوجيا وقياس مستوي الربحية التي تحققه البنوك من خلال استخدام المقاصة الالكترونية بالإضافة إلي الإضافة العلمية للمكتبة الالكترونية والحث علي تطوير الخدمات المصرفية والاهتمام بالبحوث العلمية المقدمة في تلك المجال .

أهداف البحث :

يرمي هذا البحث إلي تحقيق الأهداف الآتية :.

1. معرفة أثر تطبيق المقاصة الإلكترونية في البنوك والمعوقات التي واجهت هذا التطبيق .
2. معرفة خطط المصارف طويلة الأجل من أجل إدخال خدمات مصرفية تقنية حديثة ومبتكرة تمكنها من المنافسة عالمياً.
3. التعرف على إجراءات الحماية اللازمة التي تتبعها المصارف للحد من المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ومعدلات تكرارها وأسباب حدوثها .

فرضيات البحث:

بما أن البيئة المصرفية الالكترونية تواجه الكثير من المخاطر لذلك لابد لها من اتخاذ إجراءات تحد هذه من المخاطر ومعرفة أسباب حدوثها وتشديد الأمن عليها ولحل المشكلة افترض البحث الآتي :

1/ استخدام المقاصة الالكترونية يؤدي إلي تقليل المخاطر المصرفية .

2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التقنية الالكترونية وزيادة ربحية البنوك.

3/ استخدام المقاصة الالكترونية يؤدي إلي تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت والجهد وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء.

منهجية البحث:

انتهج البحث لحل المشكلة واختبار الفرضيات الآتي :

المنهج التاريخي وذلك من خلال استعراض الدراسات السابقة كما استخدم المنهج الاستنباطي وذلك لاستنباط المشكلة والفروض .

كما استخدم المنهج الاستقرائي وذلك لاختبار الفروض والمنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل بياناتها .

مصادر جمع البيانات:

لجمع البيانات استخدم الباحث عدد من المصادر تتمثل في الآتي :

المصادر الأولية :

- تتمثل في المقابلات الشخصية والاستبيان .
- تحليل البيانات المالية للبنك الإسلامي السوداني خلال سنوات الدراسة

المصادر الثانوية :

تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية والانترنت .

حدود البحث :

تتمثل حدود البحوث الرمانية والمكانية في الآتي :

الحدود الزمانية : الفترة من 2008-2013م .

الحدود المكانية : البنك الإسلامي السوداني .

تنظيم البحث:

يتكون البحث من مقدمه وأربعة فصول وخاتمة تتمثل المقدمة في الآتي:-

الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة كما يتمثل الفصل الأول في الإطار النظري للمقاصة الالكترونية ويشمل ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول في مفهوم المقاصة الالكترونية وأهدافها كما يتناول المبحث الثاني مقارنة بين المقاصة الالكترونية

والمقاصة التقليدية ويتناول المبحث الثالث: مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أما الفصل الثاني يتناول ربحية البنوك والمخاطر المصرفية ويشمل : المبحث الأول الإطار النظري عن ربحية البنوك والمخاطر المصرفية كما يتناول المبحث الثاني الخدمات المصرفية والمبحث الثالث المخاطر المصرفية أما الفصل الثالث يتناول نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ويتمثل المبحث الأول في الإطار النظري عن المحاسبة أما المبحث الثاني يتناول مفهوم وأهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي ومقوماته والمبحث الثالث خصائص نظم المعلومات وأهميتها أما الفصل الرابع يتمثل في الدراسة الميدانية ويشمل المبحث الأول الذي نشأة وتطور البنك الإسلامي السوداني والمبحث الثاني الذي يتناول تحليل بيانات الدراسة الميدانية والمبحث الثالث الذي يتمثل في مناقشة واختبار الفرضيات , والخاتمة تشتمل علي النتائج والتوصيات .

ثانيا الدراسات السابقة :

يستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث

1/ دراسة هالة (2000م)[1]:

تناولت هذه الدراسة مقارنة بين (ايجابيات وسلبيات) نظم المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية المستخدمة في المصارف السودانية والتي أجريت علي مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدي صلاحية تطبيق التقنية الحديثة للنظام المحاسبي المصرفي لإبراز ايجابيات وسلبيات هذه التقنية وتمثلت أهم الفروض في استخدام نظم المعلومات المحاسبية والمصرفية الآلية تساعد في تطوير كفاءة الإدارة وتحسين الخدمات من حيث الدقة والسرعة واستخدمت المنهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطي والتحليلي.كما توصلت هذه الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية والمصرفية الآلية ساعد في سرعة اتخاذ القرارات وسرعة أداء الخدمات وان استخدام الحاسوب مجرد بديل لنظام الدفاتر وليس استخدام امثل لنظام معلومات متكامل كما أنها أوصت بتطوير نظام المعلومات المحاسبي الحالي بحيث يصبح نظام متكاملا" يمد كافة الإدارات بالبنك بما تحتاجه من معلومات وإعطاء العاملين جرعات تدريبية كافية عن التقنية الحديثة .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن الأولي بحثت في معرفة مدي صلاحية تطبيق التقنية الحديثة للنظام المحاسبي المصرفي لإبراز ايجابيات وسلبيات هذه التقنية بينما بحثت الدراسة الحالية أهمية تحسين التقاصي الالكتروني بين البنوك وتسهيل وتسريع الإجراءات.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في الجانب المصرفي وتطويره ولكنها اختلفت معها من خلال البيئة بحيث أن هذه الدراسة الحالية قد تم تطبيقها في المصارف السودانية ،أما الدراسة السابقة فقد تم تطبيقها في المصارف وشركات التأمين في الأردن.

2/ الرشدان (2002): (1)

(1)هالة عبدالله عباس: دراسة مقارنة (ايجابيات وسلبيلت) عن نظم المعلومات المحاسبية المصرفية الالية المستخدمة في المصارف السودانية ،دراسة حالة مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية ،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا 2000.

عنوان الدارسة : محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية .

هدفت الدراسة إلي تحديد وقياس الأثر الذي أحدثته المحددات المختلفة علي ربحية المصارف الأردنية وركزت علي التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية في الأردن وتوصلت إلي أن اثر مخاطر سعر الفائدة علي الربحية في المصارف التجارية كان ضعيفاً وأوصت المصارف بضرورة توزيع استثماراتها من اجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر . اتفقت الدراستان في ضرورة السعي من اجل تحقيق الأرباح أو الربحية ولكنهما اختلفتا في أن الأولي ركزت في زيادة الربحية والإيرادات من خلال توزيع الاستثمار في البيئة المصرفية الأردنية بينما ركزت الأخرى علي زيادة الربحية من المقاصة الالكترونية والتقنية الحديثة في البيئة المصرفية السودانية .

3/ عكنان (2002): (2)

عنوان الدراسة : السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها في الربحية (1980_ 1999).

هدفت الدراسة إلي تحليل السيولة في البنوك التجارية في الأردن ودراسة تحليل العلاقة إحصائياً بين نسب السيولة والربحية وتوصلت الدراسة إلي أن البنوك التجارية تحرص إلي أن تكون كفؤ بتوظيفها للسيولة وأوصت بضرورة تبني البنك المركزي إلي سياسات حث البنوك بالتوسيع في عمليات التمويل .

اتفقت الدراسة مع الدراسة الحالية في السعي نجو الربحية ولكن الدراسة الأولي ركزت علي توظيف السيولة والتمويل لتحقيق الربحية بينما الأخرى ركزت علي الجانب التقني والحث الالكتروني .

---

(1) الرشدان أيمن احمد , محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية , رسالة ماجستير جامعة عمان (عمان : 2002م)

(2) عكنان حاتم مصطفي , السيولة في البنوك في الأردن , دراسة ماجستير جامعة عمان (عمان : 2002م).

4/ دراسة عادل (2005م)[1] :

تناولت هذه الدراسة اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات علي فاعلية نظام المعلومات المحاسبي دراسة علي منشآت المصارف والتامين. حيث هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات علي فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في المصارف وشركات التامين المدرجة في بورصة عمان ضمن السوق الأول استخدمت استبيانتين لقياس اثر تكنولوجيا المعلومات علي فاعلية النظام المحاسبي وقد بلغ عدد المصارف التي أجريت عليها الدراسة (13) مصرفا" وعدد منشات التامين (10) واجري التحليل الإحصائي علي (113) استبانة ، حيث أعتمد الباحث علي المنهج الوصفي والاستنباطي والاستقرائي والتاريخي .

بنيت الدراسة علي عدد من الفرضيات أهمها الاستخدام تكنولوجيا المعلومات اثر علي فاعلية نظام المعلومات المحاسبي وتوصلت إلي عدد من النتائج أهمها إن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات اثر علي فاعلية نظام المعلومات المحاسبي وأهم عامل مؤثر هو استخدام شبكات الاتصالات يليه الأجهزة والبرمجيات ثم قواعد البيانات ووصت هذه الدراسة بضرورة زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والعمل علي مواكبة التطورات التكنولوجية وضرورة وجود مختصين وكوادر لمواجهة أي خلل.

5/ دراسة ابوزعيتر (2005): (2)

عنوان الدراسة : العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين

هدفت الدراسة إلي تحديد وقياس الأثر الذي أحدثته العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين تناولت معدل الربحية مقارنتاً بمعدل عائد الموجودات وحقوق الملكية أهم النتائج التي توصلت إليها أن هنالك علاقة طردية بين نسبة مخصص التسهيلات الائتمانية والربحية وأوصت الدراسة البنوك بالعمل علي توزيع إيراداتها من اجل

زيادة الربحية اتفقت الدراسة مع الدراسة الحالية في الحث علي الربحية ولكن الأولي ركزت

---

[1]عادل محمد القطاونة : أثر إستخدام تكنولوجيا المعومات علي فاعلية نظام المعلومات المحاسبي دراسة علي منشات التأمين المدرجة اسهمها في بورصة عمان ,ضمن السوق الاول ,رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة, الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, (عمان :، 2005م.).

(2) ابوزعيتر باسل , العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين , رسالة دكتوراه جامعة القدس(القدس :2005 م) .

علي الاستثمار والتمويل والأخرى ركزت علي الخدمات المصرفية عامه والمقاصة الالكترونية بصفة خاصة .

6/ دراسة : عبد الكريم (2007م)[1]:

بعنوان : مدي تأثير العوامل البيئية والتكنولوجية علي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية علي البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد مدي تأثير العوامل البيئية والسلوكية والتكنولوجية علي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية سواء أخذت هذه العوامل بصورة مجتمعة أو مستقلة ، كانت عينة الدراسة تتكون من (340) موظفا" في الإدارات والأقسام المالية والمحاسبية في البنوك التجارية اليمنية ، وقد خضع (172) إستبيانا" للتحليل وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي والتاريخي والإحصائي التحليلي وبنيت علي عدد من الفرضيات أهمها أن هنالك تأثيرا" إيجابيا" علي كل العوامل التكنولوجية والسلوكية والتنظيمية والبيئية علي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية

وتوصلت إلي نتائج أهمها إنه عند أخذ العوامل كحزمة واحده وجد أن هنالك تأثيرا" إيجابيا" لكل من العوامل التكنولوجية والتنظيمية علي فاعلية نظـم المعلومـات المحاسبية بينما لم يوجد تأثير لكل من العوامل البيئية والسلوكية ولكن في حالة دراستها بصورة مستقلة فقد تبين وجود أثر واضح وإيجابي لجميع متغيرات الدراسة علي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية في اليمن.

يري الباحث اختلاف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن الأولي بحثت في مدي تأثير العوامل البيئية والتنظيمية والسلوكية والتكنولوجية علي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية بينما بحثت الدراسة الحالية عن اثر استخدام نظام المقاصة الالكترونية في زيادة ربحية البنوك اتفقت الدراسة مع دراسة الباحث في الحث علي تطوير البيئة المصرفية من اجل الوصول إلي بيئية خالية من ورق .

(1)عبدالكريم محمد فاضل : مدي تأثير العوامل البيئية والتنظيمية والسلوكية والتكنولوجية علي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية سسلدي البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية , (رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشوره, جامعة غزة , غزة : 2007م) .

7/ دراسة احمد(2007) : [1]

عنوان الدراسة : اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف

هدفت الدراسة إلي التعرف إلي العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتعرف علي إحجام وأنواع مصادر واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي لكونها تبحث عن طبيعة العلاقة في المتغيرات التابعة والمستغلة للربحية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عوائد التحويلات أتت في المرتبة الأولي في تحقيق الربحية وأوصت بضرورة توزيع حزمة من التمويل لتحقيق الربحية وإقامة مركز أبحاث مختلفة للمشاريع الاستثمارية في البنوك بينما دارسة الدراسة الحالية عوائد المقاصة الالكترونية وأثرها في زيادة الربحية .

8/ دراسة آمنة(2008)م[2]:

تناولت الدراسة اثر الأنظمة الالكترونية علي تقويم وكفاءة النظم المحاسبية الالكترونية بالمصارف السودانية(دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي).

تمثلت مشكلة البحث في معرفة اثر الأنظمة الالكترونية علي النظام المحاسبي و دورها في تقييم كفاءة النظام المحاسبي ببنك فيصل الإسلامي ,حيث هدف البحث إلي دراسة أنظمة المحاسبة الالكترونية بما فيها التقنية الحديثة ولتحقيق أهداف البحث اجري الباحث دراسة ميدانية علي القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني من خلال الاستبانة التي تم إعدادها بهدف جمع البيانات وتحليلها اعتمد الباحث علي المنهج الاستنباطيٍ والاستقرائي والتاريخي والوصفي وتمثلت أهم فرضياتها في أن استخدام أنظمة المحاسبة الالكترونية يؤثر علي زيادة إجراءات النظام المحاسبي المصرفي كما انه يؤثر أيضا علي تحسين نوعية المعلومات المحاسبية بالمصارف وبالتالي يؤثر علي زيادة مخاطر تشغيل البيانات المحاسبية وتوصلت إلي نتائج أهمها أن أنظمة المحاسبة الالكترونية في البنك موضع الدراسة ساهمت في تحقيق سرعة التعامل مع المدخلات وتحقيق الدقة مع المخرجات مما أدي إلي كفاءة عمليات التشغيل وان تطبيق الدقة الالكترونية ساعد في تقليل العمالة مما أدي إلي تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية

(1) احمد حسين احمد , اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الاسلاميه , (رسالة ماجستير جامعة غزه , غزه: يونيو 2007م) .

(2)امنة محمد عبد الرحمن العقيد: اثر الأنظمة الالكترونية علي تقويم وكفاءة النظام المحاسبي بالمصارف السودانية ,دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي ,(رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ,جامعة النيلين ,الخرطوم :كلية الدراسات العليا ، 2008م) .

وأوصت هذه الدراسة بضرورة تفعيل الأنظمة المحاسبية بالمصرف لمواكبة التقنية الحديثة في مجال العمل المصرفي وضرورة التدريب المستمر للمصرفيين.

يري الباحث تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بأنها بحثت أنظمة المحاسبة الالكترونية بما فيها التقنية الحديثة ومفهوم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية أما هذه الدراسة ركزت فقط علي نظام المقاصة الالكترونية وأثره علي زيادة ربحية البنك .

9/ دراسة عصام ((2008)[1]

تناولت الدراسة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية دراسة تطبيقية علي المصارف العاملة في قطاع غزة .

تمثلت مشكلة الدراسة في أن البيئية التجارية الفلسطينية بيئة سريعة التطور من حيث اعتمادها علي النواحي التكنولوجية وخاصة قطاع المصارف الذي يعتمد علي نظام المعلومات المحوسب وتهدف إلي التعرف علي طبيعة المخاطر التي تهدد امن المعلومات المحاسبية الالكترونية في بيئة المصارف العاملة في قطاع غزة ومعدلات تكرارها وأسباب حدوثها وكيفية الحماية منها واعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي.

يري الباحث أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في انه بحثت نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في قطاع غزة بفلسطين والمخاطر التي تترض لها وأسباب حدوثها أما هذه الدراسة الحالية تناولت النظم المحاسبية الالكترونية في المصارف السودانية وبصفة خاصة نظام المقاصة الالكترونية واثر علي البنوك في تحقيق الأرباح.

10/ دراسة الحان (2009م)[2]:

بعنوان : إستراتيجية بنك السودان في التعامل مع التقنية الالكترونية .

تناولت الدراسة شكل التقنية المصرفية باعتبارها من مؤشرات النهضة الاقتصادية نظرا" لإسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار والتنمية ويمكن قياس مستوي التطور والتقدم الاقتصادي للتكنولوجيا الحديثة التي تمثلت في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الالكترونية.

---

(1)عصام محمد البحيصي وحرية شعبان شريف مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية :دراسة تطبيقيه علي المصارف العاملة في قطاع غزة ,(غزة : مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)المجلد السادس عشر ,العدد الثاني , يونيو 2008م)

(2)الحان فضل الله الخضر حمودة : إستراتيجية بنك السودان في التعامل مع التقنية الالكترونية , دراسة حاله بنك أم درمان الوطني , (الخرطوم :رسالة بكالوريوس غير منشوره , جامعة أم درمان الإسلامية 2009م.

وتمثلت مشكلة الدراسة في بيان اثر استخدام التقنية الالكترونية في تحسين الخدمات المصرفية ومخاطر تطبيق مشروعات الصيرفة الالكترونية في السودان وكانت فروض هذه الدراسة أن التقنية المصرفية تؤدي إلي تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وان للتقنية المصرفية آثار ايجابية وسلبية وان مشروعات الصيرفة الالكترونية مصحوبة بمخاطر عدة وتوصلت إلي أن استخدام التكنولوجيا ساعد في تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتأهيل كوادر للتقنية المصرفية وتدريبهم والاهتمام بتطوير وسائل الدفع الالكترونية والتركيز علي امن وسلامة المعلومات .

يري الباحث أن هذه الدراسة اتفقت مع دراسة الباحث في ضرورة الحث علي تطوير وسائل الدفع والسداد الالكترونية وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء ولكنها اختلفت معها في أن الأولي ناقشت إستراتيجية بنك السودان في التعامل مع التقنية المصرفية والمعوقات التي تعترض طريقها أما الأخيرة تناولت اثر استخدام وسائل التقاص الالكترونية .

11/ دراسة زينب (2010)[1]

دراسة بعنوان وسائل الدفع المالي الالكتروني في السودان .

تناولت الدراسة في ضرورة مواكبة التطور في الجهاز المصرفي السوداني أما مشكلة البحث تناولت عدم قدرة المصارف علي مواكبة التطورات العالمية في المجال المصرفي افترضت هذه الدراسة أن استخدام التقنية في المصارف يحقق مبدأ السلامة المصرفية ويرفع من مقدرتها وكفاءتها ووسائل الدفع الالكترونية تساهم في توفير الوقت والتكلفة وقلة المخاطر وتقليل العمالة الورقية وكانت من أهم نتائجها أن وسائل الدفع الالكترونية تساهم في توفير قدرا" كبير من الأمان والدقة والسرعة للعملاء ووصت بوجوب تعميم فكرة الدفع الالكتروني علي جميع المصارف السودانية .

يري الباحث أن هذه الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية في ضرورة الاهتمام بالعمليات الالكترونية المصرفية بأنواعها المختلفة لما تحققه من كفاءة في عمل البنوك ولكنها اختلفت مع الدراسة الحالية في أن الأولي وصت بضرورة إعادة النظر في التشريعات التي تنظم العمل الالكتروني المصرفي دون الحث علي ضرورة الاهتمام بالتدريب علي التقنية وتأهيل الكوادر وتوفير الخبرة .

(1)زينب ابو الحسن الامين محمد : وسائل الدفع المالي الالكتروني في السودان , كلية الامارات التقنية , (الخرطوم :رسالة بكالاريوس غير منشورة , 2010م).

12/دراسة مهند (2013م)[1]

تناولت الدراسة نظام المحاسبة الالكترونية وأثره علي الرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية السودانية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك كثير من المنشآت لا تهتم بتطبيق النظام المحاسبي الالكتروني في أداء أعمالها، حيث هدفت الدراسة إلي التعرف علي مدى شيوع استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والتعرف علي مدى فاعلية النظام من خلال معرفة مدى جودة المعلومات والتقارير التي توفرها النظم المحاسبية الالكترونية من حيث المحتوى والشكل والتوقيت.

توصل البحث إلي نتائج عدة أهمها أن نظام المعلومات المحاسبي استخدم في الشركات الصناعية السودانية يوصل المعلومة إلي المستخدم في الوقت المناسب وان هذه المعلومات ذات قيمة تنبوئية تساعد متخذ القرار في التنبوء والمفاضلة بين البدائل.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها إعطاء العاملين جرعات تدريبية كافية بهدف زيادة تأهيلهم وتعريفهم بأهمية التقنية الحديثة بما يتيح لهم التعامل معها بثقة.

اتفقت تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في ضرورة الاهتمام بالنظام المحاسبي الالكتروني والاهتمام بالجرعة التدريبية لتوفير كادر مؤهل ولكنها اختلف في البيئة المستخدمة الأخيرة في البيئية المصرفية والأولى في الشركات الصناعية .

[1]مهند جعفر حسن حبيب، نظام المحاسبة الالكترونية وأثره علي الرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية السودانية،دراسة ميدانية،(الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة كلية الدراسات العليا،2013م) .

الفصل الأول

الإطار النظري للمقاصة الالكترونية ويشتمل علي المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم المقاصة الالكترونية

المبحث الثاني: مقارنة بين المقاصة الالكترونية والتقليدية

المبحث الثالث: مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

المبحث الأول

مفهوم المقاصة الالكترونية وأهدافها

يشهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً من حين لآخر حيث إن هذا التطور أسهم في ظهور خدمات لم تكن موجودة من قبل مما أدى إلى تعدد القنوات التي يتم من خلالها تقديم الخدمات للعملاء هذا مما يتطلب توفير قاعدة من البيانات تعمل على بنية حاسوبية قوية تربط هذه القنوات عبر برامج تعمل كوسيط لحمايتها وتحديث البيانات وفق المعاملات المحاسبية , وهناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك التي تتعامل في ظل هذه الحوسبة التقنية منها البنوك المتطورة وبنوك النت والبنوك الإلكترونية وقد أثر تفاعل الحاسوب مع تقانة الاتصالات وعلى شتى مناحي الحياة المختلفة فانعكس ذلك على تحويل الاقتصاد من اقتصاد يرتكز على الصناعة والإنتاج إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة الإلكترونية وقد أسهم هذا التحول في نماذج الاتصالات مع صناعة الحواسيب أو ما يسمى بصناعة الترقيم والتي تعني استخدام البيانات بتقنيات متطورة تمكن العملاء من إجراء جميع عملياتهم المصرفية والتجارية وغيرها بشكل إلكتروني والتي يعد الإنترنت من أهم أشكالها مما وفر كثير من الوقت والجهد وقلل من تكاليف العمليات المصرفية والتي تعد المقاصة الإلكترونية من أهم صورها التي تعمل على تبادل صور وبيانات الشيكات الممغنطة بدلاً عن الورقية.

أولا : مفهوم المقاصة الالكترونية :

عندما زادت العمليات المصرفية بات من الصعب أن تتم عمليات المقاصة يدوياً الأمر الذي جعل الحاسوب يلعب دوراً هاماً في عمليات المقاصة لذلك وجه بنك السودان كافة البنوك باستخدام شيكات ممغنطة تتم معالجتها آلياً بطريقة تزيد من سرعة الانجاز وتزيد الكفاءة المصرفية[1].

كما أدي ظهور الشيك كأحد أدوات الوفاء القائمة مقام النقد في المعاملات التجارية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلي تحول عظيم في بنية المصارف مما استوجب سن قوانين واستخدام أعراف مصرفية تواكب التطور الهائل في وسائل الدفع الالكترونية .

(1) عبدالعزيز عبدالرحيم وآخرون,العلوم التجارية , ط1,(الخرطوم: مؤسسة التربية للنشر , 2002م)، ص63.

تعريف المقاصة الالكترونية :ـــ

هي عبارة عن عملية التقاص الكتروني وهي نظام مبني علي تبادل صور وبيانات الشيكات الممغنطة بدلاً عن الشيكات الورقية كما يتضمن النظام في مراحله الأولي إعادة التوثيق والتصميم لكل إجراءات عمليات التقاص .

المقاصة عبارة عن نظام لإجراء عملية التقاصي بين المصارف الكترونياً وعبارة عن عملية تبادل المعلومات التي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد[1].

تطبيق نظام المقاصة الالكترونية :

تم تطبيق المقاصة الالكترونية في عام 2006 وهو نظام يعتمد علي إرسال صورة الكترونية من الشيك من البنك الدافع للبنك المستفيد عبر نظام الكتروني متقدم ليقوم البنك الدافع بالرد الكترونياً خلال نفس اليوم ليقوم الأخير بإضافة مبلغ الشيك لمودعه إذا كان الرد بالإيجاب كما يتم إرسال تقرير المقاصة للبنك المركزي للتسوية مع كافة البنوك .

ثانيا :أهداف نظام المقاصة الالكترونية :

تتمثل أهداف المقاصة الالكترونية في الآتي :

أ. أهداف تخص العميل تتمثل في الآتي :

أ- تحصيل قيمة الشيك بسرعة في فترة وجيزة .

ب ـ الدقة في تحصيل الشيكات بحيث يتم إرسال بيانات الشيك وصورته عبر قارئي مغناطيسي وماسح ضوئي .

ج ـ إمكانية الرجوع إلي بيانات الشيك وصورته بسرعة .

د ـ تشجيع العملاء للتوسع في استخدام الشيكات بدلاً عن النقود.

ب.أهدافها بالنسبة للموظفين:

أ. اكتساب مهارات جديدة .

ب . تبسيط الإجراءات المصرفية.

---

(1) محمد يحي عصمة ادارة التغنية المصرفية بط (الخرطوم : مجلة المصرفي بنك السودان العدد)31، ص14.

ج.أهدافها للبنك :

أـ زيادة ولاء العملاء والموظفين بالنسبة للبنك .

ب ــ رفع كفاءة الأداء المصرفي .

ج ــ تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للشيكات المفقودة والمعادة أكثر من مرة .

د ــ إمكانية توثيق إجراءات العمل وإدارة الأموال بصورة أفضل .

هـ ــ توفير إحصائيات دقيقة عن الشيكات الصادرة والواردة والمعادة ومبالغها .

ك ــ تسهيل عمليات حفظ الشيكات واسترجاعها[1].

ثالثا : خصـائص نظـام المقاصة الالكترونية :

1. التامين ضد الاختراق بحيث لا يسمح إلا بدخول المستخدمين فقط مما يقلل من احتمالات التلاعب والاحتيال .
2. العمل علي الاستمرارية في العمل نسبةً لوجود نظم تامين قائمة علي المبادئ العالمية وفي هذا الجانب يذكر أن بنك السودان المركزي اصدر منشوراً للسياسة المصرفية للأعوام 1999ـــ 2002م ينص علي اعتماد التقنية المصرفية جزءاً أصيلاً من برنامج رقابة بنك السودان ومتطلبات توفيق الأوضاع بكل المصارف وتوفير الشيكات بمواصفات وقياسات محددة بالإضافة لاستكمال شيكات الكمبيوتر في العمليات المصرفية الشاملة للأعوام 2002ـــ 2005م .

رابعا : مميزات نظام المقاصة الالكترونية

يتميز هذا النظام بمميزات تعني بمتطلبات العمل المصرفي لبنك السودان وفروعه والبنوك التجارية والمؤسسات المالية والمصرفية التي تدخل في دائرة التقاصي الالكتروني ومن أهم مميزات هذا النظام الآتي :

1. تحصيل الشيكات خلال دقائق معدودة وبأي عملة معتمدة .
2. تحصيل قيمة أي شيك معتمد وإيداعه في حساب العميل .
3. إجراء التسوية بين البنوك في أي وقت يتم تحديده .
4. خاصية التكامل والربط مع الأنظمة الأخرى كنظام التوقيعات والنظام المصرفي .

(1) ورقة عمل بعنوان المقاصة الالكترونية , شركة الخدمات المصرفية شامخ , ص8.

5. خاصية إيقاف التبادل الالكتروني للشيكات مع البنوك المبعدة من المقاصة .

6. الحفظ الالكتروني الدائم لصور وبيانات الشيكات في أرشيف مركز المقاصة .

7. تخزين الشيكات وإرسالها للتحصيل بعد تصنيفها آلياً وفقاً لتاريخ استحقاقها .

8 . إمكانية تحديد مواعيد لتحصيل الشيكات بعد تصنيفها حسب أهميتها أثناء اليوم وإرسالها للتقاص وفرض غرامات علي التأخير في الرد عليها من قبل البنوك المسحوبة عليها .

9. يتميز نظام المقاصة بخواص تأمينية عالية ضد الاختراق ولا يسمح إلا بدخول المستخدمين الحقيقيين فقط[1].

خامسا : فوائد نظام المقاصة الالكترونية :

1. الانتقال من نظام المقاصة التقليدي إلي نظام المقاصة الالكتروني .

2. التوثيق عن التداول للشيكات الورقية عند مرحلة إيداعات البنوك .

3. تحصيل الشيكات في نفس اليوم لكافة البنوك مما اكسب العملاء ثقة التعامل بالشيكات .

4. إدارة الأموال إدارة مثلي وفقاً لحاجة الاقتصاد وتوفير بيئة آمنة خالية من المخاطر .

فوائد نظام المقاصة الالكترونية بالنسبة للبنوك:

1. معرفة وضع البنك المالي في وقت محدد .

2. التوظيف الأمثل للأموال لدي البنوك .

3 . الحصول علي معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات من خلال هذا النظام ونظام أرشفة دقيق وسريع .

4. التقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من والي البنوك .

5 . إمكانية الحصول علي صور وبيانات الشيكات بسهولة ويسر .

6 . يعمل هذا النظام خلال ال24 ساعة بالتالي هنالك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها .

فوائد نظام المقاصة الالكترونية بالنسبة للعملاء :

1ـ تحصيل قيمة شيك المقاصة خلال نفس اليوم ومعرفة نتيجة قبوله ورفضه وأسباب رجوعه .

2 . إيداع قيمة الشيك في حساب المستفيد خلال نفس يوم التقاضي زاد من ثقة العملاء بالتعامل بالشيكات المصرفية .

---

(1) عزالدين كامل , المقاصة الالكترونية , (الخرطوم : مجلة المصرفي , بنك السودان , العدد26 ، 2006 م) ، ص13.

فوائد نظام المقاصة الالكترونية للموظفين :

اكتساب مهارات جديدة حيث أن نظام المقاصة الالكترونية يوفر مهارات مختلفة من حيث التعامل مع جهاز الحاسوب وأنظمة الصور والاستفسار عن فوائد البيانات[1].

والوحدات الرئيسية لنظام المقاصة الالكترونية : تتمثل الوحدات الرئيسية لنظام المقاصة الالكترونية في الآتي :

1| التقارير : تشكل هذه الوحدة نظام قوي لتقارير واستعلامات المستخدم بحيث تمكن من إنشاء تقارير متعددة ومفيدة

2| الأدوات : من خلال هذه الوحدة يستطيع المستخدم مراقبة كافة خدمات نظام المقاصة بشكل أفضل .

3| الإعدادات : يستطيع مدير نظام المقاصة من هذه الوحدة من ضبط النظام وفق احتياجات البنك ومتطلباته .

الغاية من نظام المقاصة الالكترونية :

تكمن الغاية من نظام المقاصة الالكترونية في تمكين مدير وحدة المقاصة الالكترونية من الاستعلام عن صافي وضع المقاصة لدي كافة البنوك التجارية المشتركة في المقاصة الالكترونية في نهاية كل جلسة والعمل علي مراقبة حركات شيكاتها الصادرة والواردة واسترجاع نتائج التقارير من قاعدة البيانات الرئيسية للشيكات المقدمة .[2]

مما سبق يري الباحث أن نظام المقاصة الالكترونية هو عبارة عن عملية تبادل صور الشيكات بين البنوك التجارية المشتركة في المقاصة الالكترونية وتوضيح نتيجتها نهاية كل جلسة مما علي البنك وما علية من التزام مالي طرف البنوك الأخرى .

كما يري أن سياسات البنوك تختلف فيما بينها في الدخول لهذا النظام وكيفية تشغيله من خلال كلمة المرور وهدفها تحسين عملية التقاصي بين البنوك التجارية والبنك المركزي وتسهيل الحصول علي أموال العملاء .

---

(1) ورقة عمل , مشروع المقاصة الالكترونية لاعادة تصميم اجراءات العمل ,(الخرطوم : بنك السودان , مارس 2005), ص4 .

[2] نظام الارشفة , (الخرطوم : بنك السودان المركزي ، حقوق الطبع محفوظه للعام 2013م) .

المبحث الثـــــــاني

مقارنة بين المقاصة الالكترونية والتقليدية

يقوم العملاء يومياً بإيداع العديد من الشيكات المسحوبة من البنوك التي يتعاملون معها لتقوم بدورها بتحصيلها لهم وإيداعها في حساباتهم.

لذلك نجد أن المؤسسات المالية تتمسك بحساب المقاصة لرصد كل العمليات المالية التي تتم ما بين العملاء سواء لسداد أو خصم أو إرفاق المستندات الخاصة بها[1].

وعملية المقاصة تبدأ أولاً من البنك التجاري بتلقيه الشيكات من عملائه مسحوبة على بنوك أخري ثم تتم عمليات المقاصة بداء من التسجيل في دفاتر البنك التجاري ثم دفاتر غرفة المقاصة ثم دفاتر البنك المركزي لذلك نجد عملية المقاصة بدأت تتطور من شكلها التقليدي إلي شكلها الحالي الحديث[2].

لذلك نجد أن شكل المقاصة السابق هو الشكل التقليدي و الحالي هو الشكل الحديث الالكتروني الذي جعل المقاصة باتت تتغير وتسهل بحيث يقوم العميل بملء استمارة شيكات من أصل وصورة تتضمن اسمه ورقم حسابه والمبلغ المطلوب سحبه وإيداعه بالأرقام والحروف بحيث يحتفظ البنك بالأصل ويسلم العميل الصورة ,أما سابقاً يقوم البنكٍ بتجميع شيكات المقاصة الواردة والمسحوبة على بنوك أخرى ومن ثم يقوم عامل المقاصة سابقاً بفرزها وتصنيفها لكل بنك على حدة في الساعة الثانية عشر ظهراً وبعد نصف ساعةً علي الأقل تتم المراجعة لمعرفة الشيكات المقبولة والمرفوضة ومن ثم إعداد إشعار إضافة للشيكات الواردة للعملاء وإضافتها لحساباتهم وإشعار خصم للشيكات المستخدمة وخصمها من حساباتهم ومن ثم يقوم عامل المقاصة بأخذ الشيكات وتوريدها للبنوك الأخرى بواسطة حافظة توريد الشيكات .

أما المقاصة الحديثة يتم التقاصي عن طريق النظام الالكتروني الذي يهدف إلي خدمة العميل وتسهيل أعبائه وتقليل مهامه بالإضافة إلي كسب وقته وتوفير أتعاب حمل النقود بالإضافة لحمياتها من الأخطار التي تتعرض لها.

فسابقاً كانت تتم المقاصة في حالة البنوك أو الفروع داخل المدينة بالمخاطبة بالفاكس أما في حالة بنوك أو فروع خارج المدينة على فرع داخل المدينة تتم بالمخاطبة

---

(1) عبدالعزيز عبدالرحيم ، مرجع سابق , ص87 .

(2)عبدالماجد عبدالله حسن , محاسبة المنشات المتخصصة ,ط ,(الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة, 2007),ص78

بالفاكس أيضا أو البريد أما في حالة عدم وجود الفرع بالمدينة يتم إرسال عامل المقاصة يدفع له مصاريف تخصم من حساب العميل بقيمه محدده متفق عليها.

أما في ظل نظام المقاصة الالكترونية يتم التقاصى بين البنوك والفروع داخل المدينة بواسطة المقاصة الالكترونية التي تحسب لكل عميل (2جنيه) أجرة تأجير الشبكة لتحصيل قيمة الشيك أما خارج المدينة يتم التقاصى بعمولة معينه متفق عليها عند التحصيل تخصم من حساب العميل وتضاف لحساب البنك.

كما أيضا تختلف المقاصة التقليدية من المقاصة الالكترونية في الآتي:-

- المقاصة التقليدية:ـــ

عدد الشيكات المتداولة يتزايد بصوره مستمرة والشيكات الخالية من الرصيد في تزايد حاد مما زاد من القضايا المرفوعة بسبب التلاعب بالشيكات لذلك أصبح العملاء غير راغبين بالتعامل بها

-المقاصة الالكترونية:ـــ

قامت بتطورات تقنيه تتيح التغير من هذه الطريقة التقليدية (الممارسات التقليدية) للحصول علي صوره الكترونية من الشيك يتم نقلها بين المؤسسات المالية ووسائل الاتصالات الحديثة

-أما المقاصة التقليدية:ـــ

تحتاج إلي تغيرات جذريه خاصة مقاصة الشيكات وأنظمة الدفع الوطنية في حاله سيئة والممارسات التقليدية شاقه للغاية تتطلب الكثير من الجهد وتستغرق الكثير من الوقت والأموال وغير فعاله وتزيد من المخاطر خاصة من ناحيتي تعطيل الزمن والتكلفة.

أما المقاصة الالكترونية نظام أوتوماتيكي الكتروني يعمل عبر الانترنيت مستخدما حاسبات آلية وهذا النظام يقوم بتغيير الطريقة التقليدية بحيث يقوم بنقل المعلومات بكفاءة ما بين البنك الدافع والبنك المودع وفي نفس الوقت له فوائد عديدة الكترونية وطرق متعددة للتعامل مع الشيكات المحفوظة ويمنع من الاحتيال والنصب ومتابعة الشيكات وإعادة طباعتها وطباعة الكشوفات وان جميع الشيكات المحفوظة الكترونيا لها سرعة اكبر في تحسين إدارة الأموال كما يقلل من التكلفة والزمن والمخاطر[1].

---

[1]زياد رمضان محفوظ جودت ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، ط2 (عمان : الاوائل للنشر والتوزيع ، 2003م ، ص ص 16 ــ 17 .

الجدول رقم (2/2/1)

الفرق بين المقاصة الالكترونية والمقاصة التقليدية

م	المقاصة التقليدية		المقاصة الالكترونية الحديثة
1.	المقاصة التقليدية هي عملية تسوية قيود أو التزامات بين البنوك عن طريق البنك المركزي ومندوبي تلك البنوك وتصنيف تلك الالتزامات وتحديد نتيجتها النهائية لصالح البنك أو عليه .		المقاصة الحديثة هي عملية التقاصى الالكتروني للشيكات وتسويتها الكترونياً وفي وقت محدد بإيجاز وسرعة ودقة في تحديد نتيجة كل بنك .
2.	الشيك التقليدي هو أمر صادر من شخص هو الساحب لشخص آخر هو المسحوب عليه بأن بدفع لشخص ثالث وهو المستفيد .		الشيك الالكتروني هو عبارة عن رسالة الكترونية موقعة توقيعاً الكترونياً يرسلها مصدر البنك للمستفيد ليتم تحويل قيمة الشيك لحسابه .
3.	الشيك التقليدي يكون موقعاً ومكتوباً يدوياً من صاحبه ويتم بطريقة تقليدية		الشيك الالكتروني تتم إجراءاته بشكل الكتروني ووسائل الكترونية .
4.	يتم تسجيل مجاميع كشوفات المقاصة الخاصة بالفروع سابقاً في كشف موحد يحمله ممثل البنك إلي غرفة المقاصة بالبنك المركزي لتكملة عملية تبادل الشيكات مع ممثلي البنوك الأخرى للتسوية النهائية .		يتم تسجيل المقاصة الالكترونية حالياً بالشبكة بين البنك وفروعه وإرسال نتيجتها إلي البنك المركزي بالشبكة أيضاً سواء كانت نتيجتها لصالح البنك أو عليه .
5.	تتم تصفية نتيجة المقاصة سابقاً عبر الموظف وهو ما يسمي بمندوب البنك يرسل للبنك المركزي .		أما حالياً يتم تصفية نتيجة المقاصة عبر الشبكة الكترونياً .
6.	**مصادر الشيكات التقليدية** 1/شيكات مسحوبة على عملاء نفس الفرع .		**مصادر الشيكات الالكترونية** 1/شيكات مسحوبة على عملاء الفروع من بنوك محلية أخرى داخل المدينة .

م	المقاصة التقليدية		المقاصة الالكترونية الحديثة
.7	2/شيكات مسحوبة على بنوك محلية في نفس المدينة . 3/شيكات مسحوبة على فروع البنوك الأخرى أو بنوك محلية خارج المدينة في مناطق للمصرف له فروع بها . 4/شيكات مسحوبة على بنوك محلية خارج المدينة في مناطق ليس للمصرف فروع فيها 5/شيكات واردة من فروع المصرف المختلفة ومسحوبة علي عملاء الفروع أو مصارف محلية أخرى 6/شيكات واردة من المراسلين ومسحوبة علي عملاء المصرف أو مسحوبة علي عملاء مصارف محلية أخرى		2/شيكات مسحوبة على عملاء الفروع من بنوك أخرى خارج المدينة 3/شيكات مسحوبة على عملاء الفروع من فروع بنوك محلية خارج المدينة 4/شيكات مسحوبة على فروع نفس البنك فيما بينها
.8	**وظائف قسم المقاصة التقليدية** 1/ استلام الشيكات المسحوبة علي البنوك الأخرى وفروعها وإيداعها في حساباتهم . 2/ فرز هذه الشيكات وترتيبها في مجموعات حيث تحتوى كل مجموعة علي الشيكات المسحوبة . 3/إدراج الشيكات لكل مجموعة على حده في قائمة للمقاصة من نسختين نسخة لتحفظ داخل البنك وأخرى ترسل لبنك السودان .		**وظائف قسم المقاصة الالكترونية** 1/ استلام الشيكات المسحوبة علي البنوك الأخرى وفروعها وإيداعها في حسابات العملاء . 2/ تصنيف الشيكات الخاصة بكل شيك ويتم الرد عليها في حالة سلامة الشيكات فوراً والرد عليها . 3/تسجيل الشيكات الصادرة في أصل وصورة الأصل يحتفظ به البنك والصورة تسلم للعميل صاحب الشيك .

م.	المقاصة التقليدية		المقاصة الالكترونية الحديثة
	مع تخصيص خانة للمبلغ وخانة لرقم الشيك . 4/ يتم استلام الشيك التقليدي بواسطة موظف الكاونتر ليتأكد من صحة الشيك بالتاريخ والمبلغ يتم عمل الشيك من أصل وصوره بحيث تسلم الصورة للعميل صاحب الشيك . 5/يقوم الموظف بعمل إحصائية للشيكات المستلمة توضح عدد وقيمة الشيكات خلال اليوم ويقوم موظف الكاونتر بإدخال الشيكات في جهاز الحاسوب لعمل المقاصة الصادرة ويحدد رقم الشيك وتاريخه ومبلغه والبنك المسحوب عليه ليقوم موظف الرئاسة بفرزها لكل بنك علي حده . 6| تتضمن وسائل الدفع التقليدية مجموعة الأوراق والبدائل للنقود كالشيكات والسندات خشية الضياع لان الشيك وسيلة تتم خصيصاً من قبل أصحاب الحاجات البنكية لذلك نجد أسباب رجوعه أما نتيجة لعدم كفاية الرصيد أو لعدم مطابقة التوقيع لذا نجد يستغرق زمناً طويلاً . من اجل الرد عليه في المقاصة التقليدية ولا يستفيد البنك منه إلا خسارة لصاحبه في حالة عدم كفاية الرصيد		4/ يتم استلام الشيك الالكتروني بواسطة موظف المقاصة الالكترونية ليتأكد من صحة الشيك الفنية بالتاريخ والمبلغ بالأرقام والحروف والتوقيع والتظهير . 5/ يقوم موظف المقاصة الالكترونية بمسح الشيك وإرساله للبنك المعني للرد عليه والمقاصة الالكترونية لا تتضمن أوراق وهدفها تقليص وضعية وسائل الدفع التقليدية ومعالجة المشاكل الناتجة عنها. أما في المقاصة الالكترونية يتم الرد علي الشيك خلال دقائق معدودة ويتم إبلاغ صاحبه في حالة عدم كفاية الرصيد وإرجاعه R.D.ويخصم من صاحبه عمولة الشيكات الراجعة مما يزيد من أرباح البنك بأخذ هذه العمولة .

م	المقاصة التقليدية		المقاصة الالكترونية الحديثة
.9	قد يستغرق الحصول علي دفتر الشيكات وقتاً طويلاً لإصداره قد يتراوح لأربعة عشر يوماً أو أكثر .		أما الحصول علي دفتر الشيكات في المقاصة الالكترونية لا يتعدي 3 أيام لإصداره .
.10	في المقاصة التقليدية يصعب التبليغ عن الشيك إذا كان مزوراً أو مسروقاً لأنه يتطلب الكثير من الإجراءات والوقت .		في المقاصة الالكترونية لا يتعدي التبليغ عن الشيك إذا كان مسروقاً أو مزوراً 24 ساعة حتى يتم توقيفه وإبلاغ البنوك الأخرى .
.11	تتعرض المقاصة التقليدية للكثير من المخاطر مثل السرقة والضياع نتيجة للسفر والترحال .		أما المقاصة الالكترونية قللت تلك المخاطر بحيث أصبحت تؤدى داخل البنك أو الفرع وبطريقة موجزة دون ترحال وسفر.
.12	تطبيق نظام المقاصة التقليدية في البنوك يدل علي تدني الدولة ونظامها ونمؤها وتدني اقتصادها ومحدوديته .		تطبيق نظام المقاصة الالكتروني يدل علي تطور الدولة ونمؤها وتطور نظامها .
.13	المقاصة التقليدية تزيد من العمليات المصرفية والمالية بين البنك والبنوك الأخرى وبنك السودان .		المقاصة الالكترونية تقلل من العمليات المصرفية بين البنك والبنوك الأخرى وبنك السودان لسرعتها وانجازها .
.14	المقاصة التقليدية يصعب معالجتها وتسيير تبادلاتها ومبادراتها والإشراف على تحمل نظامها والتحكم في أمن معلوماتها بين البنوك .		المقاصة الالكترونية يسهل معالجتها ومبادرتها وتيسير الإشراف علي نظامها والتحكم وضمان سرية معلوماتها وأمنها ضد الاختراق.

م	المقاصة التقليدية		المقاصة الالكترونية الحديثة
15.	المقاصة التقليدية تعرض أموال البنوك للمخاطر والضياع .		المقاصة الالكترونية تقوم بحفظ أموال البنوك من الضياع والمخاطر .
16.	في النظام التقليدي يستطيع حامل الشيك صرف قيمته نقداً بمجرد عرضه علي الكاونتر إذا لم يكن هو المستفيد أو إذا كان الشيك مسروق .		في النظام الالكتروني لا يستطيع حامل الشيك صرفه إلا بعد إثبات جهته وتوقيعه علي ظهر الشيك وتعريفه .
17.	في النظام التقليدي تتعرض وسائل الدفع للكثير من القيود والمراحل مما يعرضها للتلف والضياع .		في النظام الحديث ساعدت وسائل الدفع الالكترونية في الحفاظ علي وسائل النقد بظهور الصراف الآلي وبطاقاته والبطاقات الذكية وربطها بنقاط البيع مما قلل من تلف وضياع النقود وسرقتها.

إعداد : الباحث من بيانات منشورات البنك الإسلامي السوداني .

مما سبق يلاحظ من المقارنة بين المقاصة التقليدية والمقاصة الالكترونية أن هنالك فرقاً واضحاً بين التقاصى اليدوي التقليدي التقاصى الالكتروني والتقني حيث نجد أن المقاصة الالكترونية ساهمت إسهاماً واسعاً في تقليل إجراءات ووقت العمليات المصرفية كما ساهم النظام الالكتروني في تطوير الخدمات البنكية وأصبحت الصيرفة تتم عبر النت والهاتف و على شتى الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة من قبل البنك مثل شراء الكهرباء وإعادة شحن الهاتف ودفع فاتورة المياه والرسوم الجمركية واستخراج بطاقات مشتركة .. لحساب واحد مما ساهم في صرف العملاء لأموالهم بالطريقة التي يرغبون بها وتحديد سقف محدد لا يتجاوزه صاحب البطاقة المشتركة مما سبق ذكره نجد أن البنوك ساعية تماماً من أجل إرضاء عملائها وخدمتهم للارتقاء بهم وتطويرهم .

أما في المقاصة التقليدية كان يتجمع جميع مندوبو البنوك في غرفة صغيرة في البنك المركزي لكي يقوم كل منهم بطرح الشيكات التي في طيته ليقوم البنك المركزي بتسويتها مع البنوك الأخرى ليعرف كل بنك ما له وما عليه.

أما نظام المقاصة الالكترونية يربط جميع المصارف مع بعضها البعض ويجهز ويصمم الشيكات الالكترونية ويربط المقاصة الالكترونية مع شبيهاتها عالمياً والخدمات المخطط لها.

والمقاصة الالكترونية رسالتها تحصيل الشيكات بأسرع وقت واقل تكلفة وزيادة كفاءة المصارف في إدارة السيولة الداخلية واستخدام الإمكانيات العملية في تطوير التقنيات الحديثة التي تعتمد علي أجهزة الحاسوب والموارد البشرية المستخدمة لها ومؤهله إليها .

المبحث الثــالث

مخاطر نظـم المعلــومات المحاسبية

من المهم جداً لكل مؤسسة تتعامل مع نظم المعلومات التكنولوجية أن تقوم بالتخطيط لبنائها وتطويرها حتى تتمكن من تقديم الخدمات الالكترونية والفنية في مجال عملها خاصةً مع التطور التقني الذي نعيشه والذي جعل من الأمر أكثر إلحاحاً لاستخدام الأجهزة التقنية وتبادل المعلومات عن طريق الانترنت وحفظها وتخزينها الكترونياً واستردادها عند الحاجة إليها لذلك أصبح موضوع حماية البيانات أكثر أهمية لان الهجمات الالكترونية تأتي في الصف الأول كأكبر مهدد يؤثر على أمن وسلامة هذه المعلومات علي الشبكة .

لذلك معظم فأن المعوقات التي تواجهها نظم المعلومات هي الآتي :

أولا : معوقات الحصول علي البيانات والمعلومات و تتمثل في الآتي[1] :

1. نقص العنصر البشري والذي يتمثل في نقص الكوادر البشرية ذات الخبرة العالية والمؤهلة لنقل وكتابة وتوصيل المعلومات .
2. عدم كفاية العنصر المادي والذي يتمثل في عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لتجهيز وسائل الاتصال وتحسين أدائها لتوصيل المعلومات عند الحاجة إليها بصورة جيدة .
3. عدم كفاية العنصر الفني والذي يترتب عليه مشاكل وأساليب وتقنيات حفظ واسترجاع المعلومات وتبادلها .
4. اضطراب الهياكل التنظيمية والتي تعني عدم وضع هياكل تنظيمية علي أسس عملية تمكن من تبادل المعلومات وتوصيلها بشكل سريع وواضح عن طريق الاتصال الجيد
5. سطحية العملية التدريبية وعدم تكاملها والتي تعني قلة التدريب بالنسبة للعاملين على الوسائل العلمية التقليدية منها والحديثة لتبادل المعلومات بشكل جيد .
6. قلة وسائل الاتصال الجيد والتي تؤدي بدورها إلي تشويش البيانات والمعلومات وعدم وضوحها وفهمها وبالتي إلي عدم تحقيق الهدف .

ثانياً :معوقات تؤثر علي عملية اتخاذ القرارات والتي تتمثل في الآتي :

1. نقص المعلومات وعدم دقتها وحداثتها وغياب الأجهزة والأساليب الحديثة لحفظها وتنسيقها .
2. الازدواجية والتضارب في القرارات التي تتخذها الدوائر المتقاربة في الاختصاص .

---

(1) زكي مكي اسماعيل , مرجع سابق , ص62

3. ضعف الوعي التخطيطي

4. نقص الكفاءة الإدارية لدي موظفي الأجهزة الإدارية.

5. فقدان التنسيق

6. غياب نظم الاتصال الفعالة مما يؤدي إلي بعثرة الجهود والجهل بالقرارات التي تتخذ و عدم الاهتمام بعنصر الوقت وغياب أساليب الجدولة الزمنية والمتابعة الدورية للقرارات في المبادرة والمواجهة الجريئة للمشاكل والظروف العصيبة .

7. كثرة الاعتبارات الاجتماعية والتأثيرات التخصصية التي تضعها الجماعة الضاغطة والهيئات المهنية التي تودي بدورها إلي عدم الالتزام بالموضوعية في اتخاذ القرارات .

8. ضعف الرقابة وعدم متابعة تنفيذ القرارات الإدارية .

9. المركزية الشديدة وعدم التفويض في عملية اتخاذ القرارات مما يضعف روح المسؤولية.

ثالثاً: معوقات محدودية الرشد الإنساني في عملية اتخاذ القرارات والذي يرجع للاتي :

1. صعوبة معالجة المعلومات

2. عدم القدرة على اتخاذ القرارات علي ضوء هذه المعلومات

4. عوامل البيئة الخارجية والعوامل النفسية والشخصية.

رابعاً : معوقات تتعلق بعامل الزمن :

بحيث أن الإطار الزمني المتاح لحل المشكلة قد لا يسمح بإتباع الخطوات التي يجب إتباعها في اتخاذ القرار نسبةً للاتي :

1. وجود العديد من الأهداف التي تتعارض فيما بينها أحياناً.

2. عدم كفاية نظم الاتصالات أي عجز متخذ القرار عن الاتصال بالخبرات والكفاءات المتخصصة مما يؤدى إلي اختيار البديل الأقل تكلفة .

لذلك من أهم مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية تتمثل في الآتي :ـــ

1-الإدخال المتعمد للمعلومات الخاطئة عن طريق المستخدمين

2-انقطاع التيار الكهربائي

3-الإتلاف المقصود للبيانات من قبل المستخدمين

4-اشتراك العاملين في كلمات الدخول للحواسيب

5-دخول الفيروسات إلي الأنظمة

6-مخاطر السرقة والاحتيال الناتجة من اختلاف الخصوصية والاطلاع علي المعلومات السرية عن طريق اللص الالكتروني الذي يصعب الوصول إليه

7-مخاطر تتعرض لها المعلومات في مرحلة خلق المعلومات واسترجاعها وتعديلها وإلغائها .

8-مخاطر تتعرض لها المعلومات في مرحلة النقل والتبادل بين أنظمة الكمبيوتر عبر الشبكات المختلفة.

9-مخاطر تتعرض لها المعلومات في مرحلة التخزين على وسائط خارج النظام

10- مخاطر الجهات الالكترونية وجرائم السرقات على الشبكات مما يجعلها في أصعب حال .

11- الأخطار السرية المختلفة في الأخطاء السرية غير المتعمدة التي تحصل عند إدخال المعلومات .

12-أخطار سيئة والتي تتمثل في أخطار المقاصة كالحرائق والتفجيرات للمكان المرتبط بنظام المعلومات المحاسبية وأيضا الكوارث السيئة المختلفة كالفيضانات والزلازل

13-فشل التقنية ونقاط الضعف من خلال الأخطاء البرمجية وتعرضها للأعطال المختلفة التي تتسبب في ضياع المعلومات أو عدم وصولها بدلا عن السرقة لان المعلومات تنتقل عبر الشبكة العالمية من موقع لآخر من خلال المرور علي عدة مواقع ومحطات مختلفة في طريقها حتى تصل الموقع المطلوب .

خامساً : العوامل المؤثر في تطبيق نظم المعلومات التقنية تتمثل في الآتي:

أ. عوامل مرتبطة بالبيئة الداخلية:

والتي يمكن تقسيمها إلي عوامل ايجابيه وتتمثل في الآتي:

1-دافع الشعور بالمسؤولية والدور الوطني المناط بإدارات المصارف في تطوير العمل المصرفي في البلاد

2- الرغبة الأكيدة في الالتحاق بالمؤسسات العالمية في المجال المصرفي والسعي لتحقيق ذلك

3- دعم وتشجيع الإدارات العليا لإجراء تغيرات السياسة في النظم المصرفية السائدة لمواكبة التغيرات والتطورات

أما العوامل السلبية فتتمثل في الآتي :

تتمثل العوامل السلبية في الآتي :

1.المقاومة الطبيعية للتدويد .

2.ضعف التدريب وقلة الخبرة فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة.

1-صعوبة تفهم بعض الموظفين الذين تعودوا علي العمل اليدوي وعدم تعاونهم .

2-عدم وجود الحس الأمني وخطورة إساءة استعمال المعلومات .

3-شعور البعض بان التقنية تساهم في تخفيض العمالة وتجعل التعامل معها صعب .

4-ضعف المبالغ المرصودة للتقنية .

ب .عوامل البيئة الخارجية تتمثل في الآتي :

تتمثل العوامل الخارجية في الآتي :

1.التشريعات الملزمة من قبل البنك المركزي والجهات المسوؤلة في مجال الصيرفة الالكترونية.

2.ضعف البنية التحتية فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة في مجال الشبكات والاتصالات.

3.ضعف ثقافة المجتمع فيما يتعلق باستخدام التقنية.

4.عدم وجود تسويق مصرفي يواكب التغيرات المصرفية.[1]

خصائص وأهداف ومخاطر نظم المعلومات والنظم المحاسبية الالكترونية :

بما أن النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر والإجراءات والوسائل التي يقوم بعمليات تسجيل وتلخيص وتقرير العمليات المالية بهدف مساعدة الجهات بأداء وظائفها وفي اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب لذلك يمكن استعراض خصائص وأهداف ومخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الآتي :

خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

لكل نظام خصائص يجب أن يتمتع بها ويسعي إلي تحقيقها وللنظام المحاسبي العديد من الخصائص التي يجب أن يسعي لتحقيقها ليكون ناجحاً والتي تتمثل في الآتي:-

(1) حيدر عباس حسين واخرون ، اثر التغنية علي الصناعة المصرفية خلال الفترة من 199 ـ 2003 م , ط261(الخرطوم:الايرادات العامة للبحوث والاحصاء ، 2003م) ، ص23,

1/ الوضوح ويعني أن يكون النظام واضحاً متضمناً علي التعليمات التوضيحية التي تساعد علي فهم النظام.

2/ السهولة وهي إمكانية تطبيق وتنفيذ عمليات النظام بسهولة دون صعوبات

3/ السرعة ويقصد بها قدرة النظام علي تقديم المعلومات للجهات المستفيدة في الوقت المناسب

4/ الدقة وتعني تطبيق وتنفيذ عمليات النظام بشكل صحيح ودون حدوث أخطاء

5/ المرونة ويقصد بها قدرة النظام علي مواجهة أي تغيير وإمكانية تعديل الإجراءات التي تناسب عمل المنشآت .

6/الملائمة ويقصد بها أن يكون النظام ذو تكلفة اقتصادية ملائمة تتناسب مع التكلفة لموجودات النظام بالإضافة إلي ملائمة المعلومات التي يمكن الحصول عليها مع الهدف المراد تحقيقه .

أهداف نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية :

تتمثل أهداف نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية :

1/ إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع سواء مالية أو بيانية وإحصائية أو تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية .

2/ توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الإعداد والإنتاج .

3/ تقديم التقارير في الوقت المناسب لتساعد الإدارة على اتخاذ القرارات .

4/ تحقيق النظام المحاسبي لشروط الرقابة اللازمة لحماية أصول المنشآت ورفع كفاءتها .

مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من النظم التي تواجه العديد من المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم وذلك نظراً لاعتمادها على الحاسوب حـــيث تزامن التطور الكبير للحاسبات وأنظمة المعلومات مع التطور في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتشار هذه المعلومات واستخدامها الكترونياً وقد صاحب هذا التطور في استخدام المعلومات الالكترونية العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على أمن المعلومات سواء كانت تلك المخاطر مقصودة أو غير مقصودة .

ولذلك تزايد الاهتمام الكبير بتوفير الوسائل والأساليب اللازمة لحماية نظم المعلومات والرقابة علي عملياتها وضمان استمرارية عمل تلك النظم بشكل صحيح وبالطريقة المطلوبة التي صممت من أجلها[1].

رابعا :العوامل التي تساعد علي اختراق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية : ـــ

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أقل أماناً من نظم المعلومات اليدوية وذلك لاعتماد نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية علي حفظ بياناتها علي ملفات الكترونية يستطيع عدد كبير من الأشخاص الوصول إليها والإطلاع عليها ولذلك فإن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية قد تتعرض للعديد من المخاطر التي قد تهدد أمنها وذلك بسبب مجموعة من العوامل التي تتمثل في الآتي:-

1/ نظم المعلومات الالكترونية تتضمن كم هائل من البيانات لذلك فإنه يصعب أحياناً عمل نسخ ورقية منها.

2/ صعوبة اكتشاف الأخطاء الناتجة عن التغير في نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني وذلك لأنه لا يمكن للتعامل أو قراءة سجلاتها إلا بواسطة الحاسب والذي لا يكشف أي تغير

3/ صعوبة مراجعة الإجراءات التي تتم من خلال الحاسوب وذلك لأنها غير مرئية وغير ظاهرة.

4/صعوبة تغير النظم الآلية مقارنة بالنظم اليدوية .

5/احتمال تعرض النظم الآلية إلي إساءة استخدامها بواسطة الخبراء غير المنتمين للمنظمة في حالة استدعاءهم لتطوير النظم .

6/قد تؤدى المخاطر التي تتعرض لها النظم الآلية إلي تدمير كافة سجلات المنظمة وبذلك فهي أشد خطورة علي النظم الآلية من النظم اليدوية .

7/ انخفاض المستندات التي يمكن من خلالها مراجعة النظام تؤدي إلي انخفاض الآلية المستخدمة .

8/ احتمال تعرض النظم الآلية إلي حدوث أخطاء أو إساءة استخدام النظام في مرحلة تشغيل البيانات وذلك لتعدد عمليات التشغيل في النظام الآلي .

---

[1] حرية شعبان محمد الشريف ، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ، بط (غزة ، ب : ن ، 2006م) ، ص ص897-902 .

9/ ضعف الرقابة علي النظام الآلي بسبب الاتصال المباشر للمستخدم لنظم المعلومات

10/ التطور التكنولوجي في الاتصال عن بعد سهل عملية الاتصال بنظم المعلومات من أي مكان وبالتالي إمكانية الوصول غير المسموح به أو إساءة استخدام نظم المعلومات

11/استخدام العديد من التطبيقات في مواقع مختلفة لنفس قاعدة البيانات يؤدي إلي إمكانية اختراقها بفيروسات الحاسب وبالتالي إمكانية تدمير أو تغيير البيانات لنظام المعلومات.

ومن خلال مما سبق نجد أنه ينبغي علي إدارة المؤسسات العمل علي حماية بياناتها بكافة أشكالها سواء كانت ورقية أو غير ورقية كما أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يكون عرضة للمخاطر أكثر من غيره من النظم وذلك لابد للإدارة من وضع قيود علي المستخدمين تحد من إمكانية التلاعب بالبيانات أو العبث بها سواء من أطراف داخل المؤسسة أو خارجها.

يعتبر موضوع حماية البيانات من الأمور الواجب الاهتمام بها في كافة مراحل إعداد نظم المعلومات المحاسبية حيث أن أمن البيانات والمعلومات أصبح من أهم عناصر الرقابة الواجب تطبيقها علي المعلومات من خلال التخطيط المستمر خلال دورة الحياة لنظم المعلومات المحاسبية المستخدمة.

تعتبر المخاطر المقصودة أشد خطراً علي أداء فعالية النظم وتزداد تلك الخطورة في النظم الالكترونية.

ويتم تصنيف مخاطر نظم المعلومات المحاسبية من زوايا ووجهات نظر مختلفة إلي عدة أنواع:

أ. من حيث مصدرها:

1- مخاطر داخلية 2- مخاطر خارجية

ب. من حيث المسبب فيها:

1- مخاطر ناتجة عن العنصر البشري 2- مخاطر ناتجة عن العنصر الغير بشري

ج. مخاطر ناتجة من حيث الهوية:

1- مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمدة

2- مخاطر ناتجة عن تصرفات غير متعمدة

د. من حيث الآثار الناتجة منها:

1- مخاطر تنتج عنها أضرار مادية

2- مخاطر ينتج عنها مخاطر فنية ومنطقية

3. المخاطر علي أساس علاقتها بمراحل النظام:

1- مخاطر المدخلات

2- مخاطر التشغيل

3- مخاطر المخرجات

من حيث مصدرها:-

يمكن استعراض تلك المخاطر كالآتي :

أ/ مخاطر داخلية والتي يكون موظفي المنشآت هم المصدر الرئيسي للمخاطر الداخلية التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية لأن موظفي المنشآت هم علي علم ودراية ومعرفة بنظام منشآتهم.

ب/ مخاطر خارجية: والتي تتمثل في أشخاص خارج المنشأة ليس لهم علاقة مباشرة مثل قراصنة المعلومات والمنافسين الذين يحاولون اختراق الضوابط الرقابية والأمنية للنظام بهدف الحصول علي معلومات سرية أو قد تكون كوارث طبيعية تتمثل في الزلازل والبراكين والفيضانات.

من حيث المسبب:

أ/مخاطر ناتجة عن العنصر البشري والتي تتمثل في الأخطاء التي تحدث بسبب أشخاص بشكل مقصود وبهدف الغش والتلاعب أو بشكل غير مقصود مثل السهو

ب/مخاطر ناتجة عن العنصر غير البشري وهي التي تحدث بأسباب طبيعية

من حيث العمدية:

أ/ مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمدة (مقصودة)

ب/ مخاطر ناتجة عن تصرفات غير متعمدة والتي يقوم بها الأشخاص نتيجة للجهل وعدم الخبرة

من حيث الآثار الناتجة عنها:

أ/ مخاطر تنتج عنها أضرار مادية وهي المخاطر التي تؤدى إلي حدوث أضرار للنظام وأجهزة الكمبيوتر أو تدمير وسائل تخزين البيانات والتي قد يكون سببها كوارث طبيعية.

ب/مخاطر فنية ومنطقية وهي المخاطر الناتجة عن أحداث قد تؤثر علي البيانات وإمكانية الحصول عليها للأشخاص المخول لهم إنشاء بيانات سرية لأشخاص غير مصرح لهم.

من حيث علاقتها بمراحل النظام:

أ/ مخاطر المدخلات وهي المخاطر الناتجة عن عدم تسجيل البيانات في الوقت المناسب وبشكل صحيح أو تحريفها أو حذفها أو إدخالها أكثر من مرة

ب/ مخاطر تشغيل البيانات وهي المخاطر المخزنة في ذاكرة الحاسب والبرامج التي تقوم بتشغيل تلك البيانات في الاستخدام أم غير المصرح به للنظام

ج/مخاطر مخرجات النظام وهي المخاطر المتعلقة بالمعلومات والتقارير التي يتم الحصول عليها بعد عملية تشغيل ومعالجة تلك البيانات أو تدمير بنودها

خامسا :أسباب حدوث المخاطر التي تواجه أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

1/ عدم كفاية وفعالية الأدوات الرقابية المطبقة لدى إدارة المنشأة

2/ ضعف نظام الرقابة الداخلية لدي المنشأة وعدم فعاليتها

3/ اشتراك بعض الموظفين في استخدام نفس كلمات السر للدخول للنظام

4/ عدم الفصل بين المهام والوظائف المحاسبية المتعلقة بنظام معلومات المنشأة

5/ عدم وجود سياسات واضحة وبرامج محددة ومكتوبة فيما يختص بأمن نظم المعلومات المحاسبية لدى المنشأة .

6/ عدم توفر الحماية الكافية ضد مخاطر فيروسات الكمبيوتر

7/ عدم التوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد المسئوليات والصلاحيات

8/عدم وجود الوعي الكافي والخبرة والاهتمام بالمشاكل الاقتصادية

سادسا :متطلبات أمن نظم المعلومات:

1-وضع سياسة حماية عامة لأمن نظم المعلومات المحاسبية ودعمه

2-يجب أن تؤكل مسئولية أمن نظم المعلومات المحاسبية لأشخاص محددين وتحديد الحماية اللازمة لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة .

3-الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات المحاسبية بشكل أمن وتشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها .

4-تأمين استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات خاصة في حالة الأزمات ومواجهة المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات.

سابعا : إستراتيجية أمن المعلومات تتمثل في:

1-تعريف مستخدمي نظم المعلومات ومختلف الإداريين بالتزاماتهم وواجباتهم المطلوبة لحماية نظم الحاسوب والشبكات والمعلومات بكافة أشكالها.

2-تحديد وضبط الآليات التي يتم من خلالها تحقيق وتنفيذ الواجبات المحددة لكل من له علاقة بنظم المعلومات وتحديد المسئوليات عند وقوع الخطر

3-بيان الإجراءات المتبعة لتفادي التهديدات والمخاطر وكيفية التعامل معها عند حصوله.

ثامنا :مخاطر نظم المعلومات الالكترونية:

تم تصنيف مخاطر نظم المعلومات الالكترونية وفقاً للنظام الآلي إلي الآتي:

أ- مخاطر تشغيل البيانات: وهي المخاطر التي تتعلق بتشغيل ومعالجة البيانات وهي:-

1/الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بواسطة الموظفين

2/الوصول غير الشرعي للبيانات والنظام لأشخاص من خارج المنشأة

3/اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر

4/إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير علي عملية معالجة بيانات النظام

5/اعتراض وصول البيانات من أجهزة الخوادم إلي أجهزة المستخدمين

ب- مخاطر مخرجات النظام: وهي المخاطر التي تتعلق بمخرجات عمليات معالجة البيانات وما يصدر منها من تقارير وقوائم وتتمثل في الآتي:-

1/ طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات .

2/ خلق مخرجات زائفة غير صحيحة .

3/ سرقة البيانات / المعلومات .

4/عمل نسخ غير مصرح أو مرخص بها من المخرجات .

5/الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها علي شاشات العرض أو طبعها علي الورق .

6/طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك .

7/المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطأ إلي أشخاص غير مخولين باستلام نسخة منها .

8/تسليم المستندات الحساسة إلي أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض التخلص منها .

جـ ــ مخاطر بيئية: وهي المخاطر التي تحدث بسبب عوامل بيئية مثل الزلازل والبراكين والأعاصير وغيرها[1] .

مما سبق يري الباحث أن مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية تتعلق بمدخلات النظام وتشغيله ومخرجاته لذلك لابد من الحرص على متابعته البيانات من إدخالها كمواد خام إلي أن تخرج في شكل تقارير واكتشاف الأخطاء ومعالجتها وحماية البيانات من الهجمات الالكترونية وتشديد الأمن على الشبكات من القرصنة .

[1] حرية شعبان محمد الشريف ، مرجع سابق، ص 905 .

الفصل الثاني

ربحية البنوك المخاطر المصرفية يشتمل علي المباحث التالية:

المبحث الأول: ربحية البنوك

المبحث الثاني: الخدمات المصرفية

المبحث الثالث: المخاطر المصرفية

المبحث الأول

الإطار العام للربحية في البنوك

تعتبر الربحية هدف أساسي لجميع المؤسسات المالية وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة كما أنها أداة هامه لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها وتعمل المؤسسات علي تحقيق الربحية من خلال قرارين هما :

1/ قرار الاستثمار وهو القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها .

2/ قرار التمويل وهو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي يتم الحصول منها علي الأمور اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها .(1)

مفهوم الربحية :

هي هدف المؤسسة الأساسي ومقياس للحكم علي كفأتها علي مستوي الوحدة الكلية وهي تعني بالعلاقة بين التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح وتقاس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات والربح عموماً هو نسبة التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ويقاس بالفرق بين الدخل والمصروفات.

أولاً: تعريف الربحية

تعرف الربحية بأنها زيادة قيمة المبيعات من السلع والخدمات في الوحدة الاقتصادية عن تكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة في صناعة السلع وتغليفها وتخزينها .

كما عرفها الاقتصاديون بأنها مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال مده معينه .

---

(1) فوزي عيد الشافعي , الفرق بين الربحية والربح عضو البنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات , (القاهرة : المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية ,2007م _ 2015م) , ص19 .

كما عرفت بأنها الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها علي مالكي المشروع في نهاية المدة دون أن تؤثر في رأس المال كما عرفت أيضا بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشاة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق تلك الأرباح وتقاس الربحية أما من خلال العلاقة ما بين المبيعات والأرباح أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها . (1)

عناصر التي تحقق الربحية:

تتمثل العناصر التي تحقق الربحية في الآتي :

1/ السيولة : وهي جاهزية الموجودات لتغطية الالتزامات التي تحصل بشكل يومي أو في وقت قصير يشكل مباشر أو قابلية تحويل الموجودات إلي نقدية من اجل تجنب مشاكل الدفع بشكل مباشر .

2/ التدفق النقدي : وهو الرصيد المتراكم الفائض من التيار النقدي الداخل والتيار النقدي الخارج للمنشأة .

3/ سعر الفائدة : وهو من أهم المؤشرات التي تستخدم في تحقيق الربحية في المنشاة والتأثير في النشاط الاقتصادي زمن خلاله يمكن تشغيل أدوات السياسة النقدية للوصول إلي أهداف المنشاة المحددة .

4/ الإيرادات: وهي مقدرة البنك علي تحصيل اكبر مبلغ متاح من العملاء وتوظيفه في التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية للوصول لأعلي نسبة من الأرباح . (2)

---

(1) محمد سعيد سلطان , ادراة البنوك , (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر , 2005م) , ص462 .

(2) ورقة عمل , اكادمية فوريو , الفرق بين الربح والربحية ,(2010م) , ص1 .

ثانياً: مكونات تحقيق الربحية

تتمثل مكونات تحقيق الربحية والسيولة المصرفية في الآتي :

1/ الاحتياطات الأولية : وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف وهي أربعة مكونات تتمثل في الآتي :

أ/ النقد بالعملة الأجنبية والمحلية ويشمل مجموع الأوراق المالية والنقدية المحلية والأجنبية والمسكوكات .

ب/ الودائع النقدية لدي البنك المركزي وتنص التشريعات الحديثة علي إلزام المصرف بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدي البنك المركزي .

2/ الودائع لدي البنوك المحلية الأخرى وهي الأموال التي يودعها البنك التجاري لدي البنوك المحلية الأخرى من اجل مقاصة الصكوك وتحصيل الديون .

3/ الصكوك تحت التحصيل وتتمثل تلك الصكوك في الصكوك المودعة في البنوك التي لم يتم استلام قيمتها .

4/ الودائع لدي البنوك الأجنبية في الخارج وتتمثل في الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك بالخارج .(1)

ثالثاً: مصادر تكوين الربحية في البنوك

تحصل البنوك علي أرباحها الداخلية والخارجية من الآتي :

1/ المصادر الخارجية : وتشمل الأرباح التي يولدها البنك من خلال تقديم خدماته ونشاطاته المختلفة والتي تتمثل في الآتي :

أ/ السندات طويلة الأجل التي يصدرها البنك للجمهور والمؤسسات المالية .

ب/ الودائع والأموال التي يودعها العملاء في البنك .

ج/ التسهيلات الائتمانية الخارجية وهي جملة ما تحصل علية البنوك من مراسليها بالخارج وعاده ما تكون بالعملة الأجنبية .

2/ المصادر الداخلية : وتتمثل في الآتي :

أ/ الاحتياطات وهي المبالغ التي تستقطع من اجل دعم المركز المالي للبنك ومقابلة الخسائر المتوقعة وقد تكون إجبارية أو اختيارية .

---

(1) محمد جبار الصائغ , دراسة تحليل للسيولة المصرفية , (عمان : دار وائل للنشر, 1999م) ص8 .

ب/ المخصصات وهي المبالغ التي يشكلها البنك من صافي الربح .

ج/ الزيادة في رأس المال وهي الزيادة في رأس المال التي يدفعها الملاك للمنشأة والتوسيع في رأس المال بهدف تحقيق الأرباح .

رابعاً: معايير تحقيق الربحية

هنالك أربعة معايير لتحقيق الربحية :

1/ القوة الإيرادية : وهي قدرة المنشأة علي توليد الأرباح وتعتمد علي زيادة المبيعات وتخفيض التكاليف أو العكس .

2/ مفهوم العائد علي الاستثمار وهو العائد علي القيمة الصافية للأموال التي تستخدم في الاستثمارات والتمويل .

المتغيرات والعوامل المؤثرة في ربحية البنوك :

تواجه البنوك في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها للعديد من العوامل والمتغيرات الداخلية الخارجية والتي تتمثل في الآتي :

العوامل الخارجية وتتمثل في الآتي :

1/ أسعار الفائدة : تزداد ربحية البنوك كلما زادت أسعار الفائدة علي القروض خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة علي الودائع منخفضة بمعني أن الربحية تزداد كلما زاد هامش سعر الفائدة وتلعب دوراً هاماً في التأثير علي استثمارات البنوك لان معظم إيرادات البنوك عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة .

2/ السياسة النقدية : تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية الدول دوراً هاماً في التأثير علي سياسات البنوك فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومتطلباتها .

3/ التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية .

4/ الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي .

5/ المنافسة .

العوامل الداخلية : وتتمثل العوامل الداخلية في الآتي :

1/ هيكل الودائع ويعطي البنوك مرونة اكتر في توظيف أموالها في الاستثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة من اجل تحقيق ربحية اكبر وفي الوقت نفسه تؤثر تكلفة الودائع علي ربحية البنوك لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل الحصول علي الأموال .

2/ توظيف الموارد : توجه معظم البنوك مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية وكلما زادت نسبة الموارد المستثمرة زادت ربحية البنوك لان الدخل المتولد عنها يعتبر مصدرا لإيرادات البنك .

3/ أرباح أو خسارة الأوراق المالية والقروض .

4/ عمر البنك وعدد موظفيه وفروعه وحجم البنك وإداراته .

5/ المنافسة .(1)

العلاقة بين السيولة والربحية :

أن العلاقة بين السيولة والربحية تتمثل في أن الربحية والسيولة هدفان توأمان إلا أنهما متعارضان لان هدف الربحية يتطلب تعظيم استثمارات البنك وعدم تعطيل أية أموال نقدية .

أما تحقيق السيولة يقتضي المحافظة علي الرصيد في شكل ضمان نقدي من اجل ضمان الأمان للمودعين وعدم تعرض البنك للإفلاس .(2)

أسباب تعظيم الربحية لدي البنوك :

تتمثل أسباب تعظيم الربحية في الآتي :

1/ الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها البنك حتى يستمر في عمله .

2/ الربح وسيلة لتنمية المصادر الذاتية وتقوية قاعدة رأس المال عن طريق تكوين الاحتياطيات .

3/ تساهم الأرباح في زيادة الثقة بالبنك سواء من قبل المساهمين والمودعين .

4/ الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصريف البنك .

وسائل تعظيم الربحية :

تتمثل الطرق والوسائل التي تحسن من الربحية في الآتي :

1/البحث عن فرص وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة لاستقطاب عملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين .

2/ رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح بها التشريعات المصرفية بزيادتها .

---

(1) علي محمود محمد , العلاقة بين السيولة والربحية , (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30 العدد. الأول , 2014م) ص544 .

(2) أزاد قاسم , بنك الإدارة التجاري , ب: ط , (دمشق , ب:ن , 2007م) , ص 94 .

3/ ترشيد النفقات وضغطها في المصارف العامة .

4/ الانتقال الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك .(1)

التوصيات والسياسات والإجراءات المطلوبة لكفاية رأس المال وتحقيق الربحية والسيولة في الجهاز المصرفي :

1/ خفض معدلات التضخم ومراعاة أوضاع السيولة من وقت لآخر في البنوك .

2/ الاهتمام بسعر الصرف ودوره في ترقية الصادرات مع عدم تغيره أو تعديله بشكل يؤثر في الاستقرار المالي والنقدي في البنوك .

3/ التركز علي الإنفاق الاستقرار الاستثماري في القطاعات الإنتاجية (التعدين _ الصناعة _ الزراعة) .

4/ الاهتمام بمحاربة الفقر وتشجيع وتطوير التكافل الاجتماعي والاهتمام بتشغيل الخريجين .

5/ الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي والسياسي وتوفر الأمن لخلق بيئة نشاط استثماري مستقره .

6/ تكثيف الجهود لإنشاء محافظ للتمويل طويل ومتوسط وقصير الأجل مع تطوير وتوفير مدخلات الإنتاج .

7/ فتح خطوط تمويل خارجية لتطوير الصناعات التحويلية والمحلية والاستفادة من القيمة المضافة .

8/ انتهاج إستراتيجية لاستغلال العمالة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

9/ قيام القطاع العام بتطوير الخدمات المتعلقة بالثروة الحيوانية والنباتية .

10/ تقليل تكاليف التخزين والتغليف والترحيل علي المصدرين .

11/ توسيع نشاط التمويل ومعالجة تحديات ارتفاع تكلف التمويل .(1)

---

(1) مصطفي محمد عبدا لله , السياسات ا لاقتصادية الكلية , مدير إدارة البحوث والتنمية , بط , (الخرطوم : المصرفي العدد62 ديسمبر 2011م) ص ص20 _ 23 .

خامساً: نظريات قياس الربحية

1/ نظرية صافي الربح الشامل :

تعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد الربح سواء كانت عناصر تشغيلية أو غير تشغيلية مثل الأرباح التي تجنيها المنشأة من موارد لا علاقة لها بالعمل التي تقوم به أو التكاليف التي تتكبدها عند بيعها لأصل ثابت .

2/ نظرية صافي الربح الناتج من العمليات التشغيلية الحالية :

وهي التي تمثل عناصر الإيرادات والتكاليف فقط باعتبارها العوامل المهمة والضرورية في تحديد صافي الربح لان النواحي التشغيلية هي التي تقيس قدرة المنشأة علي توليد الأرباح مما يجعل المقارنة بين نتائج منشآت أخري أو سنة معينة بسنوات أخري لنفس المنشأة عملية منطقية ومعيار صافي الربح معياراً سليماً لقياس كفاءة التشغيل في المنشأة.(1)

---

(1) إبراهيم وهبي فهد , أساسيات الإدارة المالية , (عمان: الأردن) , ص33 .

واقع الربحية في البنك الإسلامي السوداني من العام 1999 _ 2003م :

يمتثل واقع الربحية في البنك الإسلامي السوداني في النتائج التي حققها البنك خلال تلك الأعوام بعد خصم الضرائب والزكاة وتم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية المنشورة .

جدول رقم (2/ 1/1)

يوضح واقع الربحية للبنك الإسلامي السوداني

من العام 1999 ___ 2003م ألف جنيه

العناصر	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات بعد خصم عائد الاستثمار	1173	1406	1888	1860	2176
نسبة الزيادة في الإيرادات	%24	%19	%24	%1	%17
الأرباح قبل الزكاة والضرائب	270	270	545	549	533
نسبة الأرباح إلي الإيرادات	%23	%19	%29	%29	%24
صافي الأرباح بعد الزكاة والضرائب	126	146	467	472	416
نسبة صافي الأرباح إلي الإيرادات	%11	%10	%25	%25	%19
المصروفات والاستهلاكات	903	1136	1342	1311	1643
نسبة المصروفات والاهلاكات إلي الإيرادات	%77	%81	%71	%70	%76

المصدر : إعداد الباحث من بيانات التقارير المالية السنوية للبنك من عام 1999 _ 2003م .

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (1/ 1/ 2) ما يلي :

1/ احتل العامين 2001 _ 2002م أرباح عالية بلغت نسبتها (25%) .

2/ لحق البنك انكماش في معدلات الأرباح مثلت تراجع في العام 2003م بحيث بلغت (19%) بينما في العام 1999م بلغت (11%) وتراجعت في العام 2000م إلي (10%) .

3/ يعتبر العاميين 2001م _ 2002م الأفضل علي صعيد الأهمية النسبية للأرباح السنوية في البنك الإسلامي السوداني بلغت نسبتهما (10%) بينما جاء العام 2000م الاسواء صعيداً للأهمية النسبية والتي بلغت (10%) .

واقع الربحية في البنك الإسلامي السوداني من العام 2004 _ 2007م :

يمتثل واقع الربحية في البنك الإسلامي السوداني في النتائج التي حققها البنك خلال تلك الأعوام بعد خصم الضرائب والزكاة وتم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية المنشورة .

جدول رقم (2/ 2/1)

يوضح واقع الربحية للبنك الإسلامي السوداني

من العام 2004 __ 2007مالف جنيه

العناصر	2004	2005	2006	2007
الإيرادات بعد خصم عائد الاستثمار	23360	30940	36361	40272
نسبة الزيادة في الإيرادات	%7	%32	%18	%11
الأرباح قبل الزكاة والضرائب	3470	6420	8820	9151
نسبة الأرباح إلي الإيرادات	%15	%21	%24	%23
صافي الأرباح بعد الزكاة والضرائب	2180	4320	7163	7869
نسبة صافي الأرباح إلي الإيرادات	%9	%14	%20	%20
المصروفات والاستهلاكات	19890	54520	27500	30121
نسبة المصروفات والاهلاكات إلي الإيرادات	%85	%79	%75	%77

المصدر : إعداد الباحث من بيانات التقارير المالية السنوية للبنك من 2004م _ 2007م .

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2/ 1/ 2) ما يلي :

1/ احتل العامين 2006 _ 2007م معدلات أرباح عالية بلغت نسبتها (20%) .

3/ يعتبر العاميين 2006م _ 2007م الأفضل علي صعيد الأهمية النسبية للأرباح السنوية في البنك الإسلامي السوداني بلغت نسبتهما (20%) بينما جاء العام 2004م وهو الاسواء صعيداً للأهمية النسبية والتي بلغت نسبته (9%) .

اثر الربحية علي الدور التنموي والاجتماعي بالبنك :

جدول رقم (3/1/2)

يوضح اثر الربحية علي الدور التنموي والاجتماعي

بالبنك الإسلامي السوداني من عام 1997م _ 2006م

البيان/ السنة	97	88	99	20	201	202	203	204	205	206
نسبة الأرباح	45 %	30 %	20 %	15 %	12 %	12 %	12 %	10 %	10 %	10 %
التمويل	1	2	2	3	5	8	9	12	17	26
التضخم	46 %	17 %	16 %	8,1 %	4,9 %	8,3 %	7,7 %	8,8 %	8,5 %	7,3 %
الأثر	0	1	0	1	2	3	1	3	5	9
النسبة	0	48 %	%9	33 %	97 %	41 %	25 %	27 %	45 %	49 %

المصدر: إعداد الباحث من بيانات التقارير المالية للبنك الإسلامي السوداني من 1997م_2006 م .

نلاحظ من الجدول (1/2/3) الآتي :

1/ كلما كانت نسبة الأرباح عالية كلما زاد حجم التمويل الممنوح مما يؤكد قدرة البنوك علي دورها التنموي .

2/ أن العام2001م هو العام الأفضل علي صعيد الأهمية النسبية للأرباح السنوية في البنك الإسلامي السوداني والتي بلغت نسبتها (97 %) بينما تراجعت في الأعوام التالية أما العام 1997م الاسواء للأهمية النسبية والتي بلغت صفراً .

مما سبق يري الباحث أن الربحية هي قدرة البنك علي توليد الأرباح خلال السنوات المالية ومن خلال توظيف عائدات البنك في الاستثمار والتمويل وان العلاقة بين الربحية والسيولة علاقة عكسية والعلاقة بين سعر الفائدة والربحية علاقة طرديه .

منشورات البنك الإسلامي السوداني من الفترة ما بين 1997م ــ2007م .

المبحث الثانـــــي
الخدمـــــات المصرفية

أن التطور الكبير في الخدمات المصرفية زاد من حدة المنافسة وإدراك البنوك بأهمية تلك الخدمات ودورها البارز في تحقيق أهداف البنك في ظل العولمة التي تشهدها البنوك والعالم المصرفي في تحسين الخدمات المصرفية لتحقيق المنافسة فيما بينها من اجل بقاء البنوك وتحقيق النمو المصرفي في ظل التغيرات التقنية والمصرفية العالمية والتغيرات الاقتصادية بالدولة .(1)

أولاً: الخدمات المصرفية

تعتبر الخدمات المصرفية مكوناً هاماً لأنشطة أي بنك وهي أكثر الأنشطة تطويراً حتى أصبحت ميداناً رئيسياً للتنافس بين البنوك بالإضافة إلي أنها تحقق إيرادا للبنك لأنها أداة لخدمة المتعاملين للبنك وتتمثل تلك الخدمات المصرفية في الآتي :

1/ خدمة الاعتماد المستندي وهو كتاب تعهد صادر من البنك فاتح الاعتماد إلي البنك المراسل(مبلغ الاعتماد) بناءاً علي طلب احد العملاء المستوردين لصالح المستفيد (المصدر) يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيمه محدده خلال مده محدده مقابل تقديم المستندات المطابقة تماماً لشروط الاعتماد المستندي .

أهمية الاعتماد المستندي :

تتمثل أهمية الاعتماد المستندي في الآتي :

1/ يستعمل الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية لأنه يحظي بالقبول من سائر الأطراف المتعاملة في ميدان التجارة الدولية لأنه يحفظ جميع حقوق الأطراف من مستوردين ومصدرين .

2/ يمثل ضماناً للمصدر بقبض قيمة البضائع التي تعاقد علي تصديرها فور تقديم وثائق شحن البضاعة إلي البنك صاحب الإشعار بورود الاعتماد .

---

(1) مشاعر عبيد , دور الخدمات الالكترونية المصرفية في تعزيز التنافسية في قطاع البنوك , جامعة القدس , بط , (رام الله : 2012م) , ص2.

3/ يضمن للمستورد دفع قيمة البضاعة المتعاقد عليها من البنك فاتح الاعتماد فور تقديم وثائق شحن البضاعة بشكل مستوفي للشروط الواردة في الاعتماد المستندي المفتوح لديه ,

ثانياً: فوائد الاعتماد المستندي

تتمثل فوائد الاعتماد المستندي في الآتي :

أ/ فوائد تعود علي المستورد وتتمثل في الآتي :

1/ يقلل من المخاطر التجارية التي يتعرض لها المستورد من خلال ضمان عدم الدفع للمورد ما لم يقدم إثباتات كافية بإتمام شحن البضاعة .

2/ يحافظ علي السيولة النقدية للمستورد نظرا لعدم الحاجة لدفع تامين أو تسديد القيمة مقدماً .

3/ يدل علي ملاءة المستورد الائتمانية أمام الموردين المتعامل معهم البنك .

4/ يدعم طلب المستورد في الحصول علي قروض ائتمانية من البنك .

5/ وسيله سريعة ومريحة لتسديد قيمة البضاعة .

ب/ فوائد تعود علي المصدر :

وتتمثل الفوائد التي تعود علي المصدر في الآتي :

1/ يضاعف من صادرات المصدر ومبيعاته .

2/ يقلل من المخاطر المالية

3/ يقلل أو يلغي مخاطر الائتمان التجاري نظراً لان الدفع مضمون من قبل البنك .

4/ يضمن للمصدر الحصول علي ثمن البضاعة لان في حالة عدم قيام المشتري بالدفع يقوم البنك بالدفع باعتباره مبلغ الاعتماد .

يعتبر وسيله سريعة ومريحة لتسديد قيمة البضائع .

2/ خدمة التحاويل الداخلية والخارجية :

وتعني انتقال الأموال أو أرصدة الحسابات من حساب إلي حساب آخر أو من فرع لفرع آخر أو من بنك إلي بنك آخر أو من بلد إلي بلد آخر وتتداخل عمليات

التحويل فتشمل عمليات الصرف واستبدال العملات وتستخدم البنوك وسائل عديدة للتحاويل منها أوامر الدفع البريدية والتحويلات البرقية والتلفونية ورسائل السوفت (swift) ويتم دفع المبلغ للمستفيد أما نقداً أو بإضافته لحسابه .

وتعتبر خدمة التحاويل من أعمال الوكالة ويجوز للبنك شرعاً أن يتقاضي مصاريفه الفعلية أو أجرته .

4/ خدمة بيع وشراء العملات :

تعتبر عملية بيع وشراء النقود واستبدال العملات من صميم الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها وتخضع للوائح المحلية الخاصة برقابة النقد .

5/ الخدمات المالية المتعلقة بالأوراق المالية :

وتتمثل الخدمات المصرفية المتعلقة بالأوراق المالية في الخصم والتحصيل والضمان وهي :

أ/ خصم الأوراق التجارية وهي الكمبيالات التي يقدمها العملاء للبنك وتستحق السداد في تاريخ اجل ويتحصل علي قيمتها المالية بعد خصم الفوائد والعملات التي يتقاضاها البنك وتتم بتظهير الورقة للبنك .

والكمبيالة هي عملية شراء دين قبل حلوله وهي غير جائزة .

ب/ تحصيل الأوراق التجارية :

تقدم البنوك تلك الخدمة لعملائها توفيرا لوقتهم وجهدهم ويقوم العميل بتظهير الورقة للبنك تظهيراً توكيلياً ليصبح البنك وكيلاً للعميل في تحصيلها ومطالبة المسحوب عليه بدفع قيمتها وإضافتها لحساب العميل مقابل عمولة محدده .

ج/ قبول الأوراق التجارية كضمان أو تامين :

تقوم البنوك التجارية بمنح ائتمان لعملائها بضمان الأوراق الجارية.

6/ تأجير الخزائن الآمنة للممتلكات الثمينة :

وهي من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه ليحفظوا فيها وثائقهم الهامة ومجوهراتهم الثمينة مقابل عمولة محدده .

7/ خدمات الأدوات الناقلة للملكية ووسائل الدفع وتتمثل في الآتي :

أ/ النقود الورقية وهي الوسيلة التقليدية المستخدمة في تسوية المعاملات المالية وتقدم البنوك تلك الخدمة بهدف حفظ أموال عملائها في حساباتهم طرفها للعودة إليها عند حاجتهم لها .

ب/ الشيكات وهى أمر كتابي غير مشروط وموقع من العميل صاحب الحساب للبنك يأمره بدفع مبلغ محدد عند الطلب أو في تاريخ محدد لشخص ثالث أو لأمره .

ج/ الشيك المصرفي وهو شيك مسحوب من فرع على نفسه أو من الرئاسة على احد الفروع وهو مضمون الدفع .

8/ خدمات الدفع العالمية وتتمثل في الآتي :

أ/ الشيكات السياحية

ب/ العملات الأجنبية

ج/ التحويلات الخارجية عبر التلغراف أو البريد أو نظام السويفت .

د/ الشيكات المصرفية في حالة المبالغ الكبيرة .(1)

ثالثاً: الخدمات المصرفية الالكترونية

في ظل وجود شبكة الانترنيت وشيوعها وازدياد مستخدميها وفي ظل التطور الهائل في تقنيات الحوسبة والاتصال واستثمار الانترنيت في ميدان النشاط التجاري الالكتروني في المجال المصرفي ساهم في ظهور خدمات عديدة منها الآتي :

1/ الصيرفة الالكترونية :

وهي إجراء العمليات المصرفية بشكل الكتروني والتي يعد الانترنيت من أهم أشكالها ويتم العمل بها عن طريق بنوك افتراضية تنشأ لها مواقع الكترونية على الانترنيت لتقديم الخدمات عبر من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها .

مزايا الصيرفة الالكترونية :

1/تنظيم الدفعيات المقصود بها تنظيم عمليات الدفع عند السداد وفي الوقت المحدد.

2/ السلامة والأمن وهي إزالة الخوف من السرقة والضياع للشيكات والأموال .

3/ تحسين التدفق النقدي بدفع إيجار التحويلات المالية الكترونياً وسرعة تناقل النقد.

---

(1) أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية,أساسيات العمل المصرفي,(الخرطوم: سبتمبر 2012م) ص ص41 ـ 55 .

4/ تقليل الأعمال الورقية .

5/ توفير العمليات الإدارية للبنوك مثل شيكات المقاصة الالكترونية .

6/ زيادة رضاء العملاء ودعم خدمة العملاء بالشبكة الالكترونية مما يحقق السرعة وانخفاض التكلفة .

7/ استخدام تكنولوجيا الانترنيت في مجال الخدمات البنكية وزيادة كفاءة أداء البنوك وتحسين مستوي الخدمة .

8/ إرسال واستقبال المستندات بسرعة فائقة مما يسهل عمليات التجارة الخارجية .

9/ زيادة القدرة التنافسية للبنوك والمؤسسات المالية الوطنية مع نظيراتها العالمية .

10/ تسهيل الحصول على البيانات المالية الخاصة بالعميل .(1)

قنوات ووسائط خدمات الصيرفة الالكترونية:

للصيرفة الالكترونية عدد من القنوات والوسائط منها:

1/ألآت الصراف الآلي:

وهى محطات طرفيه إلكترونيه تقدم الخدمات المصرفية دون توقف ومساعده من داخل البنك وعن طريق الاتصال بين الحساب الرئيسي للبنك والصراف الآلي بحيث يمكن من استقبال بيانات العميل كرقم التعريف الشخصي ورقم الحساب ورمز الخدمة المطلوبة كالسحب النقدي والإيداع النقدي وشراء الكهرباء وشحن الهاتف وكشف الحساب... .الخ .

2/الوحدات الطرفية عند نقاط البيع :

عبارة عن حسابات آلية موجودة في المحلات والأسواق والمتاجر الكبرى التي تكون على اتصال مباشر بالحاسب الرئيسي للبنك عند إجراء أي عملية مصرفية كعملية التحويل وإعادة التحويل عبر شبكة وقنوات الاتصال المختلفة .

---

(1) مصطفي إبراهيم عبد النبي , دور السلطات النقدية في مواجهة مخاطر الصيرفة الالكترونية , بط (الخرطوم:مجلة المصرفي بنك السودان المركزي , العدد32 , 2004) , ص ص16 _ 17 .

3/ الصيرفة عبر الهاتف :

وتعتمد خدمة الصيرفة عبر الهاتف على وجود شبكه تربط أفرع البنك الواحد مع بعضها وتمكن الموظف المنوط به تقديم الخدمة الهاتفية من الوصول لبيانات العميل مباشرة وفيها يقدم العملاء خيارات لإجراء عمليات متعددة مثل

الخدمات الاستعلامية وخدمات تحويل المبالغ لجهات معلوماتية وخدمات كشف الحساب .

4/ الصيرفة عبر الانترنيت :

بدأت إدارة البنوك تدرجياً في تبني تقديم خدمات مصرفيه من خلال شبكة الانترنيت للتقليل التكلفة ومما ساعد العملاء في تقبل تلك الخدمة والتأقلم معها والتدريب عليها وتطورت الصيرفة عبر الانترنيت إلي ما معرف بالمصرف الاعتباري ويقوم على تقديم خدمه مريحة للعملاء وخفض تكلفتها بالنسبة للبنك .

وهنالك ثلاثة صور أساسيه للصيرفة عبر الانترنيت منها :

1/ الموقع المعلوماتي : وهو المستوي الأساسي للبنوك الالكترونية فمن خلاله يقدم البنك معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية من خلال مواده الدعائية .

2/ الموقع التفاعلي أو الاتصالي وعن طريقه يسمح البنك لعملائه بتبادل الاتصال معه .

3/ الموقع التبادلي وعن طريقه يمكن للبنك ممارسة خدماته ونشاطاته في البيئة الالكترونية حتى يسمح لعملائه من الوصول إلي حساباتهم وإدارتها وإجراء الدفعيات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية والحوالات بين حساباتهم داخل البنك أو مع جهات خارجية .

5/ الصيرفة عبر الهاتف الجوال :

وهي تقوم على تقديم الخدمة للعملاء عن طريق هواتفهم الجوالة وتمكنهم من معرفة أي حركه في حساباتهم من إيداع أو سحب وشراء كهرباء أو إعادة شحن .....الخ

6/ الصيرفة عبر التلفزيون :

بدأت العديد من الشركات في تقديم تلك الخدمة بالمشاركة مع مؤسسات مالية لتوصيل تلك الخدمة للمشتركين .(1)

---

(1) عزالدين كامل أمين مصطفي , الصيرفة الالكترونية , (الخرطوم : مجلة المصرفي بنك السودان , العدد26) , ص17 .

2/المقاصة الالكترونية :

وهي عبارة عن عملية تبادل صور الشيكات الممغنطة بدلاً عن الورقية .

3/ التجارة الالكترونية :

وهي عملية تطبيق التقنية من اجل جعل المعاملات التجارية تجري بصوره تلقائية وسريعة كما أنها أداة من اجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض تكلفة الخدمة والعمل على سرعة إيصالها .

أنواع التجارية الخارجية :

تتمثل أنواع التجارة الخارجية في الآتي :

1/ تجارة الأعمال مع الأعمال :

ويقصد بها تجارة الشركة مع مورديها وعملائها الكبار عن طريق شفرة تسمي (المعاملات الالكترونية الموثقة) .

2/ تجارة الأعمال مع المستهلكين :

وهي التي تسمي تجارة التجزئة الالكترونية وتبلغ نسبتها حوالي 15% من إجمالي حجم التجارة الالكترونية .

أهمية التجارة الالكترونية :

1/ تسمح بالتسويق عن طريق شبكة الانترنيت بالاتصال الالكتروني المباشر مع العملاء المتعاملين مع البنك مع تقليل الاصدرات الإدارية .

2/ ذات أهمية خاصة لكل من المنتجين والمستهلكين خاصة في الدول النامية .

3/ ترشيد القرارات التي يستخدمها البائعين والمشترين لما تتميز به من تدفق المعلومات بينهم في الوقت المناسب .(1)

---

(1) احمد رشدي , التجارة الالكترونية , بط , (القاهرة : النهضة العامة للكتاب, 2007 م) ص ص4 ــ 5 .

وسائل الدفع الالكترونية :

لتعريف وسائل الدفع الالكترونية لابد من تعريف البنك الالكتروني .

رابعاً تعريف البنك الالكتروني :

وهو عبارة عن نظم تقديم الخدمات المصرفية القائمة على الحاسبات الآلية التي تتيح للعملاء خدمات دون توقف ودون عماله بشريه .

ووسائل الدفع الالكترونية هي مجموعه الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدر عن البنوك ومؤسسات الائتمان وتتمثل في الآتي :

1/ بطاقات الائتمان وهي بطاقات بلاستيكيه تمنحها البنوك لعملائها لأغراض الشراء والتسديد لاحقاً مع السماح لهم بتأجيل سداد الرصيد المدين لفترة معينه مقابل فائدة معينه .

2/ بطاقة الخصم الفوري وهي من البطاقات الأقل انتشاراً من بطاقات الائتمان ويتميز بأنه لا يتضمن ائتمان بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل فوراً .

3/ البطاقات الزكية وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية ممغنطه ومزودة بشرائح الالكترونية دقيقة ذات سعة وقدرات تفاعلية تسمح بالتعامل مع الوحدات الطرفية عند نقاط البيع أو مع ألآت الصراف الذاتي أو أي حسابات شخصية أخري وهي مزوده بنظام أمان فريد خاص بها لحمايتها عند الاستخدام من قيل الأشخاص غير المرخص لهم .

4/ المحفظة الالكترونية وهي التي ترتبط فكرتها بالمحفظة الرقمية وعدد من وسائل الدفع الرقمية من اجل تسهيل العملية الإدارية والرقابة للعمليات التي يقوم بها العميل .

5/ الشيك الالكتروني وهو وثيقة الالكترونية تجمل التزاماً قانونياً وهو ذات الالتزام في الشيكات الورقية ويحمل نفس البيانات الأساسية ولكنه يكتب بطريقه الالكترونية ويتم التوقيع علية الكترونياً .

6/ النقود الالكترونية والرقمية وهي أيضا تبني علي نفس فكرة النقد الورقي وطريقة عملها تتم كالآتي :

أ/ شراء عملات الكترونية يصدرها البنك تسمي (TOKENS) في حالة استعمالها في البيع والشراء .

ب/ يتم الاتصال بالبك المصدر لها للتأكد من صلاحيتها .

ج/ يحق للعميل إعادة المتبقي منها للبنك واستلام النقد .(1)

مما سبق يري الباحث أن الخدمات المصرفية تختلف وتتعدد فيما بينها لتقديم كافة التسهيلات وارقي الخدمات لعملائها وتسعي للوصول للعملاء في أماكنهم المختلفة بكل يسر وبأقله تكلفه وإيجاز بأبسط الطرق يشتي الوسائل المتاحة لهم من جوال أو تلفون أو انترنيت .....الخ .

كما أنها تسعي لتوظيف مواردها المتاحة لكسب عملائها وخدمتهم .

(1) أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية , مرجع سابق , ص ص66 ــ 67 .

المبحـث الثـــــالث

المخـــــاطر المصرفية

يصاحب تقديم الخدمات المصرفية مخاطر متعددة لابد للبنوك من وضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة تلك المخاطر من خلال معرفة مواطن الضعف وتعزيزها وتقيمها وتشديد الرقابة عليها ومتابعتها .

وتختلف تلك المخاطر من مصرف لآخر سواء كانت مخاطر ماليه أو تجاريه أو تكنولوجيه أو سياسيه كما تختلف عواملها من بيئة لأخرى ومن بنك لآخر فلابد من وضع السياسات والمعايير لتقليل المخاطر ومعالجتها وتقسم المخاطر على حسب نوعية البنوك إلي الآتي :

أولاً : مخاطر البنوك التقليدية :

يمكن تقسيم المخاطر التي تصاحب البنوك التقليدية إلي الآتي :

1/ المخاطر التي ترتبط بالعميل والتي تتمثل في الآتي :

أن المخاطر التي ترتبط بالعميل في البنوك التقليدية تتمثل في الآتي :

أ/ مخاطر التوقف نهائياً عن الدفع وهي من أسوأ صور المخاطر التي يمكن أن يواجهها البنك في منح الائتمان وهي متزايدة في تلك العصور نظراً للتقلبات الكبيرة التي تتعرض لها المنشآت الإنتاجية والتجارية على المستوي العالمي مما توقف العميل عن سداد الائتمان .

ب/مخاطر تجميد القروض وتعني تحقيق عملية ائتمانية رديئة حيث أنها تمثل عدم سداد العميل للالتزامات في تاريخ الاستحقاق مما يؤدي إلي تراكم المخاطر في فتره أطول .

وترجع أسباب المخاطر المرتبطة بالعميل إلي الآتي :

1/ ضعف خبرة العميل بالنشاط الممول وسوء إدارته له .

2/ سوء سلوك العميل يدفعه لعدم السداد على الر قم من قدرته على الدفع .

3/ التوسع في الاقتراض من الآخرين بما لا يتناسب مع حجم رأس ماله وأعماله .

4/ استخدام العميل للقروض في غير الغرض المخصص له .

5/ تعرض نشاط العميل إلي مخاطر الظروف الطارئة سواء اقتصاديه أو سياسيه أو غيرها .

2/ المخاطر الناتجة عن البنك :

وتتمثل المخاطر المرتبطة بالبنك والتي تسمي أحياناً بمخاطر التحيز المصرفي في الآتي :

1/ تهاون وإهمال القائمين على شؤون الائتمان بالبنك بدراسة كل عمليه ائتمانية بدقة .

2/ التهاون في الحصول على ضمانات حقيقية من العميل تؤمن مركزه في البنك .

3/ نقص مهارة القائمين بالائتمان مما يؤدي إلي التساهل في منح الائتمان .

4/ قيام المستويات الإدارية العليا بمنح الائتمان بناءاً علي اعتبارات شخصية .

5/ فشل إدارة البنك في الموازنة بين مصادر واستخدامات أمواله قصيرة أو طويلة الأجل .

3/ مخاطر ناجمة عن الظروف البيئة :

وهي تلك المخاطر التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة المنشأة المقترضة فهي تخرج عن إدارة البنك وتحكمه فيها وتتمثل في الآتي :

1/ مخاطر تغيير أسعار الفائدة ويقصد بها احتمال تغلب أسعار الفائدة مستقبلاً في أسواق المال .

2/ مخاطر التضخم ويقصد بها انخفاض القوة الشرائية لأصل الغرض وفوائده نتيجة لتعرض البلاد إلي موجه من التضخم .

3/ مخاطر الدورات التجارية ويقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل مما تخلف عنه آثار سلبيه .

4/ مخاطر السوق ويقصد بها احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة الخاصة بالاقتصاد القومي .

ثانياً : مخاطر البنوك الإسلامية :

يمكن تقسيم المخاطر في البنوك الإسلامية من منظور الطبيعة الاستثمارية المرتبطة بالصيغ الإسلامية إلي الآتي :

1/ مخاطر عامه وهي متمثله في الآتي :

أ/ مخاطر العنصر البشري وتنشأ تلك المخاطر من إهمال أو تقصير إدارة الاستثمار بالبنك بالقيام بالتحليل للصفات والشروط التي يجب أن تتوفر عند التعامل مع البنك .

ب/ مخاطر ضعف الضمانات المقدمة من قبل المتعاملين مع البنك .

ج/ المخاطر المالية وهي مخاطر التركيز الاستثماري وعدم توزيع الأموال الاستثمارية وفق المعايير والأسس الشرعية الإسلامية المتعارف عليها حسب الصيغ الإسلامية .

د/ مخاطر نقص السيولة المالية وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لتأخير تصفية المشاركات والمرابحات عند انتهاء مدة التمويل الممنوحة والمتفق عليها وتشمل الآتي :

1/ تعرض البنوك لسحوبات غير متوقعه تقوم بإلغاء الخطط التمويلية .

2/ تركيز استثمار أموال البنوك في البيئة والمناطق الجغرافية المالية المحظورة .

هـ/ مخاطر التجاوزات الشرعية والقانونية وتنشأ نتيجة للمخالفات الشرعية كالمتاجرة بسلع وخدمات محرمه .

ع/ مخاطر التأخير في السداد وعدم السداد وهي المخاطر الناتجة من تأخير أو توقف المتعاملين مع البنك كلياً أو جزئياً عن السداد .(1)

ثالثاً : مخاطر البنوك التجارية :

تتمثل مخاطر البنوك التجارية في الآتي :

1/ مخاطر السيولة وهي مخاطر انخفاض الشرائية للسيولة .

2/ عدم استقرار درجة السيولة في البنك لان انخفاض درجة السيولة في البنك يؤدي إلي ارتفاع العائد وارتفاع السيولة يؤدي إلي انخفاض المخاطر مما يؤدي إلي انخفاض العائد .

3/مخاطر الائتمان وهي عدم قدرة المقترض من البنك على سداد القروض .

---

(1) الانترنيت (IEFPDIA > COM)

4/ مخاطر سعر الفائدة يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلي انخفاض الطلب على القروض وارتفاع المدفوعات علي الودائع مما يقلل من ربحية البنك وتدني عوائده .

5/ مخاطر التشغيل قد يترتب علي سياسات التشغيل الخاصة بالبنك خسائر معينه يتحملها البنك نتيجة لأخطاء موظفيه .

6/ مخاطر رأس المال وهي تدهور الأصول والخصوم في البنك مما يؤدي إلي انخفاض رأس المال .

7/ مخاطر سعر الصرف وتنتج عن تقلبات سعر الصرف وتأثيره في قيمة العملات الأجنبية التي يتعامل بها البنك التجاري بهدف الوصول إلي تحقيق الربح .(1)

مخاطر البنوك المركزية :

تتمثل مخاطر البنوك المركزية في الآتي :

1/ ارتفاع مديونية صندوق النقد الدولي .

2/ التقلبات السياسية في الدولة .

3/ التضخم والانكماش في السيولة .

المخاطر العامة التي تواجها البنوك :

تتعرض البنوك إلي مخاطر عامه تتمثل في الآتي :

1/ مخاطر الائتمان وهي المخاطر الناشئة عن عدم الوفاء لأحدي الأطراف بالتزاماته .

2/ مخاطر السيولة وهي المخاطر الناتجة عن تقلبات السوق في معدلات الربح وإشعار الأسهم ومعدلات صرف العملات .

3/ مخاطر السيولة وتتمثل في عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل بالوفاء بالتزامات البنك .

4/ مخاطر تتعلق بالصيغ الإسلامية وهي المخاطر الناتجة عن تباين آراء الفقهاء حول تطبيق الصيغ .

5/ المخاطر التجارية المفتوحة وهي المخاطر التي تحول إلي المساهمين كل المخاطر التي يتعرضون لها عندما يحقق البنك معدل عائد اقل من العائد السائد .(2)

---

(1) الانترنيت (FACULTY KSU. KSU.SD) .

(2) موسي عمر مبارك , مخاطر صنع التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف , (الاسكندريه , 2005م) , ص ص19 ــ 20 .

مخاطر العمليات المصرفية :

تتباين وتتعدد المخاطر لها العمليات والخدمات المصرفية سواء كانت تقليدية أو الكترونية ومن أهما الآتي :

1/ المخاطر الإستراتيجية وهي المخاطر المرتبطة بالقرارات والسياسات والتوجيهات التي تسنها الإدارات العليا للبنوك .

2/ مخاطر التشغيل وهي المخاطر التي ترتبط باستخدام التقنيات والأنظمة الالكترونية في البنك وللحد منها لابد من بناء انظمه متكاملة لتوفير البنية التحتية الملائمة للخدمات المصرفية الالكترونية .

3/ مخاطر السمعة : وهي التي تنشأ في حالة فشل البنك في إرساء شبكه موثوقة وآمنه لتقديم الخدمات أو تقديم خدمات من غير كفاءة وللحد منها لابد للبنوك أن تسعي لوضع معايير تراقب وتراجع الأنشطة والخدمات بصوره دوريه ومنتظمة وان ترسي علاقة وطيدة مع العملاء .

4/ المخاطر القانونية وهي المخاطر التي تقع أو تنشأ في حالة انتهاك القوانين والقواعد والضوابط المقدرة من قبل السلطات أو تقع نتيجة لعدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن السرية المطلوبة .

للحد من تلك المخاطر يجب على البنوك التأكد من اكتمال متطلبات الإفصاح للعملاء وتحديداً التعريف بالالتزامات القانونية والشرعية الإشرافية التي تخضع لها المعاملات الالكترونية .

5/ مخاطر مصرفيه وتشمل المخاطر المصرفية التقليدية المتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر النقد الأجنبي ومخاطر السوق والمخاطر الناشئة عن العمليات والخدمات المصرفية الالكترونية .

ولمكافحة المخاطر وحماية البنوك لابد للإدارة من العمل على الآتي :

1/ تقييم المخاطر وتتمثل :

أ/ تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيرها عليه .

ب/ وضع حدود قصوى للبنك من الخسائر التي يتحملها نتيجة للتعامل مع المخاطر .

2/ الرقابة على التعرض للمخاطر وتشمل :

أ/ وضع سياسات وإجراءات التامين على عناصر امن المعلومات وهى تتمثل في الآتي:

1/تحديد شخصيه المتعامل مع النظم .

2/ضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات.

3/ضمان الحفاظ على سريه معاملات العملاء .

4/ضمان عدم إنكار مرسل الرسالة لها .

5/استمرارية توفر النظم والقدرة على التفاعل مع المعلومات وتقديم الخدمات .

ب/وضع ضوابط للحد من المخاطر في حاله الاعتماد على مصادر خارج البنك لتقديم الدعم الفني وتشمل الآتي :

1/متابعه الأداء المالي والتشغيلي لمقدمي الدعم الفني .

2/التأكد من توافر اتفاقيات تعاقديه مع مقدمي الدعم الفني .

3/التأكد من مقدره مقدمي الدعم الفني على توفير التامين .

4/توفير ترتيبات فوريه لتغطيه احتمالات حدوث تغير مفاجئ من مقدمي الدعم الفني .

ج/إعداد خطط طوارئ وهي التي تتوفر بالاتي :

1/ إعادة البيانات إلي الوضع التي كانت عليه عند أداء الخدمات وقبل الإخفاق .

2/ توفير قدرات بديلة لتشغيل البيانات .

3/ توفير عاملين لمواجهة الطوارئ .

4/ متابعة المخاطر وتتمثل في اختيار النظم وإجراء المراجعة الداخلية والخارجية .(1)

---

(1) اكاديمة السودان للعلوم المالية والمصرفية , مرجع سابق , ص , ص 68 ـــ 69 .

العوامل والعوائق التي تؤثر على تطبيق التقنية المصرفية :

أن هالك الكثير من العوائق والعوامل التي تؤثر على تطبيق التقنية المصرفية التي لا يقل تأثيرها على المخاطر المصرفية والتي تتمثل في الآتي :

أ/ عوامل أو عوائق داخلية وتتمثل في الآتي :

1/ ضعف الخبرات المتوفرة لدي الكادر الفني خاصة من جانب إدارة المشاريع التقنية الكبيرة .

2/ تعدد المهام التي تضلع بها الإدارة في وقت واحد سواء في جانب إرساء البنية التحتية أو في جانب تطبيق النظم أو في جانب بناء القدرات .

3/ ضعف البناء المؤسسي حيث تم انتهاء الإدارات العامة للتقنية المصرفية حديثاً ولم يتوفر في الوقت الكافي لتطوير مناهج العمل وإجراءاته .

4/ ضعف تفاعل بعض العاملين مع المشاريع التقنية .

5/ عدم وجود خطه إستراتيجية لإدخال التقنية وربطها بتطوير العمل المصرفي بالبنك .

6/ ضعف الميزانية المخصصة للتقنية وضعف البرامج التدريبية .

عوائق أو عوامل البيئة الخارجية وتتمثل في الآتي :

1/ ضعف قطاع المعلومات في البلاد وعدم مواكبة التطور التغني المصرفي إقليمياً ودولياً.

2/ ضعف تطور العديد من البنوك لدور وأهمية التقنية في القطاع المصرفي .

3/ عدم وجود دعم فني للبرمجيات من الشركات المحلية .

4/ عدم وجود شركات أجنبية متخصصة في التقنية المصرفية .

5/ عدم وجود جهات خبره محليه أو أجنبيه متخصصة في التقنية المصرفية .

ايجابيات تطبيق التقنية المصرفية يمكن تصنيفها في الآتي :

1/ دافع الشعور بالمسؤولية والدور الوطني المناط بإدارات البنوك في تطوير العمل المصرفي .

2/ الرغبة الأكيدة في اللحاق بالمؤسسات العالمية العاملة في المجال المصرفي .

3/ دعم وتشجيع الإدارات العليا لإجراء تغيرات السياسة في النظم السائدة لمواكبة التغيرات والتطورات .

سلبيات تطبيق التقنية المصرفية يمكن تصنيفها في الآتي :

1/ ضعف التدريب وقلة الخبرة فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة .

2/ صعوبة فهم بعض الموظفين القدامى للتقنية الحديثة وتعودهم على النظام اليدوي .

3/ عدم وجود الحس الأمني وخطورة إساءة استعمال المعلومات .

4/ شعور البعض بان التقنية تساهم في تقليل العمالة مما يجعل التعامل معها صعب جداً .

6/ ضعف المبالغ المرصودة للتقنية .(1)

مما سبق يري الباحث أن المخاطر التي تتعرض لها البنوك أما مخاطر طبيعية أو مخاطر غير طبيعية وان مخاطر البنوك الائتمانية هي التي مهددة بعدم السداد وملاءة المتعاملين مع البنك وان العلاقة بينها وما بين السيولة علاقة عكسية كلما زادت المخاطر كلما قلت السيولة والعكس .

---

(1) ورقة عمل , الإدارة العامة للبحوث والإحصاء (السودان : الخرطوم , 2004 م) ص ص 16 ــ 17 .

الفصل الثالث

نظم المعلومات المحاسبية المحو سبه ويشتمل علي المباحث التالية :

المبحث الأول : المحاسبة كنظام للمعلومات

المبحث الثاني : مفهوم وأهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثالث : خصائص نظم المعلومات وأهميتها

المبحث الأول

مفهوم المحاسبة كنظام للمعلومات

أولا : مفهوم المحاسبة:

هي صنعة أو مهارة التسجيل والتبويب وتلخيص البيانات الخاصة بالعمليات المالية والأحداث التي هي جزء منها على الأقل مالية ومن ثم ترجمة هذه النتائج للجهات المختصة، كما هي قياس وتوصيل معلومات ذات طبيعة مالية للمساعدة في اتخاذ قرارات اقتصادية[1].

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) المحاسبة بأنها عملية تتكون من ثلاثة أنشطة متتالية تختص بتحديد وقياس وتسجيل وتوصيل البيانات والمعلومات الاقتصادية المالية معبراً عنها بوحدة النقد والمتعلقة بالوحدات الاقتصادية (منظمات الأعمال التجارية وغير التجارية) لتقديمها إلى المستخدمين المعنيين بتلك البيانات والمعلومات بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

كما عرفها المعهد الأمريكي عرفها بأنها: نشاط خدمي وظيفته تقديم المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية للمنشأة والغرض منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة .

كما عرفت المحاسبة بأنها: عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بما يمكن من ترشيد أحكام وقرارات مستخدميها .

كما عرفت أيضاً بأنها: نشاط خدمي وظيفتها تقديم معلومات كمية أساساً ذات طابع مالي عن الوحدات الاقتصادية . كما عرف أيضاً علم المحاسبة أنه علم يستبطن فناء يقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ لتسجيل وتبويب وتلخيص وتوصيل المعلومات الاقتصادية بما يمكن من ترشيد واتخاذ القرارات الاقتصادية .[2]

يطلق معظم المحاسبين أو الباحثين مصطلح (لغة الأعمال) على المحاسبة لأنها تختص بتجميع البيانات الاقتصادية عن المنشأة بقصد توفير تقارير مالية توفر للأطراف الداخلية

---

(1) محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري ، نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية الغربية ، (عمان :دار جامعة الجزيرة للطباعة والنشر، بدون سنة نشر) ،ص4

(2)عبد الماجد عبد الله حسن ، مبادئ المحاسبية المالية ، بط ،(السودان : الخرطوم،ب : ن ، 2000 م) ،ص ص10-11 .

والخارجية المعلومات التي تلزمها لاتخاذ القرارات في المجالات الاقتصادية المختلفة. ونظراً للطبيعة الخدمية لنشاط مهنة المحاسبة تطورت وظائفها بتطور الظروف الاقتصادية .

وقد انعكس التطور الوظيفي للمحاسبة على تعريفاتها خلال العهد الذي تكرس فيه دور المحاسبة ومسك وتنظيم السجلات المحاسبية كان التعريف السائد لها بأنها نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب ثم تلخيص وتفسير العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة عن فترة مالية معينة وتحديد مركزها المالي في نهاية هذه الفترة.[1]

وهي نشاط يقوم على القياس والاتصال من خلال حصر وتجميع وتشغيل وتحليل البيانات الاقتصادية ثم إعداد التقارير اللازمة لإيصال تلك المعلومات للأطراف المعينة والتي لها اهتمامات بأنشطة الوحدة سواء كانوا أطراف داخلية أم أطرافاً خارجية .

وهي أيضاً نظام معلومات يقيس العلاقة المحاسبية للأصول الاقتصادية ويشغلها ويوصلها إلي مختلف المستخدمين . والمحاسبة هي العلم الذي يقوم بتزويد متخذي القرارات بالمعلومات التي تساعدهم على تقديم البدائل وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية للمشروع فالمحاسبة هي حلقة الوصل بين أنشطة المشروع ومتخذي القرار حيث تقوم المحاسبة بقياس أنشطة المشروع من خلال البيانات عن هذه الأنشطة ثم يتم تحديد هذه البيانات لحين الحاجة إليها ثم يعاد تشغيلها لتصبح معلومات مفيدة . وبذلك يمكن القول أن البيانات عن أنشطة المشروع هي المدخلات إلى النظام المحاسبي وأن المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار هي المخرجات.كما عرفت المحاسبة بأنها علم اجتماعي نما وتطور عبر التاريخ معتمداً على فروع المعرفة الأخرى والمحاسبة هي مهنة تتم مزاولتها ونظام يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث الاقتصادية التي تحدث في المنشأة ثم تتولى تفسير النتائج التي تترتب على هذه العمليات والأحداث . كذلك هي نظام يختص بقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بقصد تمكين مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ القرارات وكذلك هي العلم الذي يسعى لتوصيل المعلومة الملائمة لمتخذي القرار كذلك هو العلم الذي يدرس ويحلل الأثر الاجتماعي لنشاط المنشأة في البيئة التي تعمل فيها.[2]

---

[1]محمد مطر، المحاسبة المالية ، بط , (عمان : دار حنين لنشر والتوزيع ، 2003م) ، ص20.

(2)محمد عطية مطر وأخرون ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات , بط , (عمان : , ب : ن , 1996م)، ص، ص17-18 .

المحاسبة هي علم ديناميكي كان ومازال يتغير بتغير الظروف البيئية المحيطة به مما انعكس ذلك على تطور أهداف المحاسبة بالشكل الذي يجسد دورها في المجتمع سواء كان ذلك على صعيد الاقتصاد الوطني أو صعيد المؤسسة نفسها بل وحتى على مستوى الاقتصاد الدولي . وهي نظام معلومات يتمثل في إنتاج وخلق المعلومات المحاسبية وتقديمها لمستخدميها والمستفيدين منها في صناعة واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة لتغطية مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

ولم تعد المحاسبة فرعاً واحداً بل تتضمن عدة فروع يمارس كل منها عدة وظائف خاصة بهذه الفروع والمحاسبة المالية تعد أقدم تلك الفروع فهي تسعى لتحقيق عدة خدمات أساسية تتلخص بوظيفتي القياس والاتصال المحاسبي.[1]

كما عرف المعهد الأمريكي للمحاسبيين المعتمدين المحاسبة بأنها لغة تتعلق بتسجيل وتبويب المعاملات والأحداث ذات الطابع لمالي ومن ثم تفسير النتائج .

كذلك عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية بأنها عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بما يمكن من ترشيد أحكام وقرارات مستخدميها .

وعرفها مجلس المبادئ المحاسبية بأنها نشاط خدمي وظيفتها تقديم معلومات كمية ذات طابع مالي عن الوحدات الاقتصادية.[2]

ثانيا :أهداف المحاسبة:

1. حصر العماليات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة وتمثيلها في شكل بيانات أساسية خام تسجل في الدفاتر المحاسبية .

2. تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات وإيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية.[3]

---

[1]كمال عبد العزيز ، مقدمة في نظرية المحاسبة ، (عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع،2004م) ، ص323،نقلاً عن د\ صلاح الأمين الخضر عطان المنان،رسالة دكتوراه،غير منشوره جامعة شندي 2009 بعنوان،آثار سياسة التمويل المصرفي علي الديون المتعثره في المصارف السودانيه .ص12

(2)فاكتر ميجس وروبرت ميجس ، المحاسبة المالية ، بط , (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1988م) ، ص871

(3)محمد عطية مطر واخرون , مرجع سابق ، ص19

3. إيجاد سجل شامل ودائم لكافة المعاملات المالية وهذه المعاملات أو العمليات المؤيدة بمستندات سليمة تتخذ حجة أمام المحاكم في حالة حدوث نزاع مالي بين المؤسسة والمتعاملين معها كذلك هذا السجل يعد المادة الأساسية التي يقوم عليها عمل المراجع الخارجي عند قيامه بمراجعة المؤسسة .

4.تحديد نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة في نهاية الفترة المالية وفق أسس معينة وتصوير المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية وتعمل إدارة المؤسسة سواء كانت تهدف المؤسسة للربح أو لا تهدف للربح أي تحقيق أهداف المؤسسة .

ولابد من وسيلة يعرف بها أصحاب المؤسسة مدى نجاحها وتحقيق أهدافها ولا يتم ذلك إلا من خلال التقويم الذي يتم عن طريق القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة.[1]

ثالثا : مصطلحات ومفاهيم ومبادئ وفروض المحاسبة :

أ. المصطلحات المحاسبية:

من بين المصطلحات الرئيسية المستخدمة في المحاسبة ما يلي :

1/ الأصل : في المحاسبة هو الشيء الذي له القدرة على مد المنشآت بالخدمات أو المنافع في الحاضر أو المستقبل ويجب أن يكون قابلاً للقياس ويتسم بالخصائص الآتية:

أ. الارتباط بالمنشأة وحقها في الحصول على المنافع والخدمات المتولدة عنه .

ب. المقدرة على تقديم المنفعة أو الخدمة للمنشآت .

ج. إمكانية القياس النقدي وقياس الالتزامات التي تتحملها المنشآت مقابل الحصول عليه .

2/ رأس المال: هو المبلغ المستثمر من قبل أصحاب المشروع .

ويساوي الأصول – الخصوم أو(صافي الأصول) أو صافي حقوق أصحاب المنشاة .

3/ المشتريات: هي السلع التي تشتريها المنشآت لتبيعها بغرض تحقيق الربح ولا تطلق علي الأصول التي تشتري لاستخدامها بالمنشاة .

4/ المبيعات: وهي السلع التي تم بيعها والتي اشتريت بغرض بيعها لتحقيق الربح .

5/ الإيرادات: وهي مقدار الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم أ, كليهما خلال مدة زمنية محددة .

6/ المصروفات: هي التي تنشأ نتيجة نقص أصل أو زيادة خصم أو كليهما خلال فترة زمنية محددة .

---

[1] عبد الماجد عبد الله ، مرجع سابق ، ص11 .

7/ صافي الدخل أو صافي الخسارة:

هو صافي الدخل هو مقدار الزيادة في حقوق أصحاب المشروع وهو يعبر عن الزيادة في صافي الأصول لمنشأة معينة في فترة زمنية محددة أما صافي الخسارة هو النقص في صافي الأصول خلال فترة محددة .(1)

ب.المفاهيم المحاسبية:

المفهوم مصطلح أساسي يعطى معنى محدداً لبعض الكلمات والعبارات فقد يكون له استخدامات عديدة إلا أن أبناء المهنة يعطونه معنى محدد حيث يصير مصطلحاً يفهم من ذكرها المعنى المحدد ومن أمثلة المفاهيم المحاسبية الأصول ،والخصوم ، رأس المال ، المشتريات ، المبيعات ، الإيرادات ، المصروفات ، صافي الدخل أو صافي الخسارة[1]

كذلك تمثل المفاهيم الأداة المنطقية الأولى في تنظيم المعرفة المحاسبية لأنها تقدم الأداة الجانب الوصفي من النظرية حيث تعكس مفهوم الشيء ماهيته وطبيعته وصفاته القابلة للقياس إضافة لعلاقته بالمفاهيم الأخرى وتعد المفاهيم قابلة للتغير باستمرار وبالإمكان تعديلها أو حذف بعض العناصر الواردة فيها , وتتضافر مجموعة من المفاهيم الأساسية في تشييد البناء الفكري للمحاسبة المالية.[2]

ومن المفيد لكل من المنظر والممارس المحاسبي دراسة تطور المفاهيم الأساسية للقوائم المالية والتصرف على أحدث التعاريف المعتمدة من وجهة نظر المنظمات المهنية المحاسبية الرائدة أي من وجهة نظر التطبيق العملي ونجد أن هنالك مفاهيم خاصة بقائمة الدخل وأخرى خاصة بقائمة المركز المالي .

1/ المفاهيم الخاصة بقائمة الدخل:

هي عبارة عن مفاهيم تتعلق بالأحداث المحاسبية خلال الدورة المالية عادة سنة مثل الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر والتي تكون كثيرة ومتنوعة .

2/ المفاهيم الخاصة بقائمة المركز المالي :

هي مفاهيم الأرصدة التي تتعلق بالوضع في لحظة زمنية معينة وليس فترة زمنية التي تتمثل في الأصول وهي منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل .

---

(1)جبرائيل كجالة ومجموعته المحاسبية لعملية بين النظرية والتطبيق ، بط , (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع،1997م)،ص ص 41-42

(2)رضوان حلوه حنان ، تطور الفكر المحاسبي ، ب ط , (عمان : ب : ن 1998م) ، ص ص273-274

والخصوم هي منافع اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلاً في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة الاقتصادية .

ج. المبادئ والأسس العلمية العامة للمحاسبة:

المحاسبة كعلم تقوم علي مجموعة من المبادئ والأسس والفروض ومن أهمها المبادئ ما يلي:-

1/ مبدأ الثبات:

يقضي هذا المبدأ بإتباع المنشأة لمبادئ وسياسات ثابتة في إعداد القوائم المالية وذلك من سنة لأخرى حتى تسهل عملية المقارنة بين السنوات .

2/ مبدأ الحيطة والحذر :

يقوم هذا المبدأ على أساس أخذ جميع الخسائر المتوقعة في الحسبان عند استخراج نتيجة أعمال المنشآت من ربح أو خسارة وتحديد المركز المالي والاحتياطي لها.

3/ مبدأ الشمول:

ويقوم هذا المبدأ على وجوب شمول القوائم المالية على جميع البيانات اللازمة لتقديم صورة صادقة وواضحة عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي في فترة معينة.

الأسس المحاسبية:

وهي الأسس التي تحكم قياس وتسجيل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمنشآت والتي تتمثل في الآتي:

1/ الأساس النقدي:

ووفقاً لهذا الأساس فإن التسجيل يتم فقط عند واقعة تحصيل وصرف النقدية بمعنى أن كل ما تم صرفه أو تحصيله داخل السنة المالية هي الإيرادات والمصروفات الخاصة بالسنة وأن يشمل الصرف والإيراد ما يخص سنوات سابقة أو قادمة ويطبق هذا الأساس في الوحدات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح والوحدات التي تقدم الخدمات .

2/ أساس الاستحقاق:

ووفقاً لهذا الأساس فإن المتغيرات المالية في الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات يتم تسجيلها في تاريخ حدوثها بغض النظر عن حدوث واقعة القبض أو الصرف .

3/ مبدأ التكلفة التاريخية:

وطبقاً لهذا المبدأ يتم قياس تكلفة الأصول بمقدار التضحيات الاقتصادية أو المبالغ التي دفعتها المنشأة فعلاً لاقتناء هذه الأصول وبالقيم المثبتة بها فعلاً في المستندات المؤيدة

4/ مبدأ تحقق الإيراد:

وفقاً لهذا المبدأ لابد من وجود واقعة أو حدث يمكن الاعتماد عليه كقرينة أو معيار لتحقيق أو اكتساب الإيراد وذلك ليكون الاعتراف بهذا الإيراد بالدفاتر المحاسبية .

5/ مبدأ الأهمية النسبية:

وفقاً لهذا المبدأ يجب أن يتم الإفصاح عن بنود المعلومات من القوائم المالية في بنود منفصلة أو دمجها مع غيرها وذلك طبقاً لأهمية أو قيمة البند أو لمدى تعبيره عن حقيقة مهمة قد تؤثر في طبيعة قرار مستخدم القوائم المالية .

6/ مبدأ الثبات:

ويعني أن تستمر المنشأة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية نفسها في القياس والتقييم وذلك على مدار الفترات المالية المتتالية .

7/ مبدأ الموضوعية:

يعنى هذا المبدأ بضرورة الاعتماد على القرائن الموضوعية في إثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية . لذا يفترض أن يتم تسجيل العمليات المالية بموجب مستندات مؤيدة وبالقيم التي تظهرها هذه المستندات ويعني هذا المبدأ بالتحقق الفعلي من وجود الأصول خلال عملية الجرد .

8/ مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:

ويعني هذا المبدأ أن إيرادات أي فترة يتم مقابلتها بمصروفات نفس الفترة وفقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات فإذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات تكون النتيجة صافي ربح وذلك يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمقدار صافي الربح المحقق،أما إذا كانت الإيرادات أقل من المصروفات تكون النتيجة صافي خسارة وذلك يؤدي إلي تقليل حقوق الملكية.

خامسا الفروض المحاسبية:

1/ فرض الاستمرارية:

ويعني أن الوحدة المحاسبية تتمتع بحياة مستقبلية غير محددة لمزاولة أوجه نشاطها وألا تكون للوحدة المحاسبة اجل محدد وألا يتم إعداد قوائمها المالية في ضوء قواعد التصفية بدلاً من قواعد استمرار النشاط .

2/ فرض الوحدة المحاسبية المستقلة :

حيث يجب أن ترتبط القوائم المالية لمشروع معين أو وحدة محاسبية معينة وان تكون هذه الوحدة مستغله تماماً عن ملاكها وتتقاضي عن نفسها ككيان ذات ذمه ماليه مستغله ويجب استبعاد أي بيانات محاسبية تتعلق بوحدات محاسبية أخرى أو بأي أفراد مثل الملاك

3/ فرض الفترة المحاسبية للأحداث الاقتصادية:

تمثل الفترة المحاسبية محور النظام المحاسبي حيث الأحداث الاقتصادية تحدث خلال فترة زمنية معينة أو يمكن ربطها بفترة زمنية محددة وأي أحداث اقتصادية لا يمكن ربطها بفترة زمنية معينة يتم استبعادها .

4/ فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد:

أي أن القوائم المالية تقوم علي اقتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد التي تستخدم كوحدة قياس موحدة لعناصر المركز المالي ومفردات نتائج الأعمال .[1]

رابعا : فروع المحاسبة:

وتنقسم المحاسبة إلى عدة فروع أهمها:

1/ المحاسبة المالية: Financial Accounting

هي علم اجتماعي يهتم بتصنيف وتسجيل وعرض البيانات المحاسبية وتحديد نتيجة أعمال المنشآت من ربح أو خسارة خلال الفترة المالية وتصوير مركزها المالي في نهاية تلك الفترة .

2/ المحاسبة الإدارية: Managerial Accounting

هي مجموعة من الأدوات والوسائل التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة بالمنشآت على رسم الخطط واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها وتعتمد في ذلك على العديد من الأساليب الإحصائية والرياضية وغيرها .

---

1) محمد سمير ، دراسات في المحاسبة المالية ، ب: ط (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2005م) ، ص44.

3/ محاسبة التكاليف: Cost Accounting

تهتم بقياس وتحديد وتسجيل وعرض وتحليل وتفسير البيانات المحاسبية بهدف :

أ. قياس تكلفة الوحدة المنتجة والخدمة المقدمة .

ب.إحكام الرقابة على جميع عناصر التكاليف .

ج. مد الإدارة بالبيانات لترشيد قراراتها وتقييم الأداء .

د. مساعدة الإدارة في إعداد الخطط .

4/ المحاسبة الحكومية: Governmental Accounting

هي التي تهتم بتسجيل العمليات المتعلقة بموارد الدولة وأوجه إنفاق هذه الموارد في الأغراض المخصصة لها وتقديم التقارير الدورية عنها وعن نتائجها سواء للجهات الحكومية أو السلطة التشريعية .

5/ المحاسبة القومية: National Accounting

هي التي تهتم بقياس وتحليل وعرض نتائج النشاط الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية على المستوى القومي بغرض استخدامها كأساس للتخطيط والرقابة والمتابعة لترشيد السياسات الاقتصادية للدولة .

6/ المحاسبة الاجتماعية:

هي التي تهتم بتحديد وقياس وتحليل وعرض وتفسير المنافع والتكاليف الاجتماعية للمنشأة بغرض تقويم أدائها الاجتماعي وتحديد مدى إسهامها في تقديم الخدمات للمجتمع .

7/ المحاسبة الضريبية: Tax Accounting

يختص هذا الفرع من فروع المحاسبة بتحديد عناصر الإيرادات والمصروفات التي تشكل الوعاء اللازم لاحتساب ضريبة الدخل وذلك بموجب أحكام القوانين والتشريعات الضريبية السائدة .

8/ المراجعة : Auditing

يتضمن هذا الفرع من فروع المحاسبة المبادئ العلمية التي تحكم إجراءات فحص السجلات والدفاتر المحاسبية للتحقق من صحة القوائم المالية الختامية وهذه القواعد تعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة التي تظهره هذه القوائم ويقوم بمهمة مراجعة الحسابات في العادة محاسبون قانونيين خارجيين بغرض توفير عنصر الاستقلالية والحياد.[1]

(1)خالد امين عبد الله ، سياسات المحاسبة وفرضياتها ، مرجع سابق ، ص ص 4 – 5.

مما سبق يري الباحثان المحاسبة هي عملية تسجيل وتبويب وتلخيص البيانات المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية للمؤسسة المالية وتهدف هذه المحاسبة إلي حصر ومعالجة هذه البيانات للوصول إلي معلومات ماليه محاسبيه تخدم الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسات المالية كما أنها تعكس الوضع الحقيقي للقوائم المالية كما أنها تتميز بمبادئ وخصائص ومفاهيم وفروع ووسائل تساعد المستويات الإدارية المختلفة علي رسم الخطط واتخاذ القرارات المستقبلية للمؤسسات.

المبحث الثاني

مفهوم وأهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي ومقوماته

أولا : تعريف النظام المحاسبي:

يختلف النظام المحاسبي من مشروع لآخر في ضوء مجموعة من العوامل أهمها طبيعة عمل المشروع وعدد الموظفين والعاملين في الحسابات ،حيث يتم وضع النظام المحاسبي المناسب سواء كان تجارياً أو صناعياً أو زراعياً حسب نوع المشروع.

اختلف الأشخاص في تعريف النظام المحاسبي فمنهم من يعده مجموعة من الإجراءات والإرشادات والخطط والقواعد الرقابية التي يتم على أساسها المعالجات المستندية والدفترية للعمليات التجارية ذات الأثر المالي .

والبعض الآخر يعده أداة لتحيق بعض الأهداف والوظائف لتمكين الإدارة من التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة والتقييم .

كما يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المشروع على إعداد المستندات وإثباتها في الدفاتر والسجلات واستخدام البيانات والكشوفات المحاسبية والإحصائية ، وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام.[1]

كما يعرف أيضاً بأنه النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات من خلال شبكة قنوات وخطوط اتصال .

كما يعرف أيضاً بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه البيانات داخل وخارج الوحدة الاقتصادية.[2]

ثانيا : أركان النظام المحاسبي :

يتكون النظام المحاسبي من الأركان الآتية :

1. مجموعة المبادئ والقواعد والأسس والنظريات .

---

(1) خالد أمين عبد الله وحمزة بشير ، أساسيات المحاسبة وطرقها ، ط 2 , (عمان : دار وائل للنشر 2001م) ، ص11

[2]حسين علي حسين ، نظم المعلومات ، بط . (الاسكندريه : جامعة الإسكندرية ،2003م –2004م) ص43 .

2. مجموعة الإجراءات والآليات التي ينفذ بها العمل .
3. مجموعة الدفاتر والمستندات والنماذج التي تستعمل في العمل المحاسبي .
4. مجموعة الأفراد العاملين في العمل المحاسبي .
5. مجموعة الأسس والتعليمات لتنفيذ الرقابة الداخلية .

ثالثا : مقومات النظام المحاسبي:

تتكون الأنظمة المحاسبية من مجموعة من العناصر أهمها:

1/ مجموعة الأوراق الثبوتية:

والتي تتكون من الفواتير – الشيكات – الكمبيالات – سندات السحب – الإشعارات المدينة والدائنة وغيرها.

2/ المستندات :

وتعتبر مصدراً للتسجيل في دفاتر اليومية وتتكون من مستندات القبض والصرف ومستندات القيد .

3/ الدفاتر المحاسبية:

هي دفتر اليومية والأستاذ ودفتر صدر الرسائل ودفتر الجرد .

4/ مجموعة القوائم المالية:

هي مجموعة من القوائم والتقارير التي تحتاجها الإدارة بفرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة في المشروع مثل قائمة المركز المالي – قائمة الدخل – قائمة التدفقات النقدية .

5/ مجموعة الآلات والمعدات:

هي التي تستخدم كوسيلة لإثبات وتحليل البيانات والمعلومات .

6/ الدفاتر والسجلات الإحصائية:

هي التي يستخدمها المشروع لغايات إحصائية .

7/ مجموعة من الأفراد لتطبيق وتشغيل النظام المحاسبي .

رابعا : وظائف نظام المعلومات :

تتمثل وظائف نظام المعلومات المحاسبية في الآتي :

1| تجميع البيانات وهذه الوظيفة تتم بالآتي:

أ. الحصول على بيانات لإدخالها للنظام .

ب.قياس هذه البيانات لمعرفة إذا كانت ذات طبيعة كمية .

ج. تسجيل البيانات عن طريق كتابتها على المستندات الأصلية .

د. التحقق من دقتها .

هـ. تبويبها وتصنيفها في مجموعات متجانسة .

و. توصيلها ونقلها من أماكن جمعها إلى أماكن تشغيلها .

2/تشغيل البيانات : تمر البيانات بعدة مراحل حتى تصبح معلومات فيتم تلخيصها من خلال جمع كميات المعاملات المتشابهة ثم يتم فرزها وفهرستها وإجراء بعض العمليات المحاسبية والمقارنات .

3| إدارة البيانات تتم من خلال المراحل التالية :

أ. التخزين .

ب.التحديث .

ج. الاسترجاع .

4/أمن ورقابة البيانات وتتم هذه الوظيفة من خلال مراجعة البيانات والتحقق من صحتها وعدم السماح إلا لأفراد معينين من الوصول إليها .

5/إنتاج المعلومات وتشمل عدة خطوات أهمها:

أ. إعداد التقارير .

ب.توصيل المعلومات إلي مستخدميها .

خامسا : خصائص نظام المعلومات:

تتمثل خصائص نظام المعلومات في الآتي :

1. الموارد وتتمثل في المهمات والأجهزة والأفراد والأموال .
2. الأهداف وهي المبرر الرئيسي لاستمرار النظام .
3. البيئة وهي المجتمع الذي يعمل فيه النظام ويتفاعل معه .
4. المراحل والأعمال والعناصر .

تتمثل المراحل في تجميع البيانات وتشغيلها وإنتاج وتوصيل التقارير .

أما العناصر فتتمثل في الموارد – المهمات – الأجهزة والأفراد – الأموال .

أما الأعمال فتتمثل في إدارة البيانات ورقابتها وأمنها وتغذيتها لتعطي تقارير لكي يتفاعل معها المجتمع .

5. القيود وهي القيود الموجودة في المجتمع فيجب أن يلتزم بها النظام .
6. النظم الفرعية وهي التي يتكون منها النظام .
7. الرقابة وهي مجموعة من الإجراءات لمتابعة سير العمل وكيفية تنفيذ النظام .
8. مستخدمي النظام سواء داخليين أو خارجيين .

ويتميز النظام المحاسبي بثلاثة أجزاء رئيسية هي :

1/ مدخلات النظام:

وهي البيانات أي الأرقام الخام التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في المنشأة وتدخل هذه البيانات إلى النظام محمولة علي وسائط وهي المستندات وتتم معالجة هذه البيانات بواسطة إجراءات محكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة وهذه الإجراءات هي التسجيل – التبويب التلخيص وتحليل النتائج والتقرير عنها وهي إعداد التقارير ويتم القيام بهذه الإجراءات في الدفاتر والسجلات المحاسبية .

2/ مخرجات النظام :

والتي تتمثل في المعلومات التي تمت من خلال البيانات التي تم تشغيلها بالإجراءات السابقة وتخرج المعلومات من النظام محمولة على وسائط تسمى التقارير وتشمل هذه المعلومات الآتي:

1. معلومات عن نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة ويحمل هذه المعلومات تقرير يسمى حساب الأرباح والخسائر أو ما يسمى بقائمة الدخل .
2. معلومات عن المركز المالي للمنشأة في نهاية فترة مالية معينة ويحمل هذه المعلومات تقرير يسمى قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية .
3. معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي خلال فترة مالية معينة ويحمل هذه المعلومات تقرير يعرف بقائمة التغيرات في المركز المالي أو قائمة التدفقات النقدية[1] .

[1] محاضرة عبد المجيد عبد الرحيم ، نظم المعلومات المحاسبية ، جامعة شندي 2010م .

شكل رقم (1/2/3)

تصوير عام لنظام المعلومات المحاسبي

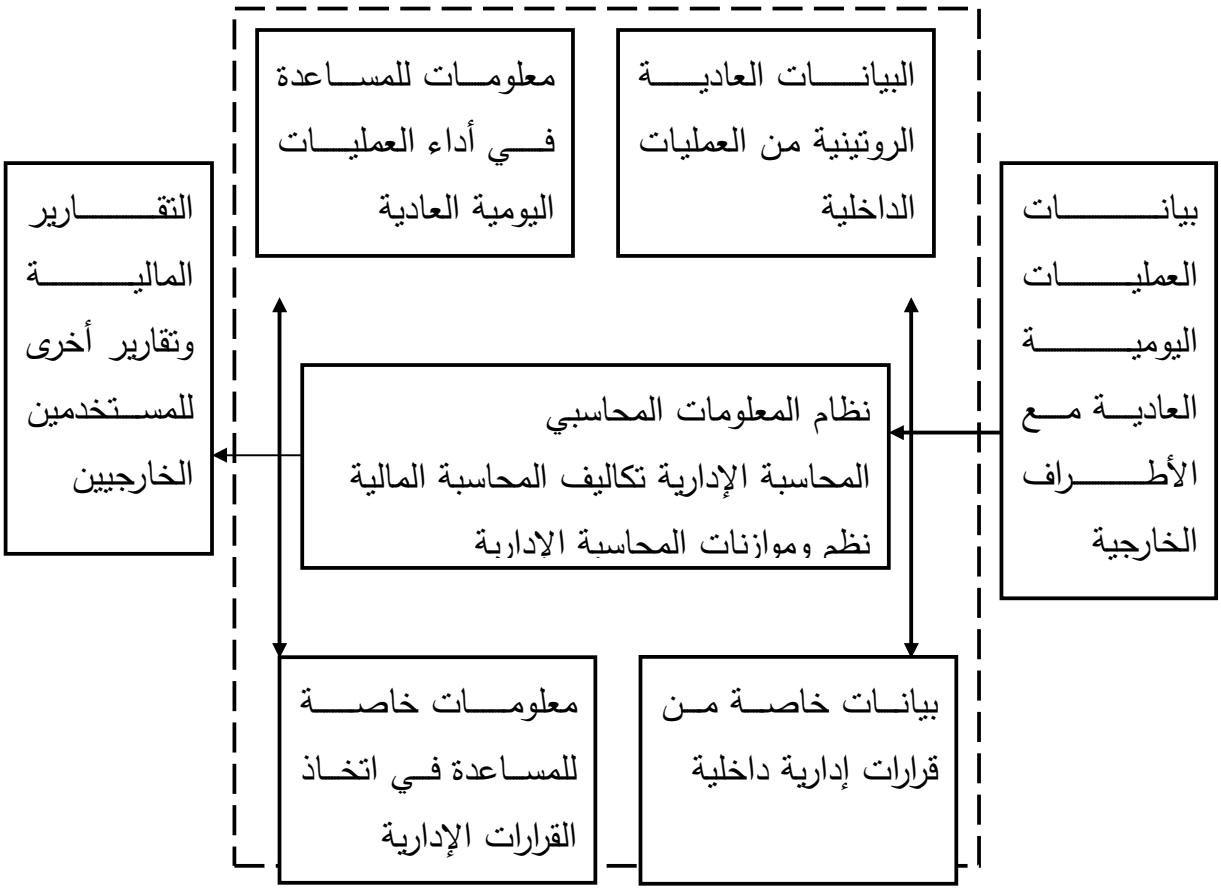

المصدر: خالد أمين عبد الله وحمزة بشير ، أساسيات المحاسبة وطرقها ، ط 2(عمان : دار وائل للنشر , 2001م) ، ص11

ويتضح من هذا الشكل رقم **(1/2/3)** هنالك جانبين هامين لإدارة النظم الحديثة هما : جانبين

1. أهمية توصيل المعلومات الملائمة لكافة الأقسام وفروع المؤسسة لاتخاذ القرارات .
2. أهمية دور المحاسبة في إعداد المعلومات الملائمة اللازمة لكافة أقسام المؤسسة الأخرى لمساعدتها في اتخاذ القرارات.

سادسا :أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

1. إنتاج التقارير اللازمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية .
2. توفير الدقة بإعداد البيانات وإنتاج التقارير .
3. تقديم التقارير في الوقت المناسب .
4. حماية أصول المنشأة ورفع كفاءة أدائها .

سابعا : أنواع نظام المعلومات المحاسبي:

ينقسم نظام المعلومات المحاسبي إلي عدة أنواع تتمثل في الآتي :

1/ النظام اليدوي:

وهو النظام الذي يتم فيه العمل يدوياً أو باستخدام آلات بسيطة مساعدة كالآلات الحاسبة وهو ملائم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقابل للتطوير وفقاً لظروف كل نوع من أنواع المنشآت .

2/ النظام الآلي:

وهو النظام الذي ظهر نسبة لكبر حجم المنشآت وزيادة عدد العمليات لذلك لجأت المنشآت إلى الآلات المساعدة لمعالجة الكميات الهائلة من البيانات من حيث إعدادها ومعالجتها وهذه الآلات مصممة لأداء وظيفتي التسجيل والتوصيل بصورة آلية .

3/ النظام الالكتروني:

وفي هذا النظام يتقلص دور النظامين اليدوي والآلي حيث تقل الخطوات اللازمة في هذا النظام .

فالنظام الالكتروني له ميزة كبرى وهي الدقة والسرعة والمرونة في إعداد ومعالجة البيانات كما يمكن تصميم نظام معلومات محاسبي يعتمد على الحاسوب بحيث يدمج عمليات توفر المعلومات اللازمة لمجموعة كبيرة ومتنوعة من القرارات داخل وخارج المنشأة في خطوة واحدة.

ثامنا : مقومات نظام المعلومات المحاسبي:

تتمثل مقومات نظام المعلومات المحاسبي في الآتي :

1/ المجموعة المستندية :

هي عبارة عن قطع من الورق تشمل بيانات ثابتة وفراغات للبيانات المتغيرة وتهدف إلى الآتي:

1. تحديد مسؤولية إنشاء وتسجيل عمليات المنشأة.
2. نقل البيانات الضرورية من شخص لآخر داخل المنشأة .
3. تسهيل تسجيل البيانات وتشغيلها والرجوع إليها.
4. تقلل الحاجة إلى إعادة نسخ البيانات المتكررة.
5. تسهل استخدام الصور المتعددة والتي غالباً ما تبسط الإجراءات بدرجة كبيرة.

وتنقسم المجموعة المستندية إلى قسمين:

أ. مستندات داخلية : وهي التي تنشأ داخل المنشأة وتستخدم بين إداراتها المختلفة مثل طلبات الشراء – أذونات صرف المواد من المخازن.

ب. مستندات خارجية : وهي التي تنشأ داخل المنشأة وتوجه إلى منشأة أخرى مثل فواتير الشراء وأوامر التوريد وإشعارات الخصم والإضافة.

2/ المجموعة الدفترية:

وهي أداة للتسجيل والتحليل والغرض المستمر وفي نفس الوقت تعتبر وسيلة لإعداد القوائم المالية والتقارير المختلفة وهنالك نوعين من الدفاتر هما :

أ. دفاتر اليومية (عامة – مساعدة)

ب. دفتر الأستاذ (عام – مساعد)

بالإضافة لدفاتر أخرى مثل دفتر الجرد والدفاتر الإحصائية .

3/ مجموعة التقارير المالية:

وتنقسم التقارير إلى الآتي:

أ. تقارير داخلية: وهي التقارير التي تقدم إلى المستويات الإدارية المختلفة سواء كانت متعلقة بالنشاط اليومي أو بالمشاكل التي تواجه الإدارة .

ب.تقارير خارجية: وهي التي تستخدم كوسيلة اتصال بين المنشأة والمستخدمين الخارجيين للمعلومات مثل المستخدمين – البنوك – الدائنين – الأجهزة الحكومية المختلفة وهي قائمة الدخل – المركز المالي – التدفقات النقدية .

ج. دليل الحسابات : وهو عبارة عن قائمة بالحسابات مرتبة بطريقة منظمة قابلة للاستخدام في المنشأة وتعطي أسماء وأرقام محددة وترجع أهميته عند تصميم النظام المحاسبي في حصر الحسابات وتبويبها وتصميمها وتصنيفها إلى مجموعات متناسقة ثم ترجمتها بإحدى الطرق التي تتناسب مع عدد الحسابات مع كل مجموعة.[1]

وتصنف الحسابات أو العمليات طبقاً لنوع الحساب أو لنوع العملية أو التاريخ أو المناطق الجغرافية لتوصيل معلومات أو معاني خاصة إلى أشخاص لهم علاقة بتلك المعلومات حيث لا يستطيع غيرهم إدراك تلك المعلومات إلا باستخدام عملية الترميز في التقارير عن المبيعات مثلاً والتخطيط بحسب المنطقة الجغرافية .

ومن أنواع الترميز:

1. الرموز التذكرية : وهي الرموز التي تساعد مستخدميها في تذكر العبارات والمعاني التي تمثلها .
2. الرموز المتتابعة (طريقة الترميز المتسلسل): هي التي تتكون من مجموعة متتابعة من الأرقام لتمييز المفردات .
3. الترميز بالمجموعة المتسلسلة (رموز المجموعات المتتالية): وتحتفظ هذه المجموعة بمجموعة متتالية من الأرقام المتسلسلة داخل كل مجموعة حيث تختص كل مجموعة بعناصر أو أحداث لها خصائص مشتركة تمثل فئة لها معني معين لدى مستخدم هذا الرمز.
4. الترميز بالمجموعات المركبة(الرموز المركبة): يتم فيها وضع عدة تصنيفات فرعية ذات معنى داخل رمز الحساب أو العنصر المعين عن طريق تخصيص حرف أو مجموعة من الأحرف تسمى حقل لكل تصنيف فرعي مطلوب داخل الرمز حيث الحقل الذي أقصى اليمين هو الحقل الأكثر أهمية ويمثل الحقل الرئيسي ويتم ترتيب باقي الحقول في الرموز(1) .

---

[1] المرجع السابق ، ص 13.

العوامل التي يجب مراعاتها عند وضع الرموز :

1. المنفعة .
2. الكفاءة .
3. الاتساق .
4. وضع اعتبار احتمال النمو مستقبلاً.
5. تعميم الاستخدام .

مراحل إعداد نظام المعلومات المحاسبي:

1/ مرحلة التحليل:

وتعني تحديد المعلومات المطلوبة والأطراف المستفيدة من هذه المعلومات .

2/ مرحلة التصميم:

وتعني تصميم المستندات اللازمة لجمع البيانات وتصميم التقارير التي تعرض فيها المعلومات .

3/ مرحلة التنفيذ :

وتمثل بداية العمل بالمستندات والتقارير التي يتم تصميمها وتدريب العاملين على العمل عليها .

4/ مرحلة الرقابة:

وتعني الرقابة على التنفيذ حتى يتم الكشف عن أوجه القصور الناتجة عن تصميم المستندات والتقارير وعملية التنفيذ.[1]

يري الباحث مما سبق أن النظام المحاسبي هو إطار يشمل مجموعه من القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد في الوصول إلي نتائج مفيدة لمتخذي القرارات كما انه يتسم بتجميع وتسجيل وتخزين المعلومات المحاسبية المفيدة كما انه يستند علي المجموعة المستندية والدفترية والخروج بمعلومات تتمثل في شكل تقارير .

[1] محاضرة عبد المجيد عبد الرحيم ، مقومات نظم المعلومات المحاسبية ، جامعة شندي 2010م .

المبحث الثالث

خصائص نظم المعلومات وأهميتها

تلعب المحاسبة دوراً هاماً كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة يمكن أن تحدد معالمها الرئيسية في حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المنشأة وتمثيلها في صورة بيانات أساسية للتسجيل في الدفاتر المحاسبية.

ويتم تسجيل ومعالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات وإيصال المعلومات التي يتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية.[1]

وتصنف النظم وفقاً لمعايير إمكانية التنبؤ إلي الآتي:

1. النظم المحددة هي التي تتفاعل أجزاؤها وتحقق مداخلها بطريقة يمكن التنبؤ بها مثل نظام الحاسب الآلي .
2. النظم الاجتماعية هي النظم التي لا يمكن أن تتوقع نتائجها بدقة مثل نظام الرقابة الإحصائية .
3. النظم الفكرية هي النظم التي تكون جميع عناصرها من المفاهيم .
4. النظم المادية هي التي لها كيان مادي ملموس .
5. النظم الكونية (الطبيعية) هي التي خلقها الله سبحانه وتعالى .
6. النظم الاصطناعية هي التي أوجدها الإنسان .
7. النظم الاجتماعية هي النظم التي ترتبط بسلوك الإنسان.[2]

أولا :أنواع النظم من حيث التخصصات الموضوعية:

تصنف النظم من حيث التخصصات إلي الآتي :

1/ نظم المعلومات التسويقية:

هي مجموعة من الطرق والإجراءات التي تؤمن تخطيط وتحليل وعرض المعلومات الضرورية لقرارات التسويق .

---

[1] خليل الرفاعي وآخرون ، أصول المحاسبة ، ب ط ، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع , ب : ن)،ص32 .

[2] زكي مكي اسماعيل , نظم المعلومات الإدارية , ط2 , (الخرطوم : دار شركة مطابع السودان للعملة المحدودة للنشر , 2009م) ص24 .

2/ نظم المعلومات الجغرافية:

هي نوع من النظم الحاسوبية التي تشتمل على مكونات مادية ومكونات برمجية وبيانات تسمح بالعمل الخرائطي وتمتلك عناصر جغرافية ذات علاقة.

3/ نظم المعلومات المحاسبية:

أن هذا النوع من النظم يتم ربطه بمجموعة من المهارات تدمج في مخصصين ومجالين للخبرات المتنامية والمتغيرة بشكل سريع هما:

أ. المحاسبة.

ب.تكنولوجيا المعلومات.

4/ نظم المعلومات المكتبية:

يقدم هذا النوع من النظم خدمات تعاونية متقدمة ومتعددة للمكتبات ومراكز المعلومات المشاركة وخاصة المدرسية.

5/ نظم المعلومات الحاسوبية:

وتركز تدريس هذه النظم عالمياً علي مواد ومقررات عدة مثل عدد مسافات الرياضيات مثل الإحصاء الرياضي ونظام العد العشري وغيرها.[1]

ثانيا : تصنيف نظم المعلومات:

تصنف نظم المعلومات إلي الآتي :

1/ نظم منهجية:

وهي النظم التي تستخدم الوسائل والآلات التقليدية.

2/ نظم المعلومات المتكاملة :

هي النظم التي تكمل بعضها البعض .

3/ نظم المعلومات الشاملة :

وتتسم هذه النظم بالآتي:

أ. توحيد نظم المعلومات في الوحدة الاقتصادية.

ب.وضع برنامج لجمع وتخزين جميع البيانات المتوقع استخدامها ووضع برامج التشكيل الالكتروني لإنتاج المعلومات اللازمة لتلبية الاحتياجات التقليدية .

---

[1]سيد عطا الله ، المفاهيم المحاسبية الحديثة ، ب ط , (الاسكندريه : الحرية للنشر ، ، ب : سنة نشر)، ص ص206 -210.

ج. إعداد مجموعة من النظم والبرامج للذين تتوفر لهم الدراسة والإلمام الكامل للنشاط.

ثالثا: سمات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية:

في ضوء هذه النظم وما تتضمنه من مبادئ ينبغي أن يتوفر لنظام المعلومات المحاسبية السمات والخصائص الآتية:

1/ المواءمة:

يقصد بها مواءمة نظام المعلومات المحاسبي مع البيئة التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية والقيود التي تواجهها .

2/ التكامل:

ويقصد به تكامل النظام مع غيره من النظم الفرعية الأخرى مثل نظام المعلومات الإدارية.

3/ المقاصة:

أن يقوم النظام بالمفاضلة بين الأغراض المتعددة لإنتاج معلومات من ناحيتي الوقت والتنظيم .

4/ العنصر البشري:

أن يراعي النظام مجموعة المتغيرات السلوكية التي تحكم العنصر البشري الذي يعتبر جزءاً أساسياً من النظام.

رابعا : أهداف نظم المعلومات المحاسبية :

تتمثل أهداف نظم المعلومات المحاسبية في الآتي :

1. أهداف عامة : وتتمثل في المبادئ العامة لتصميم نظام جيد يساهم في تحقيق فعالية لنظم المعلومات.
1. أهداف خاصة : وتتمثل في تلبية احتياجات المنشأة .
2. أهداف النظام في تلبية احتياجات الإدارة العليا بحيث يمدها ببيانات تتعلق بعمليات التخطيط طويل الأجل لاتخاذ قرارات إستراتيجية طويلة الأجل.
3. أهداف النظام في تلبية احتياجات الإدارة التنفيذية حيث يسهل توفير المعلومات للإدارة التنفيذية.[1]

---

(1) محمد اسامة , تطوير النظم النقدية للمصارف , (الخرطوم : مجلة المصارف , العدد24,السودان, 2002 م)، ص17.

إن دراسة نظم المعلومات المحاسبية أصبح أمراً ضرورياً في ظل غياب المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية، حيث أن المعالجة اليدوية للبيانات المحاسبية كانت تتم بسهولة ويسر، لكن مع زيادة وتعقيد العمليات المحاسبية، ونتيجة للتطور السريع في عالم الحاسبات وظهور الحاسبات الشخصية ونظمها وانتشارها واستخداماتها في كافة المجالات، فقد بات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي من خلال الحاسبات الآلية ممكناً حتى بالنسبة للمنظمات صغيرة الحجم.

والحاسب هو آلة تقوم بأداء العمليات الحسابية والمنطقية علي البيانات الرقمية بوسائل الكترونية وتحت تحكم البرامج المخزنة به.

من التعريف السابق يري الباحث أن الآلة هي أداة صماء لا تستطيع أداء أي عملية إلا وفقاً لتوجيهات الأفراد. كما أن لفظ العمليات الحسابية والمنطقية تدل علي قدرة الحاسب علي القيام بالعمليات الحسابية مثل الضرب والطرح والقسمة والعمليات المنطقية مثل اختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل أما لفظ البيانات الرقمية يقصد بها استبعاد الحاسبات التناظرية التي تقوم بقياس ظواهر معينة، بخلاف الحاسبات الرقمية التي تعمل علي الأرقام عن طريق العد والرموز الخاصة إلي أرقام وفقاً لدليل خاص لكل حرف[1].

خامسا : نظم المعلومات الحاسبية:

إن قصور البيانات التقليدية في دور نظم المعلومات تتسبب في توجيه التفكير في تطويرها بهدف الوصول إلي نظم متطورة تساعد في ترقية الأداء وتحقيق الأهداف بكفاءة أفضل[2] [1].

تنبع أهمية استخدام الحاسوب في نظم المعلومات في الآتي:

تتمثل أهمية استخدام الحاسوب في نظم المعلومات في الآتي :

1/ مرونة تصميم نظم المعلومات المحاسبية من خلال خزن واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب.

2/ انخفاض تكلفة العمليات الحسابية التي تقوم بها المنشأة وزيادة دقتها وسرعتها

3/ تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية وسهولة استخدامها لإدارة المنشأة

---

[1] صلاح الدين عبد المنعم ومحمد الفيومي،المحاسبة والحاسبات الآلية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،2000م) ، ص39 .

[2] منير محمود سالم ، نظم المعلومات والحاسب الآلي ، بط , (القاهرة : دار النهضة العربية ،2003 م) , ص6 .

4/تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق زيادة كفاية أنظمة الرقابة الإدارية وتقويم المعلومات والتقارير في الوقت المناسب وسرعة توصيل المعلومات من خلال التغذية العكسية الناتجة عن طريق تطبيق القرارات

5/الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية ، نظراً لاحتواء الحاسوب علي وسائل وأساليب للضبط والتحقق حتى تمكن الإدارة من التثبيت من صحة العمليات الحسابية

6/ سرعة انجاز العمليات المتشابهة في الوقت الواحد ، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية واستخدام عدد أقل من الأفراد في وقت قصير .

أسباب اهتمام المحاسب بدراسة نظم المعلومات المحاسبية:

يمكن تلخيص أهم أسباب اهتمام المحاسب بنظم المعلومات المحاسبية خصوصاً من جانب المحاسبين في أربع أسباب رئيسية :

1/ يهتم المحاسب بنظام المعلومات المحاسبي لأنه يساعد مستخدمي المعلومات في توفير المعلومات المحاسبية ، أو قد يكون هو المراجع الأساسي لتقيم تلك المعلومات المحاسبية و الأكثر من ذلك قد يكون المحاسب نفسه هو المصمم لهذا النظام .

2/أدي انتشار الحاسبات الآلية بشكل كبير إلي اعتماد نظم المعلومات لمعظم الوحدات المحاسبية علي تكنولوجيا المعلومات لذلك أصبحت عملية تسجيل البيانات وتجهيزها لأغراض إعداد التقارير عملية ضرورية لتحقيق مختلف أهداف نظم المعلومات لتسهيل العمليات المعقدة ونظراً لأن المعلومات أصبحت أكثر أهمية وخطورة فإنه يتعين علي المحاسب أن يلم بالمعلومات والمهارات التي تجعله قادراً علي التعامل مع نظم المعلومات المحاسبية المستندة علي الحاسبات الآلية بكفاءة وفاعلية حتى يكون قادراً علي تحقيق أهدافه ووظيفته وإلا سيكون المحاسب أقل إنتاجية في استخدام ما لديه من مهارات ومعرفة محاسبية.

3/أصبحت نظم المعلومات الحديثة أكثر تعقيداً وتطوراً، حيث تعتمد علي مفاهيم مستمدة من عدة مجالات للمعرفة مثل نظريات المعلومات والنظم بجانب اعتمادها علي التطورات الحديثة في مجالات أخرى مثل الرقابة والاتصالات وينبغي أن يكون المحاسب ملماً بتلك المجالات ويتوقع أن يعتمد عليها في أي وقت مما يجعله في وضع أفضل من غيره عند التقديم للعمل بإحدى الجهات كما يجعله قادر علي توفير المعلومات الملائمة.

4/أن يتمكن المحاسب من معرفة مصادر البيانات والخطوات اللازمة لتشغيل البيانات لإنتاج المعلومات المطلوبة وبحيث تكون المعلومات دقيقة واقتصادية (عند مقارنة تكلفة إنتاجها بمنافعها) وملاءمتها لمستخدمي النظام .

سادسا: نطاق نظام المعلومات المحاسبية:

يتمثل نطاق نظام المعلومات المحاسبية في رأيان حول علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات الإداري[1].

الرأي الأول: أن نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الإداري وعلي ذلك ينحصر دور نظام المعلومات المحاسبي علي قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية .

الرأي الثاني: يري أن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام شامل، يقوم بتقديم المعلومات للجهات الخارجية والداخلية للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية وبالتالي فإن نظام المعلومات المحاسبي هو الأساس ونظام المعلومات الإداري هو جز من النظام المحاسبي وتجدر الإشارة إلي أن هناك تقرير من قبل رابطة المحاسبة الأمريكية يعتبر توفيقاً بين الرأيين وهو يعتبر أن كل من النظام المحاسبي والنظام الإداري نظاماً مستقل لكل منهما وظائفه. ولكن هناك تداخل بين النظامين يسمي محاسبة العمليات أما بقية نظام المعلومات المحاسبي يسمى محاسبة الحقوق. وتختص محاسبة الحقوق بتقديم المعلومات لاتخاذ القرارات داخل وخارج المنشأة أما محاسبة العمليات فهي تمثل حاجة النظام المحاسبي للبيانات غير المحاسبية اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات ويتضح ذلك من الشكل الآتي:

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، (الاسكندرية : الدار الجامعة للطباعة والنشر ،2005 م) ، ص44 .

شكل رقم (1/3/3)

التداخل بين نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري

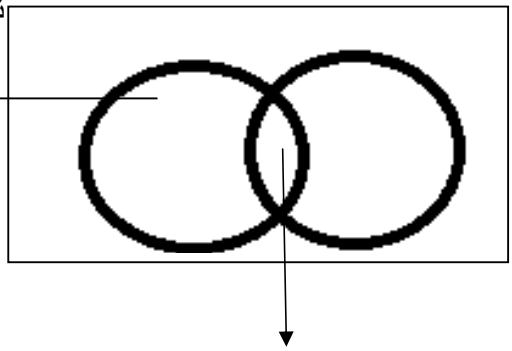

المصدر :كمال الدين مصطفى الدهراوي،نظم المعلومات المحاسبية ، (الإسكندرية:الدار الجامعة للطباعة والنشر،2005م)،ص44 .

تتمثل مهمة المحاسبة في توفير المعلومات المحاسبية في شكل تقارير مالية بأشكالها المختلفة (ميزانية – تقارير دورية وشهرية) للاستخدام الداخلي والخارجي وهي مع ذلك تستفيد من البيانات غير المحاسبية (وصفية) التي تتلقها الإدارة بغرض اتخاذ القرارات. وهي تؤثر بذلك وتتأثر بالنظم الأخرى خاصة النظام الإداري وبالتالي فإن النظام المحاسبي يعتبر نظاماً مستقل عن النظام الإداري، ويؤدي دوره المنوط به في نظام المنشأة ككل من خلال تفاعلات أجزائه وفروعه علي الرغم من أن هنالك نقطة يلتقي فيها النظام المحاسبي مع النظام التجاري تسمي بمحاسبة العمليات .

سابعا : أهداف نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

أن الهدف من نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية هو إنتاج تقارير دقيقة وذلك في الوقت الملائم بما يساعد متخذي القرارات علي اتخاذ قرارات رشيدة.

يمكن تحديد أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في الآتي:

1-تحقيق الدقة والانجاز الصحيح

2-السرعة في الانجاز

3-الاقتصاد في النفقات وذلك يجعله مرناً إلي أبعد الحدود بحيث يمكن تطبيقه بسهولة ليلاءم المنجزات التكنولوجية التي يتطلب استخدامها

4-تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية

كما يهدف نظام المعلومات المحاسبي المحوسب إلي توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات مستخدمين مختلفين داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، نظراً للارتباط الكامل بين الهدف من إنتاج المعلومات وبين مستخدمي هذه المعلومات ، وفيما يلي أهم أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

1-توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات والمهام اليومية

تقوم الوحدة الاقتصادية يومياً بعدد من الأحداث الاقتصادية يطلق عليها العمليات Transaction المحاسبية وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة اقتصادية مثل عمليات الشراء والبيع والسداد والتحصيل

2-توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار

تتخذ الوحدة الاقتصادية مجموعة من القرارات اللازمة للتخطيط والرقابة علي عمليات التشغيل ويتحقق هذا الهدف من خلال معالجة المعلومات علي هذا النحو ولتحقيق ذلك الهدف لابد من نوع آخر من المعالجة المحاسبية أي أن النظام المحاسبي يوفر نوعان من المعالجة هما المعلومات ومعالجة العمليات والشكل أدناه يوضح الفرق بينهما (1) .

---

(1) ناصر نور الدين عبد اللطيف،نظم المحاسبية مدخل تحليل وتصميم النظام،(الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،2010-2011م) ،ص20 .

شكل رقم (2/3/3)

الفرق بين معالجة المعلومات ومعالجة العمليات

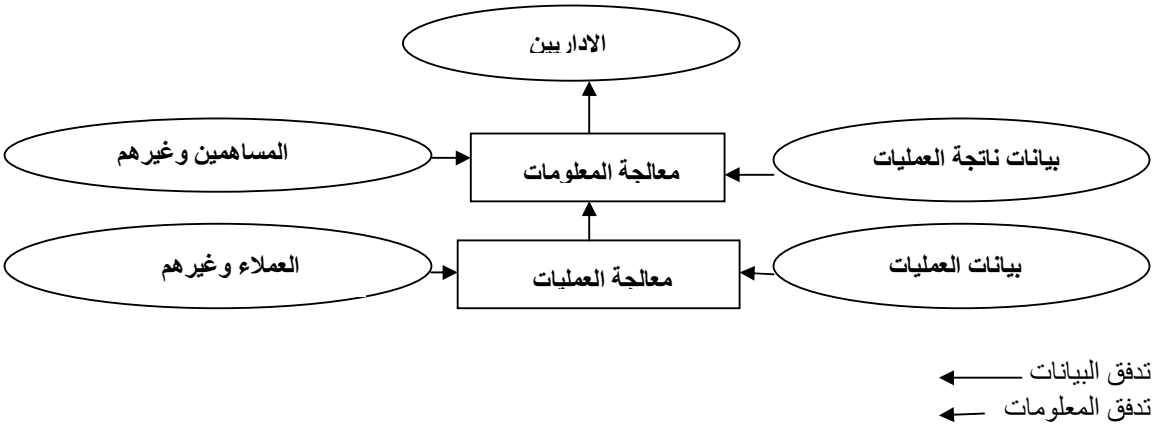

المصدر:ناصر نور الدين عبد اللطيف،نظم المحاسبية مدخل تحليل وتصميم النظام،(الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،2010-2011م) ،ص20 .

3-توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الإداري:

فيما يتعلق بالمحاسبة المالية ينبغي أن تفصح الإدارة عن مدى وفائها بالمسئولية القانونية الملقاة علي عاتقها تجاه الأطراف الخارجية والإفصاح عن المركز المالي ونتيجة النشاط للأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين ونقابات العمال وسوق المال والجهات الحكومية وغيرها، وفيما يتعلق بالمحاسبة الإدارية ينبغي التحقق من كفاءة وحسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لدى كل مسئول في كل مستوى إداري .

نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاماً معلوماتياً حيوياً في المنشأة المتواجد فيها بحيث يكون مؤدياً لوظيفته التي طور لأجلها في هذه المنشأة.

الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني لآن يكون فاعلاً وكفوءاً هي:

1-يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني درجة عالية جداً من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

2-أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار

بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

3-أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية

4-أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية

5-أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بيانات وذلك عند الحاجة إليها

6-أن يتصف بالمرونة الكافية إذا تتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة علي المنشأة .[1]

ثامنا : أركان نظم المعلومات:

يمكن تحديد أركان نظم المعلومات علي النحو التالي:

1/الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات : يمكن تجزئة نظم المعلومات الإدارية بوصفها نظاماً كلياً إلي مجموعة من الأنظمة الفرعية،وهذه الأنظمة الفرعية إلي عدد من الأنظمة الثانوية.

2/عناصر نظام المعلومات: ويضم المعلومات الإدارية أما عناصر النظام الأساسية والتي يشتمل عليها أي نظام آخر وتتمثل بالمدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات التغذية العكسية.

3/تكامل الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات وعناصره : يتمثل التكامل بين الأنظمة الفرعية المكونة لنظام المعلومات الإدارية بصيغ التفاعل المختلفة الحاصلة بين هذه الأنظمة الفرعية.

4/المستلزمات الضرورية لإدارة وتشغيل نظام المعلومات، وهي المستلزمات البشرية والمستلزمات البرمجية والمستلزمات التنظيمية.

5/الهدف الأساسي للنظام : وهو توفير المعلومات الضرورية التي تحتاجها الإدارات المختلفة في صنع القرارات عند اتخاذها أو عند اتخاذها لوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والوقت والموثوقية والتكلفة والكمية والنوع المناسب علي أن تعكس هذه المعلومات أحداث الماضي وصورة الحاضر وتوقعات المستقبل وعليه فإن المعيار الأساسي لتقرير فعالية النظام هو مدي توفير المعلومات بهذه الأوصاف ومن ثم مدى انتفاع المدراء

---

[1] محمد عبد حسين الفرح الطائي ، المدخل إلي نظم المعلومات الإدارية ، بط , (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005م) ، ص25 .

صانعي القرارات من المعلومات التي يوفرها النظام في تحقيق أهداف المنظمة من خلال توظيف هذه المعلومات في صنع القرارات التي تسهم بهذا النجاح.

مستويات نظم المعلومات:

ويمكن تقسيم نظم المعلومات التي تستخدم داخل المنظمات للمعاونة في عمليات المستويات الإدارية إلي ستة أنواع رئيسية كما يلي:

1/نظم معالجة العمليات Transactions Processing Systems

هي نظم معالجة آلية للعمليات الروتينية الأساسية لدعم أنشطة التشغيل المختلفة وأهم وظائف هذه النظم هي معالجة البيانات وإنتاج التقارير ومن أهم أمثلة نظم معالجة العمليات،نظام شؤون العاملين المالية ونظام المستودعات ومتابعة المخزون[1].

2/نظم المعلومات الإدارية Management Information Systems

تتألف من مجموعة من العمليات التنظيمية التي تدعم المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات داخل الجهاز الإداري، ومن أمثلة هذه النظم نظم المعلومات المحاسبية ، نظم معلومات التسويق ، نظم معلومات التمويل، نظم معلومات الإدارة العليا[2].

3/نظم دعم القرارات Decision Support Systems

تقوم بدعم أنشطة اتخاذ القرارات داخل الجهاز الإداري، إذ تعد عملية اتخاذ القرار أساس العملية الإدارية، حيث يواجه الإداريون في الأجهزة الحكومية العديد من المشكلات المتعلقة بالتخطيط وتحليل البديل واختيار أفضل الحلول للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وغيرها[3].

4/نظم الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence Systems

وهي نظم هدفها تصميم وتطوير نظم حاسوبية تحاكي الذكاء البشري لدى الأفراد ومحاولة استخدام هذا الذكاء الاصطناعي في حل المشكلات واتخاذ القرارات المختلفة وجاءت كمحاولات لمنح الآلات قدرة من حيث إجراء العمليات الذكية التي يقوم بها العمل البشري .

---

(1) Ross, Westerfieitrn, Essentials of Corporate Financem Third (New yourk.Edition Mc Graw Hill,2005),p89.

(2) منال محمد كردي ، نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية والتطبيقات ، (الاسكندرية : دار الجامعة اجديدة ،2003 م) ص 213 .

(3) رافت عدس ، اساسيات الكمبيوتر ونظم المعلومات ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ،2000 م) ، ص9 .

النظم الخبيرة Expert Systems

هي إحدى فروع الذكاء الاصطناعي التي تعمل علي دمج المعرفة ومهارات حل المشكلات كوسيلة للحصول علي مهارات الخبير البشري وتعامله مع حل المشكلات المختلفة لاتخاذ قرارات إستراتيجية لحل المشكلات، كما أنها تستطيع التعامل مع المشكلات التي بحاجة إلي المعرفة النظرية والخبرة العملية،والأكثر أهمية أنها تساعد المنظمات في اكتساب المعرفة الضرورية وإعادة هيكلتها من أجل المنافسة ونجاح المنظمة .

5/إنتاج المعلومات Information Generation

الوظيفة النهائية لنظام المعلومات هو وضع المعلومات في يد المستخدمين ويتطلب ذلك عدة خطوات وإنتاج التقارير والتي تحتوي علي المعلومات الناتجة من التشغيل أو من البيانات المخزونة أو من كلاهما، وغالباً ما يتطلب إعداد التقارير تحليل وتفسير البيانات التي تحتويها التقارير والخطوة التالية هي التوصيل والتي تتكون من:[1].

أ- تقديم التقارير في صورة مفهومة ومفيدة للمستخدمين.

ب-ضمان وصول التقارير للمستخدمين .

ومن خلال الجدول التالي يتم تحديد وظائف ومهام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية :

شكل رقم (4/3/1)

وظائف ومهام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

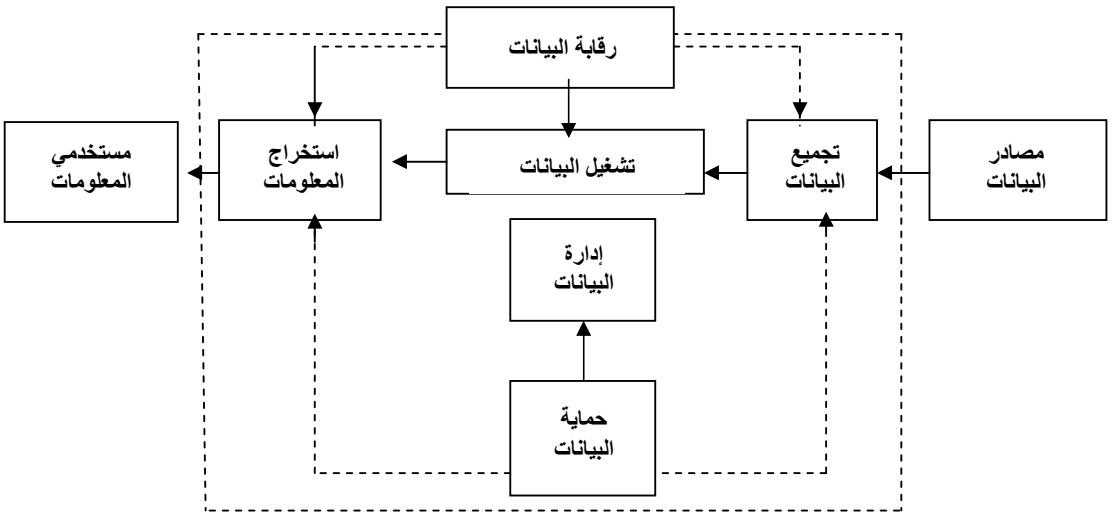

المصدر:كمال الدين الدهراوي وسمير كامل محمد،نظم المعلومات المحاسبية،(الإسكندرية : دار الجامعات الجديدة للنشر،2000م)،ص20.

[1] صلاح الدين عبد المنعم ومحمد الفيومي ، المحاسبة والحاسبات الآلية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،2000م) ، ص39.

من التعريفات السابقة يري الباحث أن نظم المعلومات المحاسبية هي مجموعه من الطرق والإجراءات تستخدم للتخطيط واتخاذ القرارات وان الأداة المستخدمة فيها هي الآلة وهي أداة صماء لا تستطيع أداء أي عملية إلا وفقاً لتوجيهات الأفراد. كما أن لفظ العمليات الحسابية والمنطقية تدل علي قدرة الحاسب علي القيام بالعمليات الحسابية مثل الضرب والطرح والقسمة والعمليات المنطقية مثل اختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل أما لفظ البيانات الرقمية يقصد بها استبعاد الحاسبات التناظرية التي تقوم بقياس ظواهر معينة، بخلاف الحاسبات الرقمية التي تعمل علي الأرقام عن طريق العد والرموز الخاصة إلي أرقام وفقاً لدليل خاص لكل حرف .

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية

الفصل الأول : نشأة البنك الإسلامي السوداني

الفصل الثاني : تحليل بيانات الدراسة الميدانية

الفصل الثالث : مناقشة واختبار الفرضيات

المبـحث الأول

نشأة وتطور البنك الإسلامي السوداني

تم إنشاء البنك الإسلامي السوداني في عام 1982وسجل طبقا لقانون الشركات عام 1925 ورأس المال المصرح به 60\000\0000ج سوداني ورأس المال المدفوع 30773780ج سوداني

أهداف البنك :

يقوم البنك ببيع الأعمال المصرفية والمالية التجارية وكافة أعمال الاستثمار ويسهم في الآتي :

1. المشروعات الزراعية والصناعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالطريقة الكيفية التي يراها البنك مناسبة وفقا للشريعة الإسلامية .

2. الاهتمام بصغار الحرفيين صغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومعاونتهم ومساعدتهم في مشروعاتهم من اجل تحسين ظروفهم المعيشية .

3. تنشيط التجارة الخارجية ودفعها مما يحفظ التوازن المطلوب من الداخل والخارج لصالح الاقتصاد السوداني .

4. الاهتمام بأعمال التعدين والمشروعات العمرانية ومشروعات الخدمات وغيرها من المشروعات الاقتصادية .

5. تشجيع قيام سوق المال بالسودان وتدعيم وتوفير المناخ المناسب لنشاط رأس المال وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلي الاستثمار.

6ـ تنمية وتطوير العلاقات مع أسواق المال والمانحين قطرياً أوإقليميا74ـ وإبرام الاتفاقيات التجارية لبيع مستلزمات الإنتاج ومدخلاته .

5ـ الانتشار الجغرافي لتحقيق التنمية الريفية ودعم وتشجيع صناعة المنتجات الصناعية .

6ـ تعظيم الموارد المالية والقدرات الذاتية لتحقيق الاستغلالية الذاتية .

7ـ أقامه الاستثمارات المشتركة التي تحقق أهداف ورسالة البنوك التنموية مثل مشاريع التجميع .

8ـ دعم الوضع الاقتصادي ورفع المستوي المعيشي للمواطنين ونشر الوعي للمسؤولية الفردية.

فروع البنك :

يضم البنك الإسلامي 12فرعاً داخل ولاية الخرطوم و29 فرعا في الولايات.

الشركات التابعة للبنك : الشركة الإسلامية للإسكان والمقولات وشركة السلامة للتامين والشركة الإسلامية للتجارة والاستثمار.

كما يخضع البنك في جميع معاملاته لهيئة الرقابة التشريعية التي تتبع لمجلس الإدارة وتقوم بأداء أعمال الرقابة الشرعية من خلال فرق التفتيش .

كما يخضع البنك في معاملاته أيضا لقوانين الضرائب السودانية من الناحية الضريبية ولقوانين ديوان الزكاة السوداني من الناحية الزكوية .ويتبع المصرف التكلفة التاريخية ومبدأ الاستحقاق المحاسبي في تسجيل إيراداته ومصروفاته .

استثمارات البنك :

يستثمر البنك في الأوراق المالية والمشاركات والمضاربات والمرابحات والمتاجرات والمساهمات والمحافظ .

إيرادات البنك : تنشأ من مرابحات البنك الناتجة من عمليات المرابحة جزئياً في حالة الأقساط وكليا إذا كانت في نهاية الفترة . والمشاركات بعد تصفيتها من ربح أو خسارة , والمضاربات بعد تصفيتها من ربح أو خسارة , والسلم بعد البيع .

استهلاكات البنك : يتبع البنك طريقة القسط الثابت في استهلاك موجوداته التي يقتنيها بغرض الاستخدام وفقاً للأعمار الافتراضية التالية :

1. عقارات 40 سنة .
2. وسائل نقل 7 سنة .
3. أجهزة كمبيوتر واتصال 7 سنة .
4. أجهزه الكترونية وكهربائية 7ـــــ 10 سنة .
5. أثاثات ومعدات 10ـــــ13 سنة (1).

التقنية المصرفية للبنك :ـ

بما أن البنك عبارة عن مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوزيعها وأي مصرف يهدف إلي تقديم الخدمات النافعة للمجتمع ليضمن لنفسه البقاء لذلك يسعي أي بنك إلي رفع مستوي أعمالة مما جعله يسعي جاهداً لتقديم خدمات جديدة للمتعاملين معه من أبرزها :

- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.

- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية .
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لهم .
- إصدار خطابات الضمان وتأجير الخزن .
- تحويل العملة ودفع الحوالات البريدية والبرقية الواردة .
- دفع الشيكات المسحوبة علي البنك .
- خدمات الكمبيوتر والبطاقات الائتمانية .

كما أن التقدم والتطور التغني للمصارف نتج عن أسباب وظروف وتغيرات كثيرة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية والتقنية وشبكات الاتصال والحواسيب .

لذلك ظهور شبكة الانترنيت التي يزداد مستخدميها علي مدار كل دقيقة تشمل أنواع الاتصالات الآتية :

- منظومة المعلومات الدولية التي تستخدم للبحث عن المعلومات والبحوث .
- البريد الالكتروني الذي يستخدم لإرسال واستقبال التقارير .
- برتوكول تحويل الملفات بحيث يتم إرسال الملفات من كمبيوتر لأخر لتغطية المعلومات الاقتصادية والسياسية والاستثمارية ويستطيع البنك من خلال الانترنيت التعرف علي الأتي :
- موقعة العالمي ورأي المالية فيه .
- المعاملات مع المتعاملين حسب كل سوق .
- المعاملات حسب كل عملة من العملات .
- المعاملات حسب الاستثمار والائتمان والودائع لذلك فان الأنظمة المستخدمة في البنوك هي الأتي :
- نظام البنتابانك : والذي يهدف إلي تحويل نظام العمل إلي النظام المصرفي أو المركزي واستخدام تقنيات الويب الحديثة وتزويد الخبرات وتحويل العمل من مصرفي إلي الكتروني لسرعة الانجاز في العمل وتقليل التكلفة لبعض المصارف

*نظام vbs : وهو نظام يستخدم للتحاويل التي عبر الشبكة للبنك وفروعه المختلفة كما يستخدم للاستعلام عن الرصيد والسحب من فرع لأخر .

* نظام المقاصة الآلي : وهو برنامج في الحاسوب يتيح لمستخدميه الإيداع الآلي للمبالغ المنتظمة والدفع الآلي للعديد من فواتير البنك كما انه يمكن المنشأة من دفع

رواتب موظفيها دون شيكات وذلك بنقل رواتبهم إلي حساباتهم في المصرف التي تتعامل معه .

* نظام الصراف الآلي: وهو نظام يتيح للعملاء حملة بطاقات الصراف الآلي من التعامل مع حساباتهم لدي البنك في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غير الرسمية ويتميز هذا النظام بالاتي :

1. سرية المعلومة .
2. حل مشكلة الزحام والانتظار وذلك من خلال سرعة التعامل مع الآلة وسهولتها .
3. إمكانية تحويل المبالغ أو إيداعها أو سحبها والاستفسار عن الأرصدة .
4. إمكانية دفع فواتير الماء والكهرباء والهاتف وإعادة الشحن .

- نظام إصدار بطاقات الصراف الآلي : يهدف هذا النظام لإصدار بطاقات الصراف الآلي للعملاء لتقليل التكلفة والوقت والجهد بحيث يستطيع كل عميل من خلاله استخدام بطاقته المصرفية في أي صراف إلي ودفع التزاماته المالية دون الرجوع إلي البنك المعني صاحب البطاقة إلا بعد انتهاء مدتها .
- نظام الشيكات الممغنطة : هذا النظام يوفر لعملائه دفاتر شيكات ممغنطه بناءاً علي طلبة في وقت وبالفئة المطلوبة .
- نظام الاسويفت : وهو نظام يمكن من تبادل البيانات المالية بين البنوك في العالم بحيث يسهل عملية الحوالات بين المصارف وحوالات الزبائن وشراء وبيع العملات والاستثمار والودائع وتحصيل البورصة والصكوك .
- نظام المقاصة الالكترونية : وهذا النظام يستخدم في الشيكات المسحوبة علي بنوك أخري للبنك المعني بحيث يمكن من سحب وإيداع قيمة الشيكات من حسابات العملاء([1]).

(1) منشورات البنك الاسلامي السوداني ص ص 1ـ8 .

قياس المقاصة الالكترونية في البنك :

تم تطبيق نظام المقاصة الالكترونية في البنوك التجارية بإصدار قرار من البنك المركزي علي كافة البنوك نسبتا لما خلفته المقاصة التقليدية من آثار سلبية وتم تطبيق في البنوك قيد الدراسة في عام 2008م بناءاً علي طلب من القانونين والمهتمين مما دعي السلطات الحكومية المهتمة بتحديد القوانين والنصوص التي تحكم المتعاملين بها وتحمي حقوقهم .

أقسام نظام المقاصة الالكترونية في البنك :

تنقسم أقسام نظام المقاصة الالكترونية في البنك في الآتي :

1-مقاصة البنك مع بنوك أخري محليه داخل المدينة

2-مقاصة فروع نفس البنك مع فروع أخري محليه داخل المدينة

3-مقاصة الفرع مع بنوك أخري خارج المدينة

4-مقاصة فرع نفس البنك مع فروع أخري خارج المدينة[1]

أنواع المقاصة الالكترونية: تنقسم المقاصة الالكترونية إلي نوعين هما :

- المقاصة الالكترونية للشيكات الصادرة: وهي عبارة عن الشيكات الصادرة من البنك وتتوزع على البنوك الأخرى لتقوم بتحصيلها وإيداعها في حسابات العملاء بناءاً علي طلبهم برسوم محددة وهي 2ج للبنوك داخل المدينة وتتراوح حسب المبلغ خارج المدينة .
- المقاصة الالكترونية للشيكات الواردة : وهي عبارة عن الشيكات الواردة من بنوك أخري للبنك ليقوم البنك بخصمها من حسابات والعملاء وإضافتها لمقاصة بنك السودان ومن ثم تضاف إلي حسابات العملاء في البنوك .

***مراحل عمل المقاصة الالكترونية الصادرة :**

تمر عملية المقاصة الالكترونية بمراحل عدة أهمها الآتي :

1. نقوم بمسح الشيكات ثم إدخال رقم البنك الصادر منه الشيك ورقم حساب الدافع ثم قم البنك المتحصل الشيك ورقم حساب المستفيد والمبلغ.

(1) مقابلة مع محمد الباقر سعد , مصرفي في البنك الاسلامي السودانيفرع شندى ، مصرفي ،بتاريخ 2014/10/30م ،الساعة التاسعة صباحاً .

2. شاشة تأكيد الجودة : تظهر في هذه الشاشة كل الشيكات بالتفصيل ثم يقوم موظف المقاصة بالتعرف علي الشيكات التي تم الرد عليها بحيث تظهر الشيكات التي لم يتم الرد عليها بالون البرتقالي أما الشيكات التي تم قبولها بالون الأخضر والتي تم رفضا بالون الأحمر أسباب رفض الشيك :

ا. عدم كفاية الرصيد أو عدم تتطابق التوقيع

ب . الحساب مقفول أو الشيك موقوف

ج . اختلاف صور بيانات الشيك

- المقاصة الالكترونية للشيكات الواردة: هي عبارة عن الشيكات الواردة للبنك من البنوك الأخرى بحيث يقوم البنك بخصمها من حسابات عملائها وإضافتها لحساب المقاصة يقوم بالموظف بالتأكد من صلاحيتها بمراجعة تاريخها وصحة مبالغها بالأرقام والحروف ومطابقة التواقيع[1] .

*مراحل سير العمل في المقاصة الواردة :

1. يتم التدقيق الفني للشيكات الواردة من البنوك الأخرى وطباعتها وفي حالة مطابقتها للشروط والمواصفات والموافقة عليها ننتقل للتدقيق المالي .

2. التدقيق المالي واعتماد الشيك نقوم بخصم الشيك من حساب العميل وإضافته لحساب المقاصة أما إذا تم رفض للشيك لأي سبب من أسباب الرجوع من عدم كفاية رصيد أو تتطابق توقيع وغيرها يتم إخطار البنك الوارد منه الشيك لإرجاعه للمستفيد ويتم معالجة رفض الشيك بتحديده ومعرفة أسباب الرجوع ومعالجتها.

- التـــــقـــــاريـــــــــــر:
- تقارير المقاصة الالكترونية للشيكات الصادرة : هو مجموع ردود الشيكات الصادرة من البنك .
- تقارير المقاصة الالكترونية للشيكات الواردة: هو مجموع ردود الشيكات الواردة للبنك من بنوك أخري والفرق بين الصادر والوارد هي نتيجة المقاصة الالكترونية ويتم تبليغ الرئاسة بنتيجتها التي تجعل الرئاسة دائنة أو مدينه وعدم مطابقتها نادراً ويكون بسبب صادر أو وارد لم يتم الرد علية أو تمريره خطأ(2).[1]

(1) مقابلة مع محمد الباقر عبدالله , البنك الاسلامي السوداني , مصرفي , 2014/10/5 , الساعة 11 صباحاً.

(2)مقابلة مع اقبال جعفر احمد علي , البنك الاسلامي السوداني , مصرفي ,بتاريخ 2014/11/6 الساعة 9 صباحاً

جدول رقم (1/1/4)

أهم المؤشرات التي تأثرت بالمقاصة الالكترونية قبل تنفيذ نظام المقاصة الالكترونية

	2006	2007	2008	2009
عمولة خدمات الحسابات الجارية	2.338.100	2.789.068	2.971.765	3.047.101
عمولة شيكات والتحاويل	5.127.010	5.182.000	5.803.667	5.750.572
إيرادات وسائل الاتصال	1.807.260	2.625.653	1.130.869	583.025
رأس المال	30.773.780	30.773.870	41.733.014	60.209.538
الاحتياطي العام	32.006.350	35.066.922	35.066.922	33.446.905
صافي الدخل السنوي	7.163.020	7.869.242	9.435.603	13.112.550

المصدر :إعداد الباحث من التقارير المالية للبنك الإسلامي السوداني،2013م .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن بند عمولة خدمات الحسابات الجارية في العام 2006 بلغ 2.338.100 وزاد في العام 2007 بحيث بلغ 2.789.068 وفي العام 2008 بلغ 2.971.765 و في العام 2009 وبلغ 3.047.101 .

مما سبق بمقارنة الحسابات الجارية في العام 2006م مقارنتاً بالعام 2007م نجد إنها زادت بنسبة 119.28 ونسبة 106.55 في العام 2008م ونسبة 102.53 في العام 2009م.

أما بند عمولة الشيكات والتحاويل نجد إنها بلغت 5.127.010 في العام 2006 وزادت في العام 2007 بحيث بلغت 5.182.000 وبلغت 5.803.667 في العام 2008 أما في العام 2009 بلغت 5.750.572 من ذلك نجد عمولة الشيكات والتحاويل مقارنتاً بالعام 2007 زادت بنسبة 101.07وزادت بنسبة 101.08% مقارنة بالعام 2008م بالعام 2007م ونسبة 111.98 في العام 2008م ونسبة 99.08 في العام 2009م.

أما إيرادات وسائل الاتصال بلغت 1.807.260 في العام 2006 وزادت في العام 2007 بحيث بلغت 2.625.653 وبلغت 1.130.869 في العام 2008 أما في العام 2009 بلغت 583.025 بنسبة 145.28% في العام 2007م مقارنة بالعام 2006م ونسبة 43.7% في العام 2008م ونسبة 51.00%.

أما رأس المال في العام 2006 بلغ 30.773.870 و في العام 2007 بحيث بلغت 30.773.870 وبلغ 1.130.869 في العام 2008 بلغ 41.733.014 أما في العام 2009 بلغ 60.209.538 نجد أن بند رأس المال في ثبات مابين العامين العام 2007م مقارنة بالعام 2006 أما في العام 2008م زاد نسبة 135.74% مقارنتاً بالعام 2007م ونسبة 144.13% في العام 2009م مقارنتاً بالعام 2008م .

أما الاحتياطي العام في العام 2006 بلغ32.006.350و في العام 2007 بحيث بلغ 35.066.922 وفي العام 2008 بلغ 35.066.922 أما في العام 2009 بلغ 33.446.905

أما الاحتياطي في العام زاد بنسبة 109.56% في العام 2007م مقارنتاً بالعالم 2006م ونسبة 91.3% في العام 2008م ونسبة 354.47% في العام 2009م.

أما صافي الدخل السنوي في تزايد مستمر مابين الأعوام بحيث بلغ 7.163.020 في العام 2006 وبلغ 7.869.242في العام 2007 وبلغ 9.435.603 في العام 2008 وبلغ 13.112.550 في العام 2009 .

جدول رقم (2/1/4)

أهم المؤشرات التي تأثرت بالمقاصة الالكترونية بعد تنفيذ نظام المقاصة الالكترونية

	2010	2011	2012	2013
عمولة خدمات الحسابات الجارية	2.928.324	3.362.734	3.583.527	4.401.377
عمولة الشيكات والتحاويل	5.426.688	5.780.900	6.917.687	7.798.256
إيرادات وسائل الاتصال	465.723	538.209	544.838	659.131
رأس المال	81.323.175	85.913.206	100.236.893	100.236.893
الاحتياطي العام	29.075.472	31.445.356	32.082.515	36.235.674
صافي الدخل السنوي	9.903.745	20.079.766	6.326.987	24.129.450

المصدر :إعداد الباحث من التقارير المالية للبنك الإسلامي السوداني،2013م

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عمولة خدمات الحسابات الجارية بلغت في العام 2010 2.928.324 وفي العام 2011 بلغت 3.362.734 أما في العام 2012 بلغت 3.583.527وفي العام 2013 بلغت 4.401.377 أي أنها زادت بنسبة 114.83% في

العام 2011م مقارنتاً بالعام 2010م ونسبة 106.56% في العام 2012م ونسبة 122.82% في العام 2013م.

أما عمولة الشيكات والتحاويل بلغت في العام 2010 5.426.688 وفي العام 2011 بلغت 5.780.900 أما في العام 2012 بلغت 6.917.687 وفي العام 2013 بلغت 7.798.256 بذلك نجد أن عمولة الشيكات والتحاويل زادت بنسبة 106.52% في العام 2011م عن العام 2010م ونسبة 119.66% في العام 2012م وزادت بنسبة 112.72% في العام 2013م.

أما إيرادات وسائل الاتصال بلغت 465.723 في العام 2010 وبلغت زادت بنسبة 115.56% في العام 2007م عن العام 2006م وبنسبة 101.23% في العام 2008م وبنسبة 120.97% في العام 2009م.

أمام رأس المال فإنه يبلغ في العام 2010 81.323.175 وفي العام 2011 يبلغ 85.913.206 ويبلغ في العام 2012 100.236.893 ويبلغ في العام 2013 100.236.893 مما سبق نلاحظ أن رأس المال يزيد في العام 2011م عن العام 2010م بنسبة 105.64% وبنسبة 116.67% في العام 2012م وبنسبة 1% في العام 2013م.

أما الاحتياطي العام فإنه يبلغ 29.075.472 في العام 2010 ويبلغ 31.445.356 في العام 2011 ويبلغ 32.082.515 في العام 2012 ويبلغ 36.235.674 في العام 2013 من ذلك نجد أن الاحتياطي العام يزيد في العام 2010م عن العام 2011م بنسبة 108.15% وبنسبة 102.02% في العام 2012م 102 ونسبة 112.9% في العام 2013م .

أما صافي الدخل السنوي فأنه يزيد في العام 2011م عن العام 2010م بنسبة 202.7% ونسبة 31.5% في العام 2012م ونسبة 3.3% في العام 2013م.

مما سبق يري الباحث أن هنالك تزايد ملحوظ في صافي الدخل السنوي بعد استخدام نظام المقاصة الالكترونية وان دل ذلك يدل على أن هنالك اثر بالغ لاستخدام نظام المقاصة الالكترونية في زيادة دخل البنوك مما يزيد من ربحيتها كما أن استخدام ذلك النظام لا يودى فقط إلي زيادة ربحية البنوك بل يودى أيضا إلي خدمة العملاء وتحسين الخدمات المصرفية .

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

أداة الدراسة :

تم تصميم استبانه بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع والدوريات للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في هذا المجال، وكذلك بعض المحاسبين وأصحاب الخبرة في المحاسبة ، ولذلك لتحديد فقرات الاستبانه ، وقد تم تحكيم الاستبانه من قبل ذوى الخبرة.

تم توجيه الاستبانه إلى عينة تتكون من 100 فرد من الموظفين بالبنك الإسلامي السوداني وتتكون الاستبانه من جزأين هما :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين (عينة الدراسة) (العمر ـ المؤهل العلمي ـ التخصص ـ المركز الوظيفي ـ سنوات الخبرة) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات وخبرات المبحوثين.

الجزء الثاني : عبارات الاستبيانه :

تم توجيه أسئلة الاستبانه على مديري وموظفي البنك الإسلامي السوداني (عينة الدراسة) وقد احتوت الاستبانه على (20) عبارة تم توزيعها على كل فرد من عينة الدراسة وحددت إجابة واحدة لكل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الاستبانه على فرضيات الدراسة الثلاثة ، وقد اشتملت الفرضية الأولى على (6) عبارات أمَا الثانية فخصص لها (7) عبارات ، أما الفرضية الثالثة فتضمنت (7) عبارات.

صدق الاستبانه :

للتحقق من صدق الأداة المستخدمة (الاستبانه)عرضت فقراتها على (11) محكماً من ذوى الخبرة والاختصاص في مجال الدراسة لبيان مدى صلاحية العبارات ومناسبتها حيث أبدوا عدداً من الملاحظات أدت إلى استبعاد عدد من العبارات وتعديل بعض منها وفقاً لما أشاروا إليه وقاموا باقتراحه على الباحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- المنوال.
- اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (التحليل الإحصائي (Spss)) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007في عمليات الرسم البياني.

تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الاستبانه على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحث لهذا الغرض ، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5 4 3 2 1) على الترتيب .

واعد الباحث الجداول والإشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الاستبانه كما يلي :

أولاً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة :

1/ عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (1/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب العمر

الرقم	العمر	التكرار	النسبة
.1	أقل من 30 سنة	37	%37
.2	30 و أقل من 40 سنة	35	%35
.3	40 و أقل من 50 سنة	20	%20
.4	50 سنة فأكثر	8	%8
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015م

شكل رقم (1/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب العمر

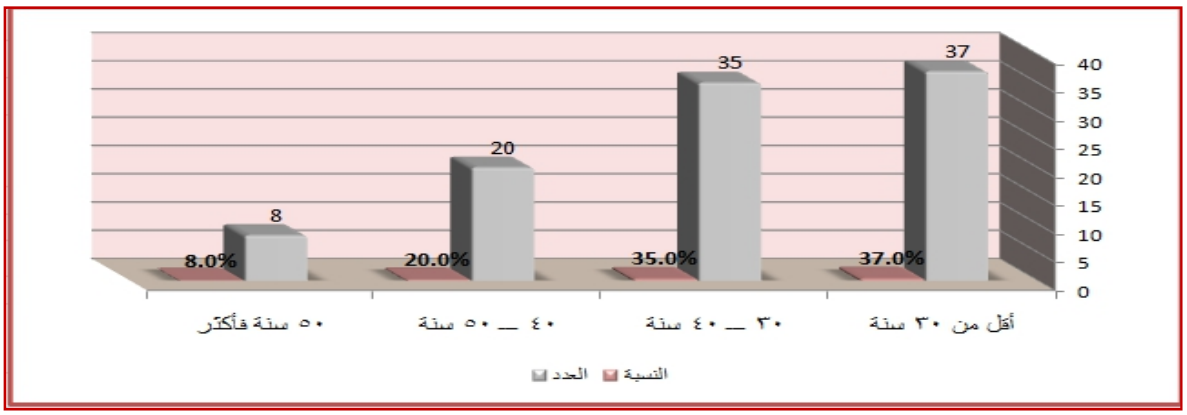

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول والشكل البياني (1/2/4) أن هنالك (37) فرداً وبنسبة (37%) أعمارهم أقل من 30 سنة وهم الفئة الأكثر من أفراد العينة وأن هنالك (35) فرداً وبنسبة (35%) وأن أعمارهم 30 و أقل من40 سنة وأن هنالك (20) فرداً وبنسبة (20%) أعمارهم 40 و أقل من50 سنة. وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (8%) أعمارهم 50 سنة فأكثر .

2/ المؤهل العلمي :

جدول رقم (2/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
.1	شهادة ثانوي	10	%10
.2	دبلوم وسيط	5	%5
.3	بكالوريوس	68	%68
.4	دبلوم عالي	7	%7
.5	ماجستير	9	%9
.6	دكتوراه	1	%1
.7	أخرى	-	ــ
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

شكل رقم (2/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

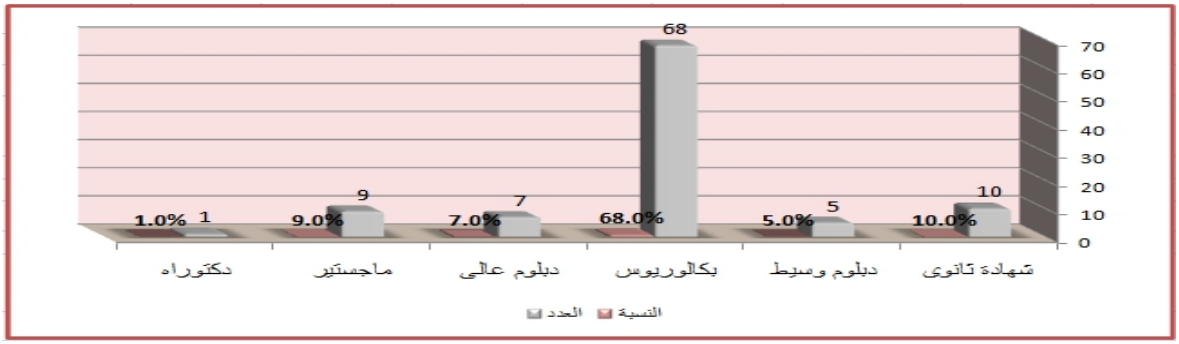

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2005م

يتضح من الجدول والشكل البياني (2/2/4) أن هنالك (68) فرداً وبنسبة (68%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس وهم الفئة الأكثر من أفراد العينة وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (10%) مؤهلهم العلمي ثانوي وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (9%) مؤهلهم العلمي ماجستير ، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (7%) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (5%) مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1%) مؤهله العلمي دكتوراه وهذا يعني أن معظم أفراد العينة من ذوى التأهيل العلمي مما يكسب إجابات المبحوثين معرفة وعلمية .

3/ التخصص العلمي

جدول رقم (3/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

الرقم	التخصص العلمي	التكرار	النسبة
.1	محاسبة	30	%30
.2	إدارة أعمال	25	%25
.3	تجارة	15	%15
.4	اقتصاد	19	%19
.5	أخرى	11	%11
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

شكل رقم (3/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

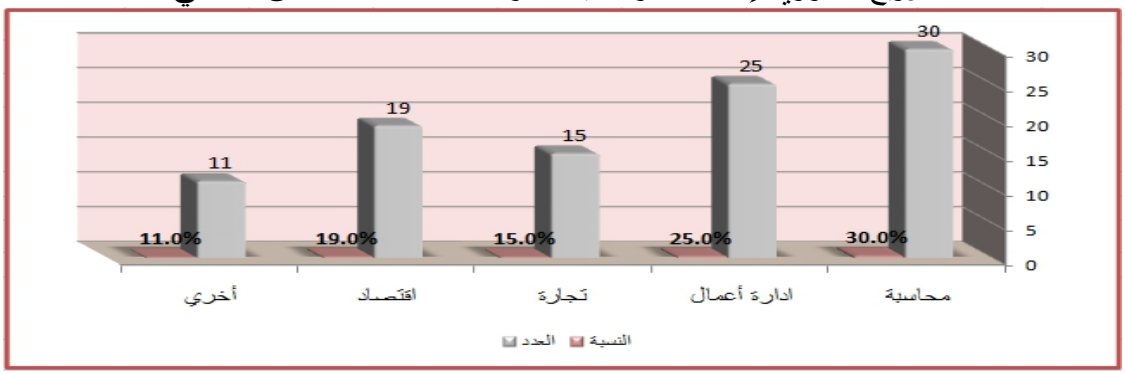

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول والشكل البياني (3/2/4) أن هنالك (30) فرداً وبنسبة (30%) تخصصهم العلمي محاسبة وهم الفئة الأكثر من أفراد البحث وأن هنالك (25) فرداً وبنسبة (25%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة(19%) تخصصهم العلمي اقتصاد، وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (15%) تخصصهم العلمي تجارة ، وأن هنالك (11) فرداً وبنسبة (11%) تخصصاتهم مختلفة وعلية فإن غالبية المبحوثين من ذوى تخصص المحاسبة مما يزيد الثقة في إجابات المبحوثين وتقوي من نتائج البحث .

4/ المركز الوظيفي

جدول رقم (4/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

الرقم	المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
.1	موظف	53	%53
.2	رئيس قسم	33	%33
.3	رئيس وحدة	5	%5
.4	أخرى	9	%9
المجموع		60	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م .

شكل رقم (4/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي .

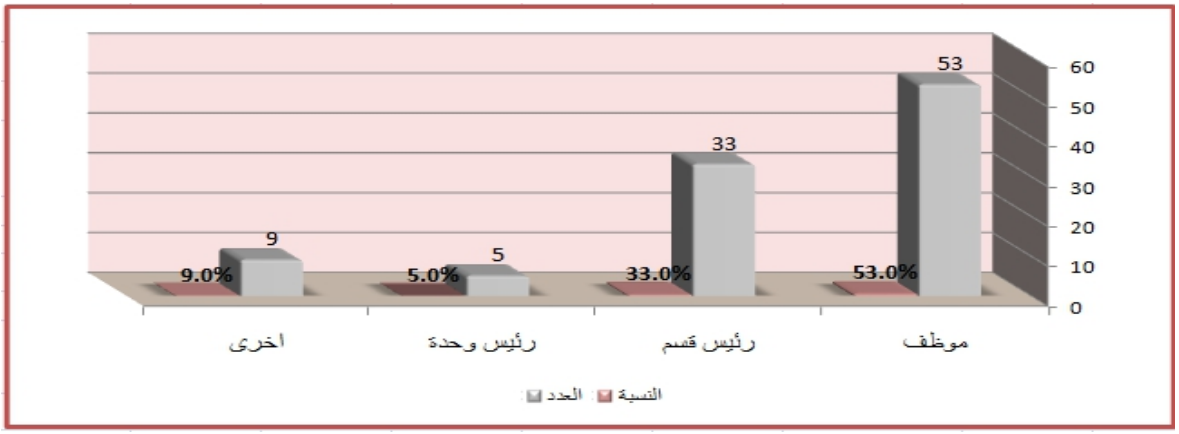

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول والشكل البياني (4/2/4) أن هنالك (53) فرداً وبنسبة (53%) مسماهم الوظيفي موظف وهم الفئة الأكثر من أفراد العينة ، وأن هنالك (33) فرداً وبنسبة (33%) مسماهم الوظيفي رئيس قسم ، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (9%) مسماهم الوظيفي مختلفة ، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (5%) مسماهم الوظيفي رئيس وحدة وعلية فإن غالبية المبحوثين لهم ارتباط بالمنشأة ونشاطها مما يبعث بالثقة في إجاباتهم .

5/ سنوات الخبرة

جدول رقم (5/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

الرقم	العمر	التكرار	النسبة
.1	أقل من 5 سنة	33	%33
.2	5 و أقل من 10 سنة	36	%36
.3	10 و أقل من 15 سنة	10	%10
.4	15 و أقل من 20 سنة	7	%7
.5	أكثر من 20 سنة	14	%14
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م .

شكل رقم (5/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

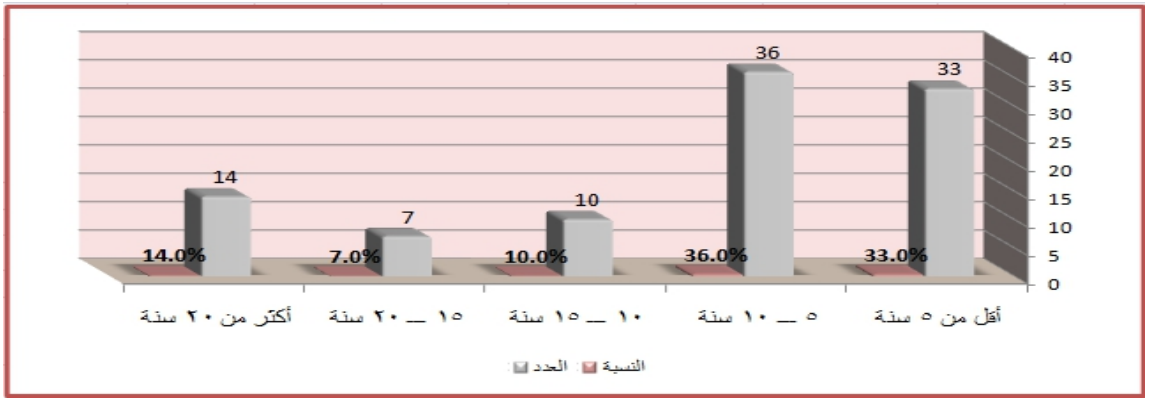

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول والشكل البياني(4|2|5) أعلاه أن هنالك (36) فرداً وبنسبة (36%) سنوات خبرتهم 5 و أقل من10 سنة وهي الفئة الأكثر تكراراً من عينة البحث وأن هنالك (33) فرداً وبنسبة (33%) خبرتهم أقل من 5 سنة ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (14%) خبرتهم أكثر من 20 سنة ، وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (10%) خبرتهم 10 و أقل من15 سنة ، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (7%) خبرتهم 15 و أقل من20 سنة وعلية فإن الإجابات كانت من ذوى خبرة مما يؤكد صدقها وتمثيلها للواقع .

ثانياً : تحليل عبارات الاستبانه :

العبارة الأولى : التطور التقني في البيئة المصرفية جعلها قادرة على الحد من المخاطر التي تواجهها.

جدول رقم (6/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	35	%35
.2	أوافق	59	%59
.3	محايد	4	%4
.4	لا أوافق	1	%1
.5	لا أوافق بشدة	1	%1
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م .

يتضح من الجدول رقم(6/2/4) أن هنالك (39) فرداً وبنسبة (39%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (35) فرداً وبنسبة (35%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (4%) محايدين ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق ، و أن هنالك (1) فرد وبنسبة (1%) لم يوافق بشدة لذا نجد أن الغالبية من أفراد العينة موافقون على التطور التقني في البيئة المصرفية ساعد في الحد من المخاطر التي تواجهها.

العبارة الثانية : البيئة المصرفية الالكترونية تحتاج لإنشاء إدارة مستقلة تعتني بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر.

جدول رقم (7/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	45	%45
.2	أوافق	50	%50
.3	محايد	3	%3
.4	لا أوافق	2	%2
.5	لا أوافق بشدة	—	—
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول رقم (7/2/4) أن هنالك (50) فرداً وبنسبة (50%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (45) فرداً وبنسبة (45%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (3%) محايدين ، و أن هنالك (2) فرد و بنسبة (2%) لم يوافقوا لذا نجد أن غالبية المبحوثين وافقوا على ضرورة وجود إدارة مستقلة للمخاطر بالبنك .

العبارة الثالثة: تلعب الدقة المصرفية الإلكترونية دوراً "هاما" في تحقيق الأمان للمصرف والحد من التلاعب.

جدول رقم (8/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	40	%40
.2	أوافق	49	%49
.3	محايد	6	%6
.4	لا أوافق	3	%3
.5	لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015م .

يتضح من الجدول رقم (8/2/4) أن هنالك (49) فرداً وبنسبة (49%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (40) فرداً وبنسبة (40%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (6%) محايدين ، و أن هنالك (3) أفراد و بنسبة (3%) لم يوافقوا ، و أن هنالك (2) فرد و بنسبة (2%) لم يوافقوا بشدة ، لذا نجد أن غالبية المبحوثين وافقوا على أن الدقة المصرفية الالكترونية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الأمان للمصرف.

العبارة الرابعة: نظام المقاصة الالكترونية يمكن من إدارة الأموال بصورة مثلى.

جدول رقم (9/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	36	%36
.2	أوافق	50	%50
.3	محايد	8	%8
.4	لا أوافق	5	%5
.5	لا أوافق بشدة	1	%1
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول رقم(4|2|9) أعلاه أن هنالك (50) فرداً وبنسبة (50%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (36) فرداً وبنسبة (36%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (8%) محايدين ، و أن هنالك (5) أفراد و بنسبة (5%) لم يوافقوا ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق بشدة ، يتضح أن غالبية المبحوثين وافقوا على أن نظام المقاصة الالكترونية يمكن من إدارة الأموال بصورة مثلى.

العبارة الخامسة : للحد من المخاطر البيئية المصرفية تضع المصارف معايير محكمة للتحقق من هوية العملاء وأهليتهم.

جدول رقم (10/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	51	%51
.2	أوافق	45	%45
.3	محايد	2	%2
.4	لا أوافق	2	%2
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة المدانية2015م

يتضح من الجدول والشكل رقم (10/2/4) أن هنالك (51) فرداً وبنسبة (51%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (45) فرداً وبنسبة (45%) وافقوا ، و أن هنالك (2) فرد و بنسبة (2%) محايدين و أن هنالك (2) فرد و بنسبة (2%) لم يوافقوا ، لذا نجد أن غالبية المبحوثين أبدوا موافقتهم على ضرورة وأهمية وجود معايير محكمة بالمصارف للتحقق من هوية العملاء وأهليتهم .

العبارة السادسة : على البنوك أن تسعى لبناء أنظمة ذات كفاءة عالية للحد من مخاطر التشغيل.

جدول رقم (11/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	43	%43
.2	أوافق	48	%48
.3	محايد	7	%7
.4	لا أوافق	1	%1
.5	لا أوافق بشدة	1	%1
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول رقم (4|2|11) أعلاه أن هنالك (48) فرداً وبنسبة (48%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (43) فرداً وبنسبة (43%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (7%) محايدين ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق بشدة ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق ، لذا نجد أن غالبية المبحوثين وافقوا على ضرورة أن تسعى البنوك لبناء أنظمة ذات كفاءة عالية للحد من مخاطر التشغيل.

العبارة السابعة : استخدام المقاصة الالكترونية يلعب دوراً هاماً في تحسين التقاصى الالكتروني للمصارف السودانية.

جدول رقم (12/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	38	%38
.2	أوافق	59	%59
.3	محايد	3	%3
.4	لا أوافق بشدة	-	-
.5	لا أوافق	-	-
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015م .

يتضح من الجدول (12/2/4) أن هنالك (59) فرداً وبنسبة (59%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (38) فرداً وبنسبة (38%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (3%) محايدين ، نجد أن غالبية المبحوثين وافقوا على أن استخدام المقاصة الالكترونية يلعب دوراً هاماً في تحسين التقاصى الالكتروني للمصارف السودانية وهذا يؤكد أهمية المقاصة الالكترونية بالمصارف السودانية.

العبارة الثامنة: وسائل الدفع الالكترونية ساعدت في كفاءة وظيفة البنك وتحديثها.

جدول رقم (13/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	51	%51
.2	أوافق	44	%44
.3	محايد	2	%2
.4	لا أوافق	2	%2
.5	لا أوافق بشدة	1	%1
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول (13/2/4) أن هنالك (51) فرداً وبنسبة (51%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (44) فرداً وبنسبة (44%) وافقوا ، و أن هنالك (2) فرد و بنسبة (2%) محايدين ، و أن هنالك (2) فرد و بنسبة (2%) لم يوافقوا ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق بشدة ، من خلال إجابات المبحوثين بالجدول والشكل أعلاه نجد أن غالبية المبحوثين موافقين علي أن وسائل الدفع الالكترونية لها دور كبير في الرفع من كفاءة البنك وتحديثها.

العبارة التاسعة: أثر تطبيق نظام المقاصة الالكترونية لا يؤدى إلى زيادة ربحية البنوك فقط بل يؤدى إلى ترقية خدمة العملاء.

جدول رقم (14/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	57	%57
.2	أوافق	36	%36
.3	محايد	3	%3
.4	لا أوافق	3	%3
.5	لا أوافق بشدة	1	%1
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة المدينية2015م

يتضح من الجدول رقم (14/2/4) أن هنالك (57) فرداً وبنسبة (57%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (36) فرداً وبنسبة (36%) وافقوا ، و أن هنالك (3) أفراد و بنسبة (3%) محايدين ، و أن هنالك (3) أفراد و بنسبة (3%) لم يوافقوا ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق بشدة ، من خلال إجابات المبحوثين نجد أن الغالبية موافقون علي أن تطبيق نظام المقاصة الالكترونية بالمصرف يؤدى إلى ترقية خدمة العملاء بشكل كبير وذلك بجانب تعظيم أرباحه.

10/ العبارة العاشرة: يتميز نظام التقاصى الالكتروني بتحصيل الشيكات خلال دقائق

جدول رقم (15/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	47	%47
.2	أوافق	35	%35
.3	محايد	14	%14
.4	لا أوافق	3	%3
.5	لا أوافق بشدة	1	%1
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول رقم (15/2/4) أن هنالك (47) فرداً وبنسبة (47%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (35) فرداً وبنسبة (35%) وافقوا ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (14%) محايدين ، و أن هنالك (3) أفراد و بنسبة (3%) لم يوافقوا ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق بشدة ، من خلال إجابات المبحوثين نجد أن الغالبية موافقون علي أن نظام التقاصى الإلكتروني يتميز بسرعة تحصيل الشيكات.

العبارة الحادية عشر:يتمتع نظام المقاصة الالكترونية بخواص تأمينية عالية ضد الاختراق ولا يسمح إلا بدخول المستخدمين فقط.

جدول رقم (16/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	37	%37
.2	موافق	54	%54
.3	محايد	8	%8
.4	لا أوافق	1	%1
.5	أوافق بشدة	-	-
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول رقم (16/2/4) أن هنالك (54) فرداً وبنسبة (54%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (37) فرداً وبنسبة (37%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (8%) محايدين ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق ، من خلال إجابات المبحوثين نجد أن نظام المقاصة الإلكترونية يتمتع بدرجة أمان وسرية عالية.

العبارة الثانية عشر: يرتبط نظام المقاصة الالكترونية بنظامي التوقيعات والنظام المصرفي مما أدى إلى كسب ثقة العملاء.

جدول رقم (17/3/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	30	%47
.2	أوافق	58	%35
.3	محايد	6	%14
.4	لا أوافق	1	%1
.5	لا أوافق بشدة	5	%5
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول رقم (17/2/4) أن هنالك (58) فرداً وبنسبة (58%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (30) فرداً وبنسبة (30%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (6%) محايدين ، وأن هنالك (1) أفراد وبنسبة (1%) لم يوافق ، و أن هنالك (5) أفراد و بنسبة (1%) لم يوافقوا بشدة ، من خلال إجابات المبحوثين نجد أن الغالبية موافقون علي ارتباط نظام المقاصة الإلكترونية بنظامي التوقيعات والنظام المصرفي يؤدى إلى كسب ثقة العملاء.

العبارة الثالثة عشر: يحفظ أرشيف مركز المقاصة الالكترونية صور وبيانات الشيكات بصورة دائمة للرجوع إليها عند الحاجة.

جدول رقم (18/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	44	%44
.2	أوافق	51	%51
.3	محايد	4	%4
.4	لا أوافق	-	-
.5	لا أوافق بشدة	1	%1
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية201

يتضح من الجدول رقم (18/2/4) أن هنالك (51) فرداً وبنسبة (51%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (44) فرداً وبنسبة (44%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (4%) محايدين ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق بشدة ، لذا نجد أن غالبية المبحوثين وافقوا على أن أرشيف المقاصة الالكترونية يمثل قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها عن الحاجة.

العبارة الرابعة عشر: تسعى كافة المصارف لإرساء شبكة أمنة وموثوقة لتقديم أرقى الخدمات لعملائها

جدول رقم (19/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	47	%47
.2	أوافق	50	%50
.3	محايد	3	%3
.4	لا أوافق	-	-
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول (19/2/4) أن هنالك (50) فرداً وبنسبة (50%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (47) فرداً وبنسبة (47%) وافقوا بشدة ، و أن هنالك (3) أفراد و بنسبة (3%) محايدين ، من خلال إجابات المبحوثين نجد أن الغالبية موافقون علي أن البنوك تسعى لإرساء شبكة أمنة وموثوقة لتقديم أرقى الخدمات لعملائها.

العبارة الخامسة عشر: للمنافسة دوراً هاماً بين المصارف لتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية بشتى أنواعها.

جدول رقم (20/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	43	%43
.2	أوافق	54	%54
.3	محايد	2	%2
.4	لا أوافق	1	%1
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول رقم (20/2/4) أن هنالك (54) فرداً وبنسبة (54%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (43) فرداً وبنسبة (43%) وافقوا بشدة ، و أن هنالك (2) فرد و بنسبة (2%) محايدين ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق ، نجد أن غالبية إجابات المبحوثين أبدوا موافقتهم على أن للمنافسة دوراً هاماً بين المصارف للارتقاء بالخدمات المصرفية.

العبارة السادسة عشر: لمواكبة التقنيات الحديثة في المجال المصرفي يجب على المصارف وضع كافة التدابير والترتيبات اللازمة.

جدول رقم (21/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	55	%55
.2	أوافق	42	%42
.3	محايد	3	%3
.4	لا أوافق بشدة	-	-
.5	لا أوافق	-	-
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول رقم (21/2/4) أن هنالك (55) فرداً وبنسبة (55%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (42) فرداً وبنسبة (42%) وافقوا ، و أن هنالك (3) أفراد و بنسبة (3%) محايدين ، نجد أن غالبية إجابات المبحوثين أبدوا موافقتهم على ضرورة وجود تدابير وترتيبات لازمة لمواكبة التقنيات الحديثة في المجال المصرفي.

العبارة السابعة عشر: تسعى المصارف جاهدة من أجل بيئة الكترونية خالية من ورق

جدول رقم (22/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	40	%40
.2	أوافق	44	%44
.3	محايد	12	%12
.4	لا أوافق	2	%2
.5	لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م.

يتضح من الجدول رقم (22/2/4) أن هنالك (44) فرداً وبنسبة (44%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (40) فرداً وبنسبة (40%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (12) فرداً وبنسبة (12%) محايدين ، و أن هنالك (2) فرد و بنسبة (2%) لم يوافقوا ، و أن هنالك (2) فرد و بنسبة (2%) لم يوافقوا بشدة ،من خلال إجابات المبحوثين نجد أن الغالبية موافقون علي أن البنوك تسعى للتطوير والمواكبة وذلك بتحويل النظام التقليدي إلى نظام إلى إلكتروني.

العبارة الثامنة عشر: توفر المصارف السلامة المصرفية للعملاء عند استخدام الصيرفة الالكترونية.

جدول رقم (23/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	37	%37
.2	أوافق	55	%55
.3	محايد	5	%5
.4	لا أوافق	3	%3
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول رقم (23/2/4) أن هنالك (55) فرداً وبنسبة (55%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (37) فرداً وبنسبة (37%) وافقوا ، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (5%) محايدين ، و أن هنالك (3) أفراد و بنسبة (3%) لم يوافقوا ، من خلال إجابات المبحوثين نجد أن الغالبية يوافقون علي أن البنوك تسعى لتوفير السلامة المصرفية للعملاء عن طريق استخدام الصيرفة الالكترونية.

العبارة التاسعة عشر: تهدف المصارف للوصول إلى العملاء في أماكنهم لتوفير احتياجاتهم المالية بكل سهولة ويسر.

جدول رقم (24/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	58	%58
.2	أوافق	23	%23
.3	محايد	14	%14
.4	لا أوافق	4	%4
.5	لا أوافق بشدة	1	%1
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول رقم (24/2/4) أدناه أن هنالك (58) فرداً وبنسبة (58%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (23) فرداً وبنسبة (23%) وافقوا ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (14%) محايدين ، و أن هنالك (4) أفراد و بنسبة (4%) لم يوافقوا ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق بشدة ، من خلال إجابات المبحوثين نجد أن الغالبية يوافقون علي أن البنوك يسعى لتقديم خدمات أفضل للعملاء بما يتناسب مع احتياجاتهم المالية بكل سهولة ويسر.

العبارة العشرون: يقوم المصرف بتقديم البحوث والاستشارات لتحقيق أغراض التدريب والجودة .

جدول رقم (25/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العشرون

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	37	%37
.2	أوافق	45	%45
.3	محايد	14	%14
.4	لا أوافق	3	%3
.5	لا أوافق بشدة	1	%1
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانا الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول رقم (25/2/4) أن هنالك (45) فرداً وبنسبة (45%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (37) فرداً وبنسبة (37%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (14%) محايدين ، و أن هنالك (3) أفراد و بنسبة (3%) لم يوافقوا ، و أن هنالك (1) فرد و بنسبة (1%) لم يوافق بشدة ،من خلال إجابات المبحوثين نجد أن الغالبية يوافقون علي أن البنك يعطى جانب التدريب والجودة اهتمام كبير.

المبحث الثالث

مناقشة واختبار الفرضيات

وفى الجزء التالي يقوم الباحث بمناقشة واختبار الفرضيات الدراسة كل على حدا

أولاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي :ــ

تطبيق النظام المحاسبي الالكتروني في البيئة المصرفية يواجهه كثير من المخاطر

الغرض من هذه الفرضية هو معرفة العوائق التي تعترض تطبيق النظام المحاسبي الالكتروني في البيئة المصرفية والمخاطر التي يواجهها.

جدول رقم (26/2/4)

المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	المنوال
1	التطور التقني في البيئة المصرفية جعلها قادرة على الحد من المخاطر التي تواجهها.	
2	البيئة المصرفية الالكترونية تحتاج لإنشاء إدارة مستقلة تعتني بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر.	أوافق
3	تلعب الدقة المصرفية الإلكترونية دوراً "هاما" في تحقيق الأمان للمصرف والحد من التلاعب.	أوافق
4	نظام المقاصة الالكترونية يمكن من إدارة الأموال بصورة مثلى.	أوافق
5	للحد من المخاطر البيئية المصرفية تضع البنوك معايير محكمة للتحقق من هوية العملاء وأهليتهم.	أوافق بشدة
6	تسعي البنوك لبناء أنظمة ذات كفاءة عالية للحد من مخاطر التشغيل.	أوافق

المصدر: إعداد الباحث 2015م

يتبين من الجدول (2/3/4) أعلاه ما يلي :

1/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن التطور التقني في البيئة المصرفية جعلها قادرة على الحد من المخاطر التي تواجهها.

2/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن البيئة المصرفية الالكترونية تحتاج لإنشاء إدارة مستقلة تعتني بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر.

3/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الدقة المصرفية الإلكترونية تلعب دوراً "هاما" في تحقيق الأمان للمصرف والحد من التلاعب.

4/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام المقاصة الالكترونية يمكن من إدارة الأموال بصورة مثلى.

5/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي (أوافق بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن نظام المقاصة الالكترونية يمكن من إدارة الأموال بصورة مثلى.

6/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن التطور التقني في البيئة المصرفية جعلها قادرة على الحد من المخاطر التي تواجهها

جدول رقم (27/2/4)

نتائج مربع كاى لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	التفسير
1	التطور التقني في البيئة المصرفية جعلها قادرة على الحد من المخاطر التي تواجهها.	136.20	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
2	البيئة المصرفية الالكترونية تحتاج لإنشاء إدارة مستقلة تعتني بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر.	81.520	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
3	تلعب الدقة المصرفية الإلكترونية دوراً "هاما" في تحقيق الأمان للمصرف والحد من التلاعب.	102.50	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
4	نظام المقاصة الالكترونية يمكن من إدارة الأموال بصورة مثلى.	94.300	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
5	للحد من المخاطر البيئية المصرفية يجب أن تضع المصارف معايير محكمة للتحقق من هوية العملاء وأهليتهم.	85.360	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة

6	على المصارف السعي لبناء أنظمة ذات كفاءة عالية للحد من مخاطر التشغيل.	110.20	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة

المصدر: الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2015م

يمكن تفسير نتائج الجدول (27/3/4) كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 136.20 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 81.520 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 102.50 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 94.300 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.017 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 85.360 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 110.20 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (28/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.6	أوافق بشدة	250	%41.7
.7	أوافق	301	%50.2
.8	محايد	30	%5.0
.9	لا أوافق	14	%2.3
.10	لا أوافق بشدة	5	%0.8
المجموع		600	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول (28/2/4) أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الأولى بلغ (250) فرداً وبنسبة (41.7%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (301) فرداً وبنسبة (50.2%) ، والمحايدين (30) فرداً وبنسبة (5.0%) وبلغ عدد غير الموافقين (14) وبنسبة (2.3%) ، وبلغ عدد غير الموافقين بتشدد (5) وبنسبة (0.8%).

يتضح من الجدول رقم (27/2/4) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن غالبية عبارات الفرضية الأولى بلغت (0.000) وهى أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الأولى والتي نصت على أن (تطبيق النظام المحاسبي الالكتروني في البيئة المصرفية يواجهه كثير من المخاطر) قد تحققت.

ثانياً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الأتي :ـ

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية وبين ربحية البنوك السودانية.

الغرض من هذه الفرضية هو معرفة هل هناك علاقة بين أثر تطبيق نظام المقاصة الالكترونية و بين ربحية البنوك السودانية.

جدول رقم (29/2/4)

المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	المنوال
1	استخدام المقاصة الالكترونية يلعب دوراً هاماً في تحسين التقاصى الالكتروني للمصارف السودانية.	أوافق
2	وسائل الدفع الالكترونية ساعدت في كفاءة وظيفة البنك وتحديثها.	أوافق بشدة
3	تطبيق نظام المقاصة الالكترونية لا يؤدى إلى زيادة ربحية البنوك فقط بل يؤدى كذلك إلى ترقية خدمة العملاء.	أوافق بشدة
4	يتميز نظام التقاصى الالكتروني بتحصيل الشيكات خلال دقائق.	أوافق بشدة
5	يتمتع نظام المقاصة الالكترونية بخواص تأمينية عالية ضد الاختراق ولا يسمح إلا بدخول المستخدمين فقط.	أوافق
6	يرتبط نظام المقاصة الالكترونية بنظامي التوقيعات والنظام المصرفي مما أدى إلى كسب ثقة العملاء.	أوافق
7	يحفظ أرشيف مركز المقاصة الالكترونية صور وبيانات الشيكات بصورة دائمة للرجوع إليها عند الحاجة.	أوافق

المصدر :إعداد الباحث من نتائج 2015م

يتبين من الجدول رقم (29/2/4) أن :

1/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن استخدام المقاصة الالكترونية يلعب دوراً هاماً في تحسين التقاصى الالكتروني للمصارف السودانية.

2/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي (أوافق بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن وسائل الدفع الالكترونية ساعدت في كفاءة وظيفة البنك وتحديثها.

3/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي (أوافق بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن أثر تطبيق نظام المقاصة الالكترونية لا يؤدى إلى زيادة ربحية البنوك فقط بل يؤدى إلى ترقية خدمة العملاء.

4/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي (أوافق بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن نظام التقاصى الالكتروني يتميز بتحصيل الشيكات خلال دقائق.

5/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام المقاصة الالكترونية يتمتع بخواص تأمينية عالية ضد الاختراق ولا يسمح إلا بدخول المستخدمين فقط.

6/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام المقاصة الالكترونية يرتبط بنظامي التوقيعات والنظام المصرفي مما أدى إلى كسب ثقة العملاء.

7/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن أرشيف مركز المقاصة الالكترونية يحفظ صور وبيانات الشيكات بصورة دائمة للرجوع إليها عند الحاجة.

جدول رقم (30/2/4)

نتائج مربع كاى لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	التفسير
1	استخدام المقاصة الالكترونية يلعب دوراً هاماً في تحسين التقاصى	48.020	2	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية

	الالكتروني للمصارف السودانية.				عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
2	وسائل الدفع الالكترونية ساعدت في كفاءة وظيفة البنك وتحديثها.	127.30	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
3	أثر تطبيق نظام المقاصة الالكترونية لا يؤدى إلى زيادة ربحية البنوك فقط بل يؤدى إلى ترقية خدمة العملاء.	128.20	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
4	يتميز نظام التقاصى الالكتروني بتحصيل الشيكات خلال دقائق.	82.000	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن

					العبارة
5	يتمتع نظام المقاصة الالكترونية بخواص تأمينية عالية ضد الاختراق ولا يسمح إلا بدخول المستخدمين فقط.	74.000	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
6	يرتبط نظام المقاصة الالكترونية بنظامي التوقيعات والنظام المصرفي مما أدى إلى كسب ثقة العملاء	116.30	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
7	يحفظ أرشيف مركز المقاصة الالكترونية صور وبيانات الشيكات بصورة دائمة للرجوع إليها عند الحاجة	82.160	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج 2015م

يمكن تفسير نتائج الجدول (30/3/4) كما يلي :

قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 48.020 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 127.30 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 128.20 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 82.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 74.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 116.30 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 82.160 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (31/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	304	%43.3
.2	أوافق	337	%48.1
.3	محايد	40	%5.7
.4	لا أوافق	10	%1.4
.5	لا أوافق بشدة	9	%1.3
المجموع		700	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م

يتضح من الجدول (31/2/4)أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع أسئلة الفرضية الأولى بلغ (304) فرداً وبنسبة (43.3%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (337) فرداً وبنسبة (48.1%) ، والمحايدين (40) فرداً وبنسبة (5.7%) ، وبلغ عدد غير الموافقين (10) وبنسبة (1.4%)، وبلغ عدد غير الموافقين بتشدد (9) وبنسبة (1.3%).

يتضح من الجدول رقم (30) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن غالبية أسئلة الفرضية الثانية بلغت (0.000) وهى أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع أسئلة الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثانية والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية وبين ربحية البنوك السودانية) قد تحققت.

ثالثاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الأتي :ـ

استخدام التقنية الالكترونية تحسن من الخدمات المقدمة للعملاء وتطويرها.

الغرض من هذه الفرضية هو معرفة دور التقنية الالكترونية المستخدمة في تحسين الخدمات المقدمة للعملاء.

جدول رقم (32/2/4)

المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	المنوال
1	تسعى كافة المصارف لإرساء شبكة أمنة وموثوقة لتقديم أرقى الخدمات.	أوافق
2	للمنافسة دوراً هاماً بين المصارف لتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية بشتى أنواعها.	أوافق
3	لمواكبة التقنيات الحديثة في المجال المصرفي يجب على المصارف وضع كافة التدابير والترتيبات اللازمة.	أوافق بشدة
4	تسعى المصارف جاهدة من اجل بيئة الكترونية خلية من الورق.	أوافق
5	توفر المصارف السلامة المصرفية للعملاء عند استخدام الصيرفة الالكترونية.	أوافق
6	تهدف المصارف للوصول للعملاء في أماكنهم لتوفير احتياجاتهم المالية بكل يسر.	أوافق
7	يقوم المصرف بتقديم البحوث والاستشارات لتحقيق أغراض التدريب والجودة.	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من نتائج 2015م

يتبين من الجدول(32/2/4) ما يلي :

1/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن كافة المصارف تسعى لإرساء شبكة أمنة وموثوقة لتقديم أرقى الخدمات.

2/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن للمنافسة دوراً هاماً بين المصارف لتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية بشتى أنواعها.

3/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي (أوافق بشدة) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تلعب الدقة المصرفية الإلكترونية دوراً "هاما" في تحقيق الأمان للمصرف والحد من التلاعب.

4/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المصارف تسعى جاهدة من اجل بيئة الكترونية خلية من الورق.

5/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المصارف توفر السلامة المصرفية للعملاء عند استخدام الصيرفة الالكترونية.

6/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المصارف تهدف للوصول للعملاء في أماكنهم لتوفير احتياجاتهم المالية بكل يسر.

7/ قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي (أوافق) وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المصرف يقوم بتقديم البحوث والاستشارات لتحقيق أغراض التدريب والجودة.

جدول رقم (33/2/4)

نتائج مربع كاى لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	التفسير
1	تسعى كافة المصارف لإرساء شبكة أنة وموثوقة لتقديم أرقى الخدمات.	41.540	2	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
2	للمنافسة دوراً هاماً بين المصارف لتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية بشتى أنواعها.	90.800	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
3	لمواكبة التقنيات الحديثة في المجال المصرفي يجب على المصارف وضع كافة التدابير والترتيبات اللازمة.	43.940	2	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
4	تسعى المصارف جاهدة من اجل بيئة الكترونية خلية من الورق.	84.400	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن

					العبارة
5	توفر المصارف السلامة المصرفية للعملاء عند استخدام الصيرفة الالكترونية.	77.120	3	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
6	تهدف المصارف للوصول للعملاء في أماكنهم لتوفير احتياجاتهم المالية بكل يسر.	90.300	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة
7	يقوم المصرف بتقديم البحوث والاستشارات لتحقيق أغراض التدريب والجودة.	80.000	4	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين عن العبارة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج 2015م

يمكن تفسير نتائج الجدول (33/3/4) كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 41.540 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 90.800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 43.940 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 84.400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 77.120 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 90.300 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 80.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عالية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (34/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	317	%45.3
.2	أوافق	313	%44.7
.3	محايد	53	%7.6
.4	لا أوافق	13	%1.9
.5	لا أوافق بشدة	4	%0.6
المجموع		700	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2015م .

يتضح من الجدول (34/2/4)أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة بلغ (317) فرداً وبنسبة (45.3%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (313) فرداً وبنسبة (44.7%) ، والمحايدين (35) فرداً وبنسبة (7.6%) ، وبلغ عدد غير الموافقين (13) وبنسبة (1.9%) ، وبلغ عدد غير الموافقين بتشدد (4) وبنسبة (0.6%).
يتضح من الجدول رقم (34/2/4) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن غالبية عبارات الفرضية الثالثة بلغت (0.000) وهى أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع أسئلة الفرضية الثالثة. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثالثة والتي نصت على أن (استخدام التقنية الالكترونية تحسن من الخدمات المقدمة للعملاء وتطويرها.) قد تحققت

الخاتمة

أولاً : النتائج

ثانياً : االتوصيات

أولاً : النتائج

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية والميدانية توصل الباحث إلي النتائج الآتي :

1/التطور التقني في البيئة المصرفية جعلها قادرة علي الحد من المخاطر.

2/أن إنشاء إدارة مستقلة الكترونية في البيئة المصرفية يساعد علي قياس المخاطر ومتابعتها والتحكم فيها.

3/الدقة المصرفية الالكترونية تساعد في تحقيق الأمان للمصرف والحد من التلاعب.

4/نظام المقاصة الالكترونية مكنها من إدارة الأموال بصورة مثلي.

5/ الحد من المخاطر المصرفية الالكترونية يتطلب وضع معايير محكمة تساعد في التحقق من هوية العملاء وأهليتهم.

6/استخدام نظام المقاصة الالكترونية لا يؤدي إلي زيادة ربحية البنوك فقط بل يؤدي كذلك إلي خدمة العملاء ويلعب دوراً هاماً في تحسين التقاضي الالكتروني بين المصارف.

7/أن وسائل الدفع الالكتروني ساعدت في رفع كفاءة وظيفة البنك وتحديثها.

8/نظام المقاصة الالكترونية يتمتع بخواص تأمينية عالية ضد الاختراق ولا يسمح بدخول المستخدمين فيها.

9/نظام المقاصة الالكترونية يرتبط بنظامي التوقعات والنظام المصرفي مما يؤدى إلي كسب ثقة العملاء.

10/نظام المقاصة الالكترونية يحتفظ بصور وبيانات الشيكات في مركز المقاصة الالكترونية دائماً للرجوع إليها عند الحاجة.

11/استخدام الصيرفة الالكترونية يساعد في تحقيق السلامة للعملاء.

12/ أن العلاقة بين الربحية والسيولة علاقة عكسية كلما زادت الربحية قلت السيولة والعكس .

13/ أن العلاقة بين الربحية وسعر الفائدة علاقة طرديه كلما زاد سعر الفائدة زادت الربحية.

14/ أن هنالك علاقة طريه بين كل من نسبة الأصول الثابتة وحقوق الملكية وعمر المصرف والربحية ,

15/ أن زيادة الاستثمارات وتوزيعها يزيد من الإيرادات المصرفية وتقليل المخاطر بالتالي يزيد من الربحية المصرفية .

16/ توظيف البنوك لسيولتها وتقديم التسهيلات الائتمانية يزيد من قدرة البنك المالية وأرباحه.

17/ إفصاح البنوك عن بياناتها المالية في التقارير السنوية والميزانية العمومية يساعد مستخدمي المعلومات من توفير المعلومات المطلوبة .

18/ ركود النظام المصرفي يؤثر سلبياً في نسبة الاحتياطي القانوني والعائد النقدي للموجودات المصرفية نتيجة لعدم توظيف الأموال والودائع والمدخرات البنكية .

19/ أن هنالك علاقة موجبه جوهريه إحصائية بين ورأس المال في البنوك .

20/ أن العلاقة بين المخاطر والسيولة علاقة عكسية كلما زادت الربحية قلت المخاطر والعكس .

ثانياً : التوصيات

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بالاتي :

أ / التوصيات العامة :

1/يجب الاهتمام بالتطور التقني المصرفي للحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

2/أن يسعى أي مصرف لإنشاء إدارة مستقلة الكترونية في البيئة المصرفية.

3/لابد من الاهتمام بالدقة المصرفية الالكترونية تحقيق الأمان المصرفي والحد من التلاعب.

4/لابد لأي بنك أن يدخل ويستخدم نظام المقاصة الالكترونية لأنه يساعد في إدارة الأموال.

5/يجب علي البنوك أن تضع معايير محكمة تساعد من التحقق في هوية العملاء.

6/يجب علي البنوك أن تطور استخدام المقاصة الالكترونية لأنه يزيد من ربحيتها وتحسين وظيفتها وتسهيل التقاصى فيما بينها مما يساعد في كسب ثقة العملاء واستحقاقهم.

7/يجب علي المصارف والبنوك المصرفية توفير شبكة آمنة وموثوقة لتقديم ارقي الخدمات لعملائها.

8/لمواكبة التقنيات الحديثة في المجال المصرفي يجب علي المصارف وضع كافة التدابير والترتيبات اللازمة.

9/لابد من أن تسعي كافة المصارف والبنوك من أجل بيئة الكترونية خالية من ورق.

10/يجب أن تسعى المصارف والبنوك إلي الوصول للعملاء في أماكنهم وتوفير احتياجاتهم المالية والخدمية بكل سهولة ويسر وتقديم البحوث والاستشارات لتحقيق الجودة المصرفية.

11/ضرورة عمل دورات تدريبية للعاملين لاستخدام التقنية الحديثة.

12/ ضرورة سعى البنوك إلى توزيع حزمه من تمويلاتها بأساليب التمويل المختلفة كالمشاركات والمرابحات وغيرها لتحقيق زيادة في إيراداتها وبالتالي تحسين معدلات ربحيتها

13/ضرورة جذب البنوك المزيد من مدخراتها ذات التكاليف الأقل من خلال برامج حقيقية وصادقه تحقق للبنوك المنفعة الربحية بالإضافة للاهتمام بصغار المودعين

14/ضرورة اهتمام البنوك بالتمويلات طويلة الأجل ودراسة السوق والدخول فيه كمستثمر حقيقي في التنمية والاقتصاد .

15/ضرورة إفصاح البنوك عن كافه بياناتها المالية في التقارير السنوية والميزانية السنوية حتى يمكن المستثمرين والمساهمين في الدخول معها بثقة .

16/ضرورة قيام البنوك بتحليل وترشيد نفقاتها بما يتناسب مع مقدرتها المالية خصوصا في ظل تحقيقها لخسائر متتالية .

17/ضرورة قيام البنوك بعلاقات تكاملية مع البنوك الأخرى وتحقق كفاءتها وفعاليتها من خلال التنافسية .

18/يجب على البنوك عدم الإسراف في الاستثمار في أصولها الملموسة ومصاريفها الرأسمالية والابتعاد عن مظاهر البذخ.

19/ ضرورة إعادة هيكلة قوة وكثافة رأس المال المصرفي وتوظيفه من اجل الربحية وتقليص المعوقات التي تواجهها .

20/ ضرورة الاهتمام بتشجع الموظفين وتحفيزهم للعمل المصرفي وتعزيز روح الفريق وانعكاس أثره ايجابياً في تحقيق الربحية .

ب/ توصيات بدراسات مستقبلية:

1) دور الأنظمة المحاسبية الالكترونية في زيادة كفاءة البنوك .
2) أثر استخدام الحوسبة الالكترونية في تحسين البيئة المصرفية في السودان .
3) نظم المعلومات المحاسبية وأثرها علي الرقابة في البنوك التجارية .

المراجع والمصادر

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم

الكتب العربية

1/ احمد رشدي , التجارة الالكترونية , بط (القاهرة:النهضة العامة للكتاب 2000م)

2/ إبراهيم وهبي فهد , أساسيات الإدارة المالية , بط (عمان ,ب: ن).

3/ ازاد قاسم , بنك الإدارة التجاري , بط (دمشق : ب:ن , 2007م).

4/ حسين علي حسين، بط(القاهرة : جامعة الإسكندرية،2003-2004م).

5/ حيدر عباس حسين وآخرون ، اثر التقنية علي الصناعة المصرفية خلال الفترة من 1999 - 2003 ط261,(الخرطوم :الإيرادات العامة للبحوث والإحصاء ,2003 م).

6/ حرية شعبان محمد الشريف،مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، بط (غزة،2006م) .

7/ خالد أمين عبد الله وحمزة بشير، أساسيات المحاسبة وطرقها ، ط2 (عمان : دار وائل للنشر 2001م).
8/ خالد أمين عبد الله،التدقيق والرقابة في المصارف،بط(عمان:معهد الدراسات المصرفية،1998م)
9/ خليل الرفاعي وآخرون،أصول المحاسبة، ب ط، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع) .
10/ رأفت عدس،أساسيات الكمبيوتر ونظم المعلومات،بط , (القاهرة : مكتبة مدبولي،2000م) .
11/ رضوان حلوه حنان ، تطور الفكر المحاسبي ، ب ط (ب : ن 1998م).
12/ رضوان حلوه حنان ، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري، بط(عمان : التطبيقات العلمية ، دار وائل للنشر، بدون سنة نشر).
13/ زكي مكي إسماعيل , نظم المعلومات الإدارية , ط2 ,(الخرطوم : دار شركة مطابع السودان للعملة المحدودة للنشر, 2009م) .
14/ زياد رمضان , محفوظ جودت , الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك , ط2(عمان ,الأوائل للنشر والتوزيع , 2003م) .
15/ سيد عطا الله،المفاهيم المحاسبية الحديثة،ب ط،(الإسكندرية : الحرية للنشر الإسكندرية، بدون سنة نشر) .
16/ كمال عبد العزيز،مقدمة في نظرية المحاسبة، بط ,(عمان : دار وائل للنشر والتوزيع،2004م).
17/ صلاح الدين عبد المنعم ومحمد الفيومي،المحاسبة والحاسبات الآلية، بط(الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،2000م) .
18/طارق بساطي ، نظام المقاصة التقليدية للشيكات, بط (الخرطوم،22/ابريل/2012م).
19/ عبد العزيز عبد الرحيم وآخرون,العلوم التجارية , ط1, (الخرطوم : مؤسسة التربية للنشر, 2002م).
20/ علي محمود محمد , العلاقة بين السيولة والربحية , (دمشق : جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30 العدد. الأول , 2014) .
21/ عبد الماجد عبد الله حسن ، مبادئ المحاسبية المالية ،بط , (الخرطوم : دار جامعة أم درمان الإسلامية , 2000م)
22/ عبد الماجد عبد الله حسن , محاسبة المنشات المتخصصة , بط , (الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة, السودان 2007م) .

23/ فاكتر ميجس وروبرت ميجس ، المحاسبة المالية ، بط , (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1988م) .
24/ فوزي عيد الشافعي , الفرق بين الربحية والربح عضو البنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات , بط (عمان : المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية ,2007_ 2015م) .
25/ محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري ، نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية الغربية ،بط(الخرطوم : دار جامعة الجزيرة للطباعة والنشر، بدون سنة نشر).
26/ محمد العمروسي،نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية،ط2، (القاهرة، ب:ن ,1993م) .
27/ محمد سمير ، دراسات في المحاسبة المالية ، بط ,(الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2005م) .
28/ محمد عبد حسين الفرح الطائي،المدخل إلي نظم المعلومات الإدارية،بط (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع،2005م) .
29/ محمد عطية مطر ، حكمت أحمد الراوي ، وليد ناجي الحيالى ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ,بط(عمان:وائل للنشر 1996م) .
30/ محمد مطر،المحاسبة المالية , بط(،عمان : دار حنين للنشر 2003م).
31/ منال محمد كردي،نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية والتطبيقات،بط(الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة،2003م) .
32/ منير محمود سالم،نظم المعلومات والحاسب الآلي،بط(القاهرة : دار النهضة العربية،2003م) .
33/ محمد سعيد سلطان , إدارة البنوك ,بط (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر , 2005م) .
34/ محمد جبار الصائغ , دراسة تحليله للسيولة المصرفية ,بط (عمان : دار وائل للنشر 1999) .
35/مشاعر عبيد , دور الخدمات الالكترونية المصرفية في تعزيز التنافسية في قطاع البنوك , جامعة القدس ,بط (رام الله : فلسطين , 2012م) .
36/ موسي عمر مبارك , مخاطر صنع التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف ,بط (الإسكندرية , 2005م) .

الدوريات والمجلات العلمية :

1/عزالدين كامل , المقاصة الالكترونية ,(الخرطوم : مجلة المصرفي , بنك السودان , العدد26 , 2005م) .
2/عصام محمد البحيصي وحرية شعبان شريف مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية :دراسة تطبيقيه علي المصارف العاملة في قطاع غزة ,(غزة : مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات السادس عشر) ,العدد الثاني , يونيو2008م).
3/أكاديمية السودان للعلوم المالية و المصرفية , أساسيات العمل المصرفي , (الخرطوم : سبتمبر 2012م).
4/ محمد عصمت يحي ,إدارة التقنية المصرفية , (الخرطوم : مجلة المقتصد, بنك السودان ,الإنسانية المجلد العدد31 ,2006م) .
5/ محمد أسامة , تطوير النظم النقدية للمصارف ,(الخرطوم : مجلة المصارف , العدد24,السودان, 2002م) .
6/مصطفي محمد عبد الله , السياسات الاقتصادية الكلية , مدير إدارة البحوث والتنمية (الخرطوم : المصرفي العدد62 , ديسمبر2011) .

الرسائل الجامعية :

1/ احمد حسين احمد , اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية , رسالة ماجستير جامعة غزه (فلسطين : غزه يونيو 2007) .
2/ أمنة محمد عبد الرحمن العقيد: اثر الأنظمة الالكترونية علي تقويم وكفاءة النظام المحاسبي بالمصارف السودانية ,(الخرطوم : دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي ,رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ,جامعة النيلين ,كلية الدراسات العليا، 2008م) .
3/ ابوزعيتر باسل , العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين , رسالة دكتوراه جامعة القدس(فلسطين : القدس 2005) .
4/ الحان فضل الله الخضر , إستراتيجية بنك السودان في التعامل مع التقنية الالكترونية , (الخرطوم : جامعة أم درمان الإسلامية , 2009م) .
5/ الرشدان أيمن احمد , محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية , رسالة ماجستير جامعة عمان (عمان : الأردن 2002م) .

6/ عكنان حاتم مصطفي , السيولة في البنوك في الأردن , دراسة ماجستير جامعة عمان (عمان : الأردن 2002م) .
7/ عبد الكريم محمد فاضل : مدي تأثير العوامل البيئية والتنظيمية والسلوكية والتكنولوجية علي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية لدي البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية , (دراسة ميدانية) , (غزه : رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشوره, جامعة غزة , 2007م) .
8/عادل محمد القطاونة : أثر استخدام تكنولوجيا المعومات علي فاعلية نظام المعلومات المحاسبي دراسة علي منشات التأمين المدرجة أسهمها في بورصة عمان ,ضمن السوق الأول , (عمان : رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة , الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2005م) .
9/ زينب أبو الحسن الأمين محمد : وسائل الدفع المالي الالكتروني في السودان ,(الخرطوم : كلية الإمارات التقنية، 2010م) .
10/ صلاح الأمين الخضر عطا المنان المنان،بعنوان آثار سياسة التمويل المصرفي، (شندي : رسالة دكتوراه غير منشورة،سبتمبر جامعة شندي) .
11/ هالة عبد الله عباس: دراسة مقارنة (ايجابيات وسلبيات) عن نظم المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية المستخدمة في المصارف السودانية ,دراسة حالة مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية , (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,كلية الدراسات العليا 2000م) .
12/ مهند جعفر حسن حبيب،نظام المحاسبة الالكترونية وأثره علي الرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية السودانية،دراسة ميدانية،(الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة كلية الدراسات العليا،2013م).

المقابلات الشخصية

1/ مقابلة مع إقبال جعفر احمد علي , البنك الإسلامي السوداني , مصرفي ,بتاريخ 2014/11/6 الساعة 9 صباحاً
2/ مقابلة مع محمد الباقر سعد , مصرفي في البنك الإسلامي السوداني بتاريخ 2014/10/30م الساعة التاسعة صباحاً .
3//مقابلة مع محمد الباقر عبد الله , البنك الإسلامي السوداني , مصرفي , 2014/10/5 , الساعة 11 صباحاً.

أوراق العمل

1/ ورقة عمل , مشروع المقاصة الالكترونية لإعادة تصميم إجراءات العمل , بنك السودان , مارس 2005م.

2/ ورقة عمل بعنوان المقاصة الالكترونية , شركة الخدمات المصرفية شامخ ..

3/ ورقة عمل , أكاديمية فوريو , الفرق بين الربح والربحية , 2010م .

4/ ورقة عمل , الإدارة العامة للبحوث والإحصاء (السودان : الخرطوم , 2004 م) .

5/ وسام محمود الحوامدة،الأوراق التجارية،جامعة العلوم الإسلامية العالمية،الجزائر،

المحاضرات :

1/ نادية بشري ، محاضرة بعنوان المقاصة في النقود والبنوك السودانية , جامعة شندي , القاعة الكبرى, ابريل 2009 , الساعة 10 صباحاً.

2/ عبد المجيد عبد الرحيم على العجب ،محاضرة بعنوان:نظم المعلومات المحاسبية،جامعة شندي،سبتمبر 2010م.

الكتب بالأجنبية

1/Ross, Westerfieitrn, Essentials of Corporate Financem Third (New yourk.Edition Mc Graw Hill,2005).

2/Walker,Amond,Financial leadership and Investment,,(Sanfrancisco.2006)

3/Wright,Michael & Rhodes,David,Manage it:Exploiting Information Systems of Effective Management,Praeger Publishers,2001,.

الانترنيت:

1/ الانترنيت (IEFPDIA > COM) .

2/ الانترنيت (FACULTY KSU. KSU .SD) .

المـــــــــــــلاحـــــــــــق

الملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرجيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

الأخ المستجيب..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته

الموضوع : استبانه

نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة تلك الاستبانه بوضع علامة (صاح) أمام الخيار الذي يتفق مع وجهة نظركم مع العبارات الواردة فيها والذي خصص لجمع بيانات لإعداد بحث مقدم لدرجة الماجستير في المحاسبة .

بعنوان / اثر استخدام المقاصة الالكترونية في ربحية البنوك

علماً بان تلك المعلومات التي سيتم جمعها سوف تعامل بسريه وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

ولكم من الشكر أجزله ،،،،،،،

الباحثة / ابتهاج فضل الله الخضر حمودة

ثانياً: البيانات الشخصية :

1/ الفئة العمرية :

أ/ اقل من 30 سنه ب/ من 30 إلي 40 سنه
ج/ من 40 إلي 50سنه د/ من 50 إلي 60 سنه
ه/ أكثر من 60 سنه

2/ المؤهل العلمي :

أ/ شهادة ثانوي ب/ دبلوم ج/ بكالوريوس
د/ دبلوم عالي ر/ ماجستير ه/ دكتوراه
و/ أخري (اذكرها).....

3/ التخصص:

أ/ محاسبه ب/ اقتصاد ج/ إدارة أعمال
د/ تجاره ه/ أخري (اذكرها).....

4/ المركز الوظيفي :

أ/ موظف ب/ رئس قسم ج/ رئس وحدة
د/ مدير مالي ه/ مدير إداري
و/ أخري (اذكرها).....

5/ سنوات الخبرة :

أ/ اقل من 5 سنوات ب/ من 5 سنه واقل من10 سنوات
ج/ من 10 واقل من15 سنه د/ من15 سنه واقل من20 سنه
ه/ أكثر من 20 سنه

ثالثاً : بيانات الدراسة :

المحور الأول : تطبيق النظام المحاسبي الالكتروني في البيئة المصرفية يواجهه الكثير من المخاطر

العبارة	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
1/ التطور التقني في البيئة المصرفية جعلها قادرة على الحد من المخاطر التي تواجهها.					
2/ البيئة المصرفية الالكترونية تحتاج لإنشاء إدارة مستقلة تعتني بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر.					
3/ تلعب الدقة المصرفية الإلكترونية دوراً "هاما" في تحقيق الأمان للمصرف والحد من التلاعب.					
4/ نظام المقاصة الالكترونية يمكن من إدارة الأموال بصورة مثلى.					
5/ للحد من المخاطر البيئية المصرفية تضع البنوك معايير محكمة للتحقق من هوية العملاء وأهليتهم.					
6/ تسعي البنوك لبناء أنظمة ذات كفاءة عالية للحد من مخاطر التشغيل.					

المحور الثاني : استخدام المقاصة الالكترونية يوفر الدقة والسرعة المصرفية المطلوبة .

العبارة	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
1/ استخدام المقاصة الالكترونية يلعب دوراً هاماً في تحسين التقاصى الالكتروني للمصارف السودانية.					
2/ وسائل الدفع الالكترونية ساعدت في كفاءة وظيفة البنك وتحديثها.					
3/ تطبيق نظام المقاصة الالكترونية لا يؤدى إلى زيادة ربحية البنوك فقط بل يؤدى كذلك إلى ترقية خدمة العملاء.					
4/ يتميز نظام التقاصى الالكتروني بتحصيل الشيكات خلال دقائق.					
5/ يتمتع نظام المقاصة الالكترونية بخواص تأمينية عالية ضد الاختراق ولا يسمح إلا بدخول المستخدمين فقط.					
6/ يرتبط نظام المقاصة الالكترونية بنظامي التوقيعات والنظام المصرفي مما أدى إلى كسب ثقة العملاء.					
7/ يحفظ أرشيف مركز المقاصة الالكترونية صور وبيانات الشيكات بصورة دائمة للرجوع إليها عند الحاجة.					

المحور الثالث : استخدام التقنية الالكترونية تحسن من الخدمات المقدمة للعملاء

العبارة	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
1/ استخدام المقاصة الالكترونية يلعب دوراً هاماً في تحسين التقاصى الالكتروني للمصارف السودانية.					
2/ وسائل الدفع الالكترونية ساعدت في كفاءة وظيفة البنك وتحديثها.					
3/ تطبيق نظام المقاصة الالكترونية لا يؤدى إلى زيادة ربحية البنوك فقط بل يؤدى كذلك إلى ترقية خدمة العملاء.					
4/ يتميز نظام التقاصى الالكتروني بتحصيل الشيكات خلال دقائق.					
5/ يتمتع نظام المقاصة الالكترونية بخواص تأمينية عالية ضد الاختراق ولا يسمح إلا بدخول المستخدمين فقط.					
6/ يرتبط نظام المقاصة الالكترونية بنظامي التوقيعات والنظام المصرفي مما أدى إلى كسب ثقة العملاء.					
7/ يحفظ أرشيف مركز المقاصة الالكترونية صور وبيانات الشيكات بصورة دائمة للرجوع إليها عند الحاجة.					

المحلق رقم (2)

المحكمين

الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
.مهند جعفر حسن حبيب	دكتور	جامعة شندي
.عمر تاج السر عمر	دكتور	جامعة شندي
.عبد السميع الطيب طيفور	دكتور	جامعة شندي
.ملاك صالح سعيد	دكتور	جامعة شندي
.ابوذر عمر آدم	محاضر	جامعة شندي
.محمد الباقر سعد عبد الله	موظف	البنك الإسلامي السوداني
أمل أبوزيد مختار	دكتور	جامعة شندي
إيهاب عبد الله عباس	دكتور	جامعة شندي